



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تنويع الإيرادات لدعم الموازنة الاتحادية في ظل صدمات النفط العالمية
العراق للمدة (2005-2020)

مرسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

قمر ماجد احمد الغرابي

إشراف الأستاذ الدكتور

عقيل حميد جابر الحلو

إقرار المشرف

أقر أن اعداد الرسالة الموسومة (تنويع الإيرادات لدعم الموازنة الإتحادية في ظل صدمات النفط العالمية العراق أنموذجاً للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) للطالبة (قمر ماجد احمد الغرابي) قد جرت تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت.



التوقيع:

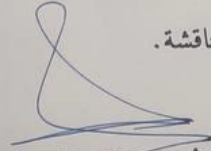
الاسم: أ. د عقيل حميد الطو

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

التاريخ: / / ٢٠٢٢

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية:

بناءً على الإقرار الذي تقدم به المشرف، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع

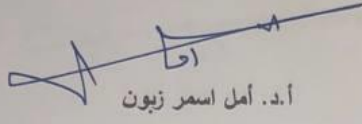
الاسم أ.م. د رزاق ذياب شعيب

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

التاريخ: / / ٢٠٢٢

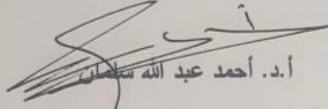
إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على الرسالة الموسومة (تنويع الإيرادات لدعم الموازنة الاتحادية في ظل صدمات النفط العالمية العراق أنموذجاً للمدة (2005-2020م) لطالبة الدراسات العليا / الماجستير (قمر ماجد أحمد) وقد ناقشنا الطالب في محتواها وفيما له علاقة بها ، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ويتقدير (جيد جداً) .


أ.د. أمل اسمر زيون

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً


أ.د. أحمد عبد الله

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

رئيساً

أ.م.د. علي جابر عبد الحسين

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

أ.د. عقيل حميد جابر

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة اعلاه .

أ.م.د. صفاء كريم كاظم

عميد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

2022 / /



﴿... نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ (28)

﴿إِنِ هَذِهِ تَذْكُرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (29)

صدق الله العلي العظيم

(سورة الانسان)

الإهداء

إلى من يؤمنون بيّ حين يخذلني الجميع..
أبي وأمي

إلى روحها الطيبة الحاضرة دوماً رغم الغياب..
جدتي

قمر

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، إذ أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضلِه، فله الحمد أولاً وآخراً.

أما بعد...

يطيب لي وأنا أنهي متطلبات إعداد دراستي أن أتقدم بالشُكر الجزيل إلى أستاذي (الأستاذ الدكتور عقيل حميد الحلو)؛ لتفضله بالإشراف على رسالتي، والذي لم يدخر جهداً في مساعدتي، وكان يحثني على البحث، ويرغبني فيه، ويقوي عزمي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

وأتقدم بالشُكر الجزيل إلى عمادة كلية الإدارة والإقتصاد المتمثلة بالسيد العميد، وكل من السنيين معاوني العلمي والمعاون الإداري لأيايديهم البيضاء، وكريم صنيعهم بي، ونبل التوجيه والرعاية.

وكلمة الشُكر الجزيل أقولها ممتنة ومعتزة إلى أساتذتي الكرام، وأخص بالذكر رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الحالي (أ.م.د. علي جابر عبد الحسين) ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية السابق (أ.د. غسان طارق المعموري)، جزاهما الله خير الجزاء وأبقاهما للعلم وأهله.

وأتقدم بشُكري وعظيم أمتناني إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة المحترم، وإلى أعضائها الكرام لتفضلهم بتشريفني في مناقشة رسالتي وتقويمها ودعمها بالآراء السديدة الرصينة.

وأخيراً يسرني أن أوجه شكري وتقديري إلى زملائي وكل من مد لي يد العون والمساعدة لإخراج هذه الدراسة على أكمل وجه وأخص بالذكر رفيقة درب صديقتي (أم البنين حميد الجياشي).



قمر



تنطلق هذه الدراسة من الدور الذي يلعبه التنوع الاقتصادي للإيرادات في تقديم الدعم للموازنة الاتحادية في ظل ما تتعرض له الأسواق العالمية من صدمات تؤثر على واقع الاقتصاد العراقي، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة الجدلية بين ايجاد منافذ لتنوع الإيرادات وأثرها على الموازنة الاتحادية والاجابة على التساؤلات الأتية: هل هناك امكانية لايجاد منافذ جديدة لتنوع هيكل الإيرادات العامة في العراق؟، ما نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من هيكل الإيرادات العامة؟، هل تؤثر التقلبات الخارجية على الاقتصاد العراقي ومن ثم على الموازنة الاتحادية؟، مستخدمة في ذلك أسلوب الجمع أو التوافق بين المنهج الإستنباطي القائم على التجريد والمنهج الإستقرائي القائم على دراسة الوقائع بتفاصيلها وذلك من خلال صياغة التحليل الإقتصادي بأسلوبيه (الوصفي أولاً والقياسي ثانياً)، بهدف تحليل طرق اعداد الموازنة العامة العراقية وبيان العجز والفائض، وتحليل واقع الإيرادات غير النفطية وسبل تعزيزها من اجل دعم الموازنة الاتحادية، فضلاً عن إمكانية تبني الدولة لسياسات اقتصادية لأنعاش القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السياحية، الضرائب، المنافذ الحدودية ... الخ)، ولتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة تم اعتماد منهجية الابطاء الذاتي الموزع ARDL، بإعتباره احد نماذج التنبؤ بالعلاقة الدالية بين الإيرادات وأثرها على الموازنة الاتحادية وايضاً تقدير العلاقة بين عجز الموازنة والإيرادات الأخرى باستخدام الدالة اللوغاريتمية، وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اهمها: عدم وجود تخطيط سليم وادارة فعالة للمرحلة ما بعد 2003، وفشل خطط التنمية الاقتصادية التي سعت الى تنوع منافذ الإيرادات العامة، ووجود عجز دائم في بنود الموازنة الاتحادية خلال سنوات الدراسة، فضلاً عن وجود علاقة دالية طويلة الاجل بين اجمالي الإيرادات وإيرادات النفط وإيرادات المتحققة من الضريبة، في حين اثبتت النموذج المقدر الثاني عدم معنوية العلاقة بين الإيرادات الناتجة عن الرسوم والمنافذ الحدودية والقطاع السياحي وعجز الموازنة الاتحادية وتوصلت الدراسة الى جملة من التوصيات اهمها : ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة والسعي الى تنفيذ تلك الخطط، لإيجاد منافذ للإيرادات لدعم الموازنة الاتحادية، وتوجيه جزء من الإيرادات المتحققة من بيع النفط نحو دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، اعتماد الموازنة الصفرية كبديل لموازنة البنود وذلك سيتمنح العراق فرصة الغاء او تخفيض التخصيصات عن المشاريع المتلكئة والمتوقفة.

الكلمات المفتاحية: تنوع الإيرادات ، الموازنة الاتحادية، الصدمات النفطية، الأسواق النفطية، أنموذج ARDL، الدالة اللوغاريتمية.



الفهرست

فهرست المحتويات، والجداول، والاشكال

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث	المستخلص
ج - ح	فهرست المحتويات
خ	فهرست الجداول
د	فهرست الاشكال والرسوم البيانية
1	المقدمة
4 - 2	المنهجية
9 - 5	الدراسات السابقة
50 - 10	الفصل الأول (التأصيل النظري للعلاقة بين الإيرادات العامة وبنود الموازنة الاتحادية)
10	تمهيد
22 - 11	المبحث الأول (التأصيل النظري للإيرادات العامة، المفهوم والاهمية)
13 - 11	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة
18 - 13	المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي، المفهوم والاهمية
22 - 19	المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي وكيفية تحقيقه
36 - 23	المبحث الثاني (التأصيل النظري للموازنة العامة، أهميتها وطرق إعدادها)
27 - 23	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وأهميتها
30 - 28	المطلب الثاني: طرق إعداد الموازنة العامة
36 - 31	المطلب الثالث: الفائض والعجز، الأسباب وطرق معالجتها
50 - 37	المبحث الثالث (التأصيل النظري لطبيعة سوق النفط العالمية والصدمات النفطية)
40 - 37	المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية العالمية
46 - 40	المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط
50 - 47	المطلب الثالث: الصدمات النفطية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط
100 - 51	الفصل الثاني سياسة التنوع الاقتصادي وآلية دعم هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي
51	تمهيد

74 -52	المبحث الأول (الاقتصاد العراقي بين التنوع والاعتماد المفرط)
63 -52	المطلب الأول: الاقتصاد العراقي نظرة تاريخي
68 -63	المطلب الثاني: تحليل واقع هيكل الإيرادات العامة
74 -69	المطلب الثالث: آليات دعم الإيرادات العامة
87-75	المبحث الثاني (الصناعة النفطية في العراق المؤثرات والمقومات المحتملة)
85 -84	المطلب الأول: الإيرادات النفطية ومساهمتها في الإيرادات العامة في العراق
87 -85	المطلب الثاني: أهمية الإيرادات النفطية
100-88	المبحث الثالث (تحليل جوانب الموازنة الاتحادية العراقية)
92-88	المطلب الأول: مراحل إعداد الموازنة العامة في العراق
96-92	المطلب الثاني: تحليل فترة الفائض والعجز للموازنة العامة للمدة (2004 - 2020)
100 -97	المطلب الثالث: الموازنة الصفرية كبديل عن موازنة البنود
125-101	الفصل الثالث تقدير تحليل العلاقة الدالية لمتغيرات البحث باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
101	تمهيد
111-102	المبحث الأول (التأصيل النظري للنماذج المعتمدة في التحليل)
107 -102	المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة (السكون) للسلاسل الزمنية
111-107	المطلب الثاني: التأصيل النظري لأنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
124-112	المبحث الثاني (توصيف المتغيرات وتحليل اختبار السكون)
116-112	المطلب الأول: مرحلة توصيف الانموذج واختبار السكون
118-116	المطلب الثاني: اختبار الارتباط الذاتي
131-119	المبحث الثالث (تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام ARDL)
123-119	المطلب الأول: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TR,RX,RO) والمتغير التابع عجز الموازنة (DI)
125-123	المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TS,PP,AN) والمتغير التابع (DI)
126	الاستنتاجات
127	التوصيات
143-128	المصادر العربية والانجليزية
	الملاحق
	المستخلص باللغة الإنجليزية

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8-5	الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	1
9	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	2
58	اجمالي الديون على العراق وفقا للدائنين للمدة (1991-2003)	3
60	اسهام النفط والقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (2003-2020) لسنة الاساس 2007=100	4
62	خطط التنمية الوطنية بعد عام 2003: الاهداف الكمية	5
64	تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)	6
67	إيرادات المنافذ الحدودية العراقية	7
74	الاستثمار الأجنبي المباشر	8
84	تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 - 2020)	9
93	الإيرادات والنفقات والعجز للموازنة الاتحادية في لعراق للمدة (2004-2020)	10
112	توصيف متغيرات الدراسة	11
114	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات	12
117	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل حسب اختبار Correlogram	13
120	اختبار علاقة التكامل المشترك (Bounds Test)	14
121	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للمتغيرات	15

فهرست الاشكال والرسوم البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الهرم الوظيفي للقطاعات الاقتصادية المتنوعة	1
21	محددات التنوع الاقتصادي	2
28	تطور الموازنة من الموازنة التقليدية الى الموازنة الحديثة	3
45	نسب مساهمة مصادر الطاقة العالمية	4
66	اجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الأخرى للمدة 2004-2020	5
68	إيرادات المنافذ الحدودية للمدة (2007-2017)	6
74	الاستثمار الأجنبي المباشر	7
85	حركة تطور إيرادات النفط ونسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات العامة	8
113	اتجاه قيم السلاسل الزمنية	9
119	تحديد فترات الأبطاء	10
121	التوزيع الطبيعي للبواقي للمتغيرات	11
122	استقرارية الانموذج المقدر للمتغيرات	12
125	التوزيع الطبيعي للقيم حسب نتائج الاختبار	13



المقدمة

المقدمة ومنهجية الدراسة

المقدمة Introduction

تختلف الدول في طريقة تحصيل الإيرادات، فمنها ما يعتمد على الإيرادات المتحققة من ريع الموارد الطبيعية بشكل رئيس كالدول النامية، ومنها ما يعتمد على الدخل المتولد من القطاع الخدمي والسياحي ومنها ما يعتمد على الاستثمارات المالية،، إذ تؤثر حركة وتطور اسواق المال على الدخل القومي، وعلى الرغم من ذلك تبقى الدول رهينة الازمات الخارجية فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي كبيرة على العالم الخارجي كلما تأثرت بالأحداث الخارجية، لذا لجأت الدول كافة الى ايجاد منافذ جديدة لتنويع مصادر الإيرادات، لتلافي خطر التذبذبات الاقتصادية سواء اكانت خارجية ام داخلية، وعليه فرضت سياسة تنويع الإيرادات نفسها على صانعي القرار، إذ تم استحداث الاستثمار في الصناديق السيادية، فضلا عن الاستثمارات الخارجية، او ادخال الصناعات الحديثة عن طريق الشركات متعددة الجنسية الى داخل الدولة او تطوير حركة الصناعة والقطاعات الأخرى بشكل مكثف.

تعتمد الدول ذات المورد الأستخراجي على العائدات المتحصلة من الأستخراج والتنقيب، الا ان تلك الإيرادات عرضة للتذبذبات الخارجية التي تحصل في اسواق النفط والغاز، فعلى الرغم من ان سلعتي النفط والغاز تخضعان لظروف العرض والطلب، الا انها يتحددان بعوامل اخرى لانهما من السلع الأستراتيجية يؤثر فيهما القرار السياسي بالدرجة الاساس، وبالنظر الى الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعي يعتمد بشكل مكثف على الإيرادات المتحققة من تصدير النفط، إذ تشكل إيرادات النفط نحو 97% من اجمالي العوائد المحققة من العملة الاجنبية، لذا فان الدخل القومي يتأثر بالتقلبات الخارجية، وعليه تؤثر تلك التقلبات على اعداد الموازنة العامة الاتحادية، والاسباب تعود لعوامل هيكلية عانى منها الاقتصاد العراقي منذ عقود، نتيجة غياب التخطيط السليم، لذا سعت الحكومات المتلاحقة خلال العقدين الماضيين الى ايجاد منافذ جديدة لتنويع مصادر الدخل القومي، وقد اعدت وزارة التخطيط إستراتيجيات كثيرة لتطوير الاقتصاد العراقي، الا انها كانت حبرا على ورق، لذا فان الدراسة تنصب على تحليل سلوك هيكل الإيرادات خلال العقدين الماضيين واثرها على مكونات الموازنة الاتحادية، وطرق تحفيز القطاعات الاقتصادية، بالاعتماد على البيانات المتاحة من المصادر الرسمية والدراسات والبحوث، مع التنبؤ بالإيرادات غير نفطية باستخدام احد نماذج التنبؤ وهو منهجية الابطاء الذاتي الموزع (ARDL).

أولاً: أهمية الدراسة Study Important

يكتسب الموضوع أهميته من

- 1- ان البلدان الريفية ومنها العراق تحتاج لوسائل وطرق لتتويع الإيرادات العامة لتحقيق استقرار اقتصادي لهذه البلدان واستمرار التنمية وتخفيف مخاطر الصدمات الخارجية على الإيرادات الريفية.
- 2- تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي لتشخيص الاختلالات الهيكلية فيه المسببة لعدم إمكانية تتويع الإيرادات فيه، وماهي سبل المعالجة لذلك.

ثانياً: مشكلة الدراسة Study Problem

بالرغم من تحقق موارد مالية كبيرة خلال مدة الدراسة في العراق الا انها لم تستغل لتفعيل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية لغرض النهوض بها لتحقيق تنوع في الإيرادات العامة لتعويض انخفاض الإيرادات النفطية عند حدوث صدمات نفطية خارجية.

ثالثاً: هدف الدراسة Study Target

- تحليل طرق اعداد الموازنة العامة العراقية وبيان العجز والفائض.
- التحليل والتنبؤ بهيكل الإيرادات العامة وبيان اثرها على الموازنة الاتحادية.
- تحليل واقع الإيرادات غير النفطية وسبل تعزيزها من اجل دعم الموازنة الاتحادية.
- امكانية تبني الدولة لسياسات اقتصادية لأنعاش القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السياحية، الضرائب، المنافذ الحدودية ... الخ).
- تحليل العلاقة الدالية بين الإيرادات الغير نفطية واثرها على الموازنة العامة من خلال بناء انموذجاً كمياً للتنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات.

رابعاً: فرضية الدراسة Study Hypothesis

تقوم الدراسة على فرضية اساسية مفادها (يمكن تحقيق إيرادات غير نفطية تزيد من كفاءة هيكل الإيرادات العامة باتباع سياسات وادرة سليمة للموارد المالية المتحققة لتنشيط القطاعات والأنشطة في الاقتصاد العراقي للتصدي للصدمات النفطية الخارجية وما يحقق الاستقرار الاقتصادي في العراق).

خامساً: حدود الدراسة Study Limits

- الحدود المكانية: دراسة مؤشرات الاقتصاد العراقي.
- الحدود الزمانية: اشتملت الحدود الزمانية على هيكل الايرادات العامة للمدة (2005-2020).

سادساً: منهجية الدراسة Study Methodology

بهدف البلوغ إلى ما تتوخاه الدراسة من أهداف ولاختبار ما جاء في فرضياتها ، حاول الباحث الاعتماد على أسلوب الجمع أو التوافق بين المنهج الاستنباطي القائم على التجريد والمنهج الاستقرائي القائم على دراسة الوقائع بتفاصيلها وذلك من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بأسلوبيه (الوصفي أولاً) من خلال تتبع حركة تطور المتغيرات النقدية والمالية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال مدد فرعية لمدة الدراسة كاملة، و (القياسي ثانياً) في محاولة للتعرف على العلاقات الكمية التي تربط بين المتغيرات النقدية والمالية من جهة ، والمتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى ، وبما ينسجم ومتطلبات النظرية الاقتصادية من خلال اعتماد نماذج قياسية تم بناؤها لهذا الغرض.

سابعاً: هيكلية الدراسة Study Structural

لغرض تغطية الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول عدا المقدمة والمنهجية، وكما يلي:-

1 - الفصل الأول بعنوان (التأصيل النظري للعلاقة بين الإيرادات العامة وبنود الموازنة الاتحادية)، وقُسم على ثلاثة مباحث إذ تناول المبحث الأول التأصيل النظري للإيرادات العامة، فضلاً عن مفهوم الإيرادات وأهميتها، ومحددات التنوع الاقتصادي وكيف تحقيقه، وتناول المبحث الثاني التأصيل النظري للموازنة العامة وأهميتها وطرق إعدادها، فضلاً عن مفهوم الفائض والعجز وأسبابها طرق معالجتها، أما المبحث الثالث يتناول التأصيل النظري لطبيعة سوق النفط العالمية والصدمات النفطية.

2 - الفصل الثاني بعنوان (سياسية التنوع الاقتصادي وآلية دعم هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي)، وقد قُسم على ثلاثة مباحث إذ تناول المبحث الأول تحليل الاقتصاد العراقي (نظرة تاريخية) وتحليل واقع هيكل الإيرادات العامة، في حين تناول المبحث الثاني تحليل الصناعة النفطية في العراق المؤثرات والمقومات المحتملة، أما المبحث الثالث فقد تناول تحليل جوانب الموازنة الاتحادية العراقية، فضلاً عن تحليل الفائض والعجز للمدة قيد الدراسة.

3 - الفصل الثالث بعنوان (تحليل وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع)، وقد قُسم على ثلاث مباحث إذ تناول المبحث الأول التأصيل النظري للنماذج المعتمدة في التحليل، في حين تناول المبحث الثاني توصيف المتغيرات وتحليل اختبار السكون، أما المبحث الثالث يتناول تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام ARDL.

ثامناً: الدراسات السابقة

يتلخص الهدف من ادراج الدراسات السابقة بالآتي:

- 1- اكتساب المعرفة واعتماد بعض المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع.
- 2- المساهمة في اعداد المنهجية من خلال بالاعتماد على المناهج العلمية المتبعة .
- 3- تكوين فكرة عن أهمية الدراسة الحالية، بالاعتماد على الطروحات الفكرية والمعرفية.
- 4- اكمال او مخالفة النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة، وكذلك الاستفادة من الطرق العلمية المستخدمة.
- 5- التعرف وربما استخدام الاساليب الكمية المستخدمة.

وعليه سنستعرض بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع وكما موضح في الجدول (1)

الجدول (1) الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

1	الباحث والسنة	محرز، راشي 2019
	عنوان الدراسة	التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة
	منهجية الدراسة	طبقت هذه الدراسة على عينة من مجموعة من البلدان العربية النفطية، اذ تهدف هذه الدراسة الى ترشيح استراتيجية تنوع اقتصادية كبديل تنموي مستدام للبلدان النفطية، وكذلك بيان الفوائد التي يوفرها التنوع الاقتصادي عند تطبيقه، لتحقيق تقدم ملحوظ في بناء اقتصاد متنوع في مختلف القطاعات ومنها (القطاعات السياحية والعقارية والمصارف والطيران والطاقة النظيفة والاتصالات والاستثمارات الأجنبية... الخ)، لتصبح هذه القطاعات مدره لنسب معتبره من الاموال في الناتج المحلي الوطني، ان الاستخدام الاقتصادي الجيد للموارد المالية النفطية في اطار التنمية استدامه يقنضي الى ان تتوجه الأنشطة والقطاعات المتنوعة التي تساعد في زياده الترابط مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي من الممكن ان تحقق التنوع الاقتصادي في الناتج الوطني وتوظيف اليد العاملة مما يقلل من نسبة البطالة وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2	الباحث والسنة	الانباري, 2016
	عنوان الدراسة	تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)
	منهجية الدراسة	طبقت هذه الدراسة على عينة دولة العراق, اذ تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة الاستثمارية في العراق خلال الاعوام 1999-2008 يضم مجتمع الدراسة وعينتها وزارة المالية العراقية, اذ تم الاعتماد على الحسابات الختامية المنشورة لجمهورية العراق, فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى العديد من الاساليب الإحصائية ابرزها تحليل الانحدار الخطي البسيط وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من ابرزها, وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتقلبات اسعار النفط في الموازنة الاستثمارية في جمهورية العراق, وتوصلت هذه الدراسة الى ان يجب على العراق تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي كمحرك اساسي في عملية التنمية الاقتصادية, من خلال تفعيل دور القطاعات الاخرى مثل (الصناعة والزراعة والبناء والسياحة) في بلد غني بموارد طبيعية وبشرية, خصوصاً وان تقلبات اسعار النفط اربكت الموازنة العراقية بشكل كبير خلال العقود الماضية, وضرورة اصلاح النظام الضريبي والنهوض به الى المستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة, فضلاً عن ترتيب اولويات الانفاق الاستثماري بدءاً من مشاريع البنية التحتية وبناء مؤسسات تكنولوجية وابتكارات جديده اي زياده الانفاق المنتج.
3	الباحث والسنة	وسيلة, 2017
	عنوان الدراسة	اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة انموذجاً رائد في التنوع الاقتصادي
	منهجية الدراسة	طبقت هذه الدراسة على عينة دولة الامارات العربية المتحدة, اذ ركزت هذه الدراسة على حقيقة ان اغلب البلدان النفطية تعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادية, نتيجة اعتمادها على مصدر دخل واحد في تمويل مشاريعها التنموية الامر الذي دفعها الى تبني استراتيجيات بديلة ترمي الى ترقية الكفاءة الاستخدامية للعوائد الريعية, وتوجيهها نحو بنية اقتصادية متنوعة لزياده قدرات الاقتصاد على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ومن بين البلدان التي تبنت سياسة التنوع الاقتصادي باعتبارها خياراً استراتيجياً بلد الامارات العربية المتحدة, والتي أضحت تجربتها التنموية من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيره في هذا السياق, تتضح اهمية مراجعة السياسات الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من

البلدان التي يمكن الاستفادة من تجاربها الناجحة في صياغه استراتيجية شاملة للتنوع الاقتصادي في اطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية, واستشراف الافاق المستقبلية المرتبطة باقتصاديات الموارد الغير نفطية.		
John E. Wagner,2000	الباحث والسنة	4
Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion	عنوان الدراسة	
ركزت هذه الدراسة على اهمية تعزيز التنوع الاقتصادي كوسيله لتحقيق اهداف النمو والاستقرار, واستخدمت في هذه الدراسة العديد من المقاييس المختلفة للتنوع التي تم فحصها وفقا لمتطلبات التنوع, وقد توصلت هذه الدراسة الى ان لا توجد منهجية واحدة لحساب مقاييس التنوع تكون خالية من النقد, اذ لا ينبغي ان تعتمد هذه المقاييس على متغير واحد في وضع سياسته تنموية تعزز النمو الاقتصادي والاستقرار, انما يجب الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاخرى كالموقع والتجارة والعمالة وتكاليف المدخلات النسبية والبنية التحتية...الخ. وان المنهج الاكثر ملائمة هو المنهج الذي يأخذ العديد من الأساليب والمتغيرات في عين الاعتبار والتي تشمل على الحجم والروابط الموجودة بين الصناعات داخل اقتصاد المنطقة وخارجها في قياس التنوع وعلاقته بالنمو والاستقرار.	منهجية الدراسة	
HVIDT,2013	الباحث والسنة	5
Economic diversification in GCC countries: past record and future trends	عنوان الدراسة	
طبقت هذه الدراسة على مجموعه دول مجلس التعاون الخليجي الستة, اذا استخدمت في هذه الدراسة نهج تجريبي ومقارن اذ تمت فيها تحليل السجل الماضي والاتجاهات المستقبلية لبرامج التنوع الاقتصادي في دول الخليج فتمت دراسة اتجاهات التنوع المستقبلية المحتملة من خطط التنمية الحالية والرؤى الوطنية المنشورة من قبل الحكومات دول مجلس التعاون الخليجي, اذ تبين ان النتائج التاريخية لموضوع التنوع كانت نتائج قليلة وهزيلة, اما خطط التنمية الحالية اتفقت بالأجماع على ان التنوع وسيلة مهمة لتأمين الاستقرار والاستدامة في مستويات الدخل في المستقبل, كما وضحت ان تطبيق التنوع يستلزم اعاده تنشيط القطاع الخاص, وبالتالي يستلزم تنفيذ اصلاحات واسعه النطاق, ومع ذلك تشكك الدراسة في احتمالية ترجمة خطط التنوع الى عمل على ارض الواقع, اذ ان هناك العديد من الحواجز الهيكلية التي تحول دون	منهجية الدراسة	

تطبيق التنوع والتي تتعلق بسناريوهات النمو الاقتصادي العالمي, وازدواجية الأنشطة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والحواجز الكبيرة امام التجارة وغيرها العديد من المعوقات مثل المحسوبية والفساد الإداري		
Michael L. Ross (2017)	الباحث والسنة	6
What Do We Know About Economic Diversification? in Oil-Producing Countries?	عنوان الدراسة	
طبقت هذه الدراسة عبي مجموعة من البلدان المصدرة للنفط, اذ ركزت هذه الدراسة على استعراض الدراسات الحديثة للتنوع في البلدان المصدرة للنفط, وتوثيق اتجاهات التنوع الواسعة على مدى العقود الخمسة الماضية, وأشارت هذه الدراسة الى ان المعرفة المتعلقة بالتنوع قليلة نسبيا اذ تعود هذه المشكلة لسببين الأول: هو البيانات المفقودة او غير الموثقة في البيانات الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط, نجد ان البيانات تميل الى ان تكون نادره, وبعض البيانات الموجودة مظلله, مما يجعل من الصعب معرفة المستوى الحقيقي للتنوع في الاقتصاد المحلي وبدرجة اقل في قطاع التصدير, حتى قاعده بيانات الاحصاءات الصناعية التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وهي مصدر مستخدم على نطاق واسع لبيانات التصنيع تحتوي على بيانات بعدد صغير نسبيا من البلدان المصدرة للنفط, اما السبب الثاني هو ان حتى تنوع الصادرات الذي يسهل قياسه مقارنة بأشكال التنوع الاخرى يتم قياسه عادة بطرق صاخبة او غير مفيدة لمصدرين النفط.	منهجية الدراسة	

الجدول (2) أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
<p>طبقت دراسة (محرز, راشي) على عينة من مجموعة من البلدان النفطية, اما فيما يخص دراسة (الأنباري) فقد طبقت على عينة دولة العراق, ودراسة (وسيلة) طبقت على عينة دولة الامارات.</p>	<p>ان اهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو عينة الدراسة, اذ طبقت الدراسة الحالية على مؤشرات الاقتصاد العراقي المتمثلة في الإيرادات البديلة (الغير نفطية) وعجز الموازنة العامة فضلاً عن صدمات اسواق النفط العالمية وتأثيرها على الموازنة الاتحادية, وركزت على إمكانية تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية وعجز الموازنة العامة من خلال دراسة تنبؤية لغاية 2030.</p>
<p>اما الدراسات الاجنبية فقد طبقت على مجموعة من البلدان المصدرة للنفط ودول مجلس التعاون الخليجي.</p>	<p>يكمن اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات العربية والأجنبية السابقة فيما يتعلق بعينة الدراسة, اذ طبقت على الاقتصاد العراقي, وان المدة الزمنية تنبؤية للسنوات من (2004 ولغاية 2030), فضلاً عن اختلاف أدوات التحليل المستخدمة في ذلك.</p>



الفصل الاول

التأصيل النظري لتحليل العلاقة بين الإيرادات العامة وبنود الموازنة الاتحادية



المبحث الاول: التأصيل النظري للإيرادات العامة المفهوم والاهمية



المبحث الثاني: التأصيل النظري للموازنة العامة أهميتها وطرق اعدادها



المبحث الثالث: التأصيل النظري لطبيعة سوق النفط العالمية والصدمات النفطية

تمهيد

اضحى تنوع الإيرادات من اكثر المواضيع التي تتطلب سرعة في عملية تنفيذها , لأنها تؤثر بشكل كبير على تطلعات الدولة المستقبلية، ان ما يمكن ان تقدمه الإيرادات البديلة للموازنة الاتحادية من دعم يساعد على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي, اذ ان لاعتماد على مصدر ايراد واحد يجعل الدولة في حالة قلق دائم حول ما يمكن ان تتعرض له الأسواق العالمية من صدمات من شأنها ان تدخل موازنة الدولة في حالة عجز فتكون غير قادرة على تلبية الانفاق الحكومي المتصاعد, اذ ان تقاوم العبء المالي الذي تتحمله الأجيال المستقبلية يحد من مستوى الرفاهية الاجتماعية، يمكن للدولة من خلال ما تمتلكه من مقومات لتفعيل واستحداث القطاعات الاقتصادية الاخرى بالاعتماد على القطاع الريعي الرئيس ان يصل تنوع الإيرادات الى المستوى الذي يمكنها من ان تكون قطاعات ساندة للعملية الاقتصادية التنموية.

المبحث الأول: التأسيس النظري للإيرادات العامة المفهوم والاهمية

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

تتمثل الإيرادات العامة (public revenues) بكل ما تتطلبه الحكومة من الموارد من اجل اداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحقيق اقصى قدر من الرفاهية، اذ تقوم الحكومة بجمع الأموال من خلال الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ويتم استخدام تلك الأموال لتغطية نفقاتها الإدارية وغيره، ويتم تحصيل الإيرادات الضريبية من الضرائب المباشرة وغير مباشرة في حين ان الإيرادات غير الضريبية يتم اشتقاقها من الأنواع المختلفة للتعهدات العامة (Nimodia2021:1).

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان مفهوم الإيرادات العامة يشير الى الإيرادات الحكومية، الناتجة عن الضرائب ، وبيع السلع والخدمات العامة ، والغرامات ، والمساهمات ، وما إلى ذلك، ان الإيرادات العامة هي بالضبط الإيرادات التي يتم الحصول عليها من المصادر الحكومية لتلبية متطلبات الإنفاق العام (dialabank,2019) ان عملية الحصول على الإيرادات لا تقتصر فقط على سد الحاجات من النفقات العامة، و انما لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال السيطرة على حالات التضخم و الركود، فعند اتخاذ اجراء بزيادة الإيرادات العامة على حساب النفقات العامة يكون الهدف هو الحد من النشاط اقتصادي للتقليل من حدة التضخم، وفي حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة تقوم الحكومة بالتقليل من تحصيل الإيرادات، لغرض زيادة دخول الافراد وبالتالي التقليل من معدلات البطالة (الجياشي،2021:51)، و لكي تضع الحكومات سياساتها موضع التنفيذ فهي تحتاج لمجموع الأموال التي تحصل عليها من الإيرادات العامة للأنفاق على المشروعات العامة، لذا يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها "جميع الأموال النقدية والعينية المنقولة والعقارية التي تصب واردة في الخزينة العامة لتتمكن الحكومة من أداء وظائفها الملقاة على عاتقها وتغطية نفقاتها العامة"، وتعد أداة للتأثير على الحياة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسعي لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

تعد الإيرادات العامة اهم عناصرها لما توفره من تمويل لتغطية النفقات العامة والقيام بالوظائف والواجبات حتى تستطيع الحكومة ان تفرض سيادتها ومكانتها، ومع ما يحدث من تطور فأننا نجد ان الالتزامات والاحتياجات قد تعددت مما جعل الحكومة تولي اهتماماً كبيراً

لتنوع مصادر الإيرادات العامة فهي الأساس الذي تقوم عليه الميزانية العامة، وعلى أساسها يتم تحديد النفقات والاحتياجات و المصاريف، ان الدول التي ترغب في التقدم والتطور والرقى تعطي الأولوية للإيرادات العامة لان أي انفاق تحتاجه الحكومة لتنفيذ أهدافها يعتمد على وجود الإيرادات العامة فالاهتمام الكبير بها واجراء البحوث و الدراسات لأجل انشاء و استحداث إيرادات متنوعة قادرة ان تحقق الاقتصاد المستدام هو مفتاح الحكومة لتحقيق خططها وأهدافها وسياساتها (عسيري، 2018:6-7)

تعد مسألة اشباع الحاجات العامة، من المسائل الضرورية التي تسعى لها الدول، من خلال زيادة الانفاق العام، شريطة ان يتم تحصيل مزيد من الإيرادات فهي جزء مكمل والأساس في تمويل النفقات العامة، كون الحكومة هي وحدة اقتصادية متكاملة تبحث عن التوازن في إيراداتها ونفقاتها، وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة وفقاً لتطور الفكر الاقتصادي، اذ نجد ان الإيرادات العامة بحسب مفهوم الاقتصاديين التقليديين يقتصر على تمويل وتزويد الخزانة العامة بكل ما تحتاجه من أموال لتغطية الانفاق العام لتمكين الحكومة من انجاز مهامها الأساسية، اما مفهوم الإيرادات العامة في الفكر الاقتصادي الحديث فنجد انها لا تقتصر فقط على تمويل الخزانة العامة بالأموال انما أصبحت أداة للسياسة المالية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي (taha,2018:1) تخدم الإيرادات العامة غرض تمويل وتوفير السلع والخدمات للمواطنين كالرعاية الصحية والأمان فضلاً عن السماح للدولة بالاضطلاع بدورها في إعادة التوزيع للإيرادات من خلال الإعانات والضمان الاجتماعي (عناية، 1998:48).

استناداً لما تقدم أعلاه يمكن ان تعرف الإيرادات العامة على أنها " العمود الفقري لنشاطات الحكومة من خلال توزيع الدخل وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق التوازن بحسب مخططات الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لذلك تعددت أنواع الإيرادات العامة.

ويخضع تصنيف الإيرادات العامة الى معايير أساسية حسب مصدرها وهي كالاتي:
(السواط، السندي، واخرون، 2021:215)

اولاً: مصادر الإيرادات العامة: تنقسم الإيرادات بحسب مصادر الحصول عليها الى إيرادات اصلية ومشتقة، فالأصلية تكون متمثلة ب أملاك الحكومة الزراعية، التجارية، الصناعية أي ممتلكاتها من (الدومين العام) اما الإيرادات المشتقة فهي التي يتم الحصول عليها من غير املاكها مثل الضرائب والرسوم والغرامات أي من ثروات الافراد والمقيمين في اقليمها بموجب سلطتها السياسية عليهم.

ثانياً: دورية وانتظام الإيرادات العامة: يتم تقسيم الإيرادات وفق هذا المعيار الى إيرادات عادية (أملاك الدولة، الرسوم، الضرائب) والتي يغلب عليها طابع الدورية والانتظام في تحصيلها وإيرادات غير عادية (القروض العامة، الإصدار النقدي) أي يتم الحصول عليها بصورة غير دورية وغير منتظمة.

ثالثاً: سلطة الدولة في تحصيل الإيرادات العامة: تمثل الدولة سلطتها في الحصول على الإيرادات العامة بجعلها إيرادات اجبارية الزامية على الافراد مثل (الضرائب، الغرامات)، وإيرادات اختيارية مثل (القروض، الدخل الناتج عن الأسهم والسندات التي تملكها الدولة، ثمن المنتجات العامة غير الاحتكارية، الرسوم) أي يتم تحصيلها من غير اجبار للأفراد توجد كذلك إيرادات عامة لا تدخل من ضمن هذين التقسيمين تكون متمثلة بإيرادات الدولة من الإصدار النقدي.

رابعاً: الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية: تتمتع الدولة بامتيازات تمكنها من الحصول على إيرادات السيادية كالضرائب والرسوم في حين يتم الحصول على الإيرادات الاقتصادية المتحصلة من ملكية الدولة واستثماراتها العامة (الحلو، مشكور، 2016:64).

المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي المفهوم والأهمية

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

ان لتنوع الإيرادات مفاهيم مختلفة تختلف بعضها عن البعض الآخر باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، فيتم ربط تنوع الإيرادات من قبل البعض بالإنتاج ومصادر الدخل، ويربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، في حين يتم تحديد مفهوم تنوع الإيرادات بالسياسات التي تهدف الى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة، التي يمكن ان تتعرض لتقلبات حادة في سعرها وحجمها ويمكن ان تخضع للانخفاض المزمن، يشير مصطلح تنوع الإيرادات الى انها "جميع الموارد التي يمكن ان تزيد من الدخل من خلال أساليب التنمية الاقتصادية المتوازنة القائمة على أساس التكامل المدروس بين الأنشطة المتنوعة والقطاعات الاقتصادية" (غيلان، 2007:33) كما يتم تعريفها على انها "مجموعة من السياسات التي تجعل عملية تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية سواء كانت تقلبات داخلية او بفعل سياسات خارجية كما يحدث في الدول النامية و بالذات الدول ذات الاقتصادات الريعية من مشاكل انخفاض معدلات النمو، كذلك انعدام القدرة التنافسية في مجالات التصنيع، بالإضافة الى العديد من التأثيرات السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هذه العوامل مشتركة تجعل الدول الريعية امام حقيقة ضرورة العمل بالتنوع الاقتصادي (Hvidt, Martin, 2013:4)

بعد ان ادركت الدول الربعية حجم الاختلالات و التشوّهات في هياكل اقتصاداتها نتيجة اعتمادها على الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط مما جعل هيكلها الاقتصادي اكثر تركيزاً على مورد واحد، يتأثر بمعطيات أسواق النفط العالمية، من تقلبات حادة تؤثر بشكل مباشر على استقرار ونمو الاقتصاد في تلك الدول، وهذا يفسر سعي العديد من تلك الدول على اتخاذ خطوات جادة نحو العمل باستراتيجية التنويع الاقتصادي وتتطلع بأن تكون ناجحة باتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية التنويع لغرض رفع مستوى مساهمة الإيرادات غير النفطية في الهيكل الاقتصادي والنتائج الإجمالي (الخطيب، 2014:8)، فمصطلح التنويع الاقتصادي يشير الى انه "عمل من اعمال الاستثمار في حزمة متنوعة من الأصول، الفائدة منها هي تقليل المخاطر لاسيما في وقت الركود والتضخم والانكماش"، يعمل التنويع الاقتصادي على تهدئة المخاطر الغير متوقعة فالأداء الإيجابي لبعض الاستثمارات يحد ويقلل من الأداء السلبي للاستثمارات الأخرى (Samuelson, 1968)، الا ان النفط وعلى الرغم من انه سلعة استراتيجية تدخل في صناعات عديدة الا ان التوقع يشير الى تراجع الطلب عليها في القرن الحادي والعشرين، بسبب تطوير مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة النووية، والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة لتكون بالقدر الكافي لسد معظم احتياج ومتطلبات العالم من الطاقة (Onucheyo, 2001)

يعد تنويع الإيرادات احد اهم الوسائل الحديثة لزيادة مصادر الإيرادات، اذ ان لتنويع مصادر الإيرادات أهمية كبيرة في خلق اقتصاد قادر على التطور والاستمرار، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، اذ ينظر خبراء التنمية التابعين للأمم المتحدة على ان التنويع الاقتصادي ينطلق من فكرة تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية المعروفة في تحقيق الإيرادات العامة للدولة، والتوجه نحو استحداث مصادر مختلفة للإيراد كتطوير هيكل الصادرات، مما يتطلب ان يكون للقطاع الخاص بصمة واضحة بالاشتراك في سياسات التنويع الاقتصادي، فكلما تنوعت مصادر الدخل توسعت القاعدة الإنتاجية، وازدادت مساهمة القطاعات الخاصة سواء كانت خدمة او سلعية في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يتم التخلص من المخاطر الطارئة بسبب هيمنة القطاع الريعي (ZEGHACHOU, DEHANE and others, 2017:6).

ان عمليه تنويع موارد الإيرادات من خلال دعم هيكل الناتج المحلي الاجمالي، هي استغلال كل ما يتوفر من الموارد والطاقات الإنتاجية المحلية، بما يضمن تحقيق التراكم في القدرات الذاتية لتكون قادره على توليد موارد متجددة، إيرادات بديله بإمكانها الوصول الى مرحلة السيطرة على الانتاج واكتساح السوق الداخلي للوصول الى المرحلة التالية، والمتمثلة بتنويع الصادرات (طبايبيبة سليمة، 2008:8)، يتم الترويج في اغلب الاحيان للتنويع الاقتصادي على انه وسيله للاستقرار الاقتصادي والنمو، اي ان الاقتصاد عندما يصبح متنوع سيكون اقل حساسية، للصدمات

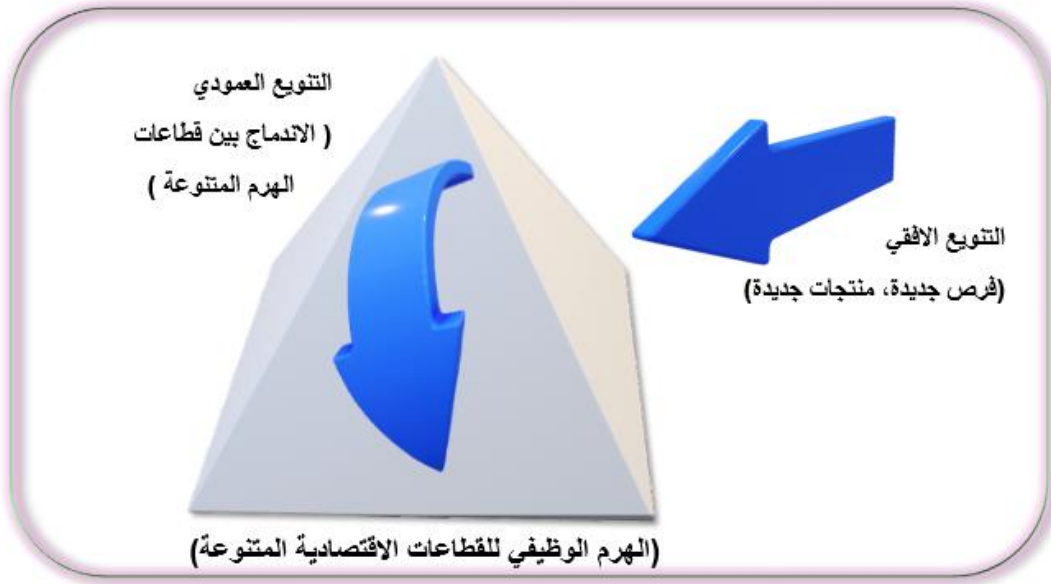
والتقلبات الاقتصادية التي تسببها عوامل خارجية، وفقاً لنظريته (Killian & Hady, 1988: 2-7) فان من المتوقع ان يؤدي التنوع الى زياده استقرار اقتصادات المحلية وتعزيز امكانات نموها, وتدعم هذه النظرية بوجود مقاليتين (Akpadock, 1996) اولها عام 1996 تحدث فيها عن مفهوم التنوع الاقتصادي والتي اشارت على من يضع سياسات التنوع الاقتصادي ان يكون في حاله قلق حول (الحكمة التقليدية), لكونها غير صحيحة فالحكمة التقليدية مفادها ان التنوع الاقتصادي لا يعزز الاستقرار فحسب بل يتوسع لتحقيق اهداف اخرى مثل انخفاض مستويات البطالة والنمو الاقتصادي بعد ذلك, قام Akpadock بتحديث المقال ووجب على الدول تنوع قاعدتها الاقتصادية حتى تتمكن من الصمود امام اي تغيرات هيكلية مستقبلية في الاقتصاد الوطني كما ان السياسات المتبعة لتحقيق التنمية تتخذ من التنوع الاقتصادي استراتيجيه للمحافظة على الاعمال التجارية (WAGNER, 2000: 3).

نظراً الى ان التقلبات في الأسعار والطلب هي المكونات الأساس للنظام الاقتصادي العالمي، اذ يجد المستثمرين والشركات من التنوع خيار مفتوح لحماية أنفسهم من تلك التقلبات، فالمنطق الأساس من التنوع في حالة عدم الاستقرار لأي مجموعة من المنتجات يكون اقل بكثير من أحد مكوناتها إذا ما اخذت كل مكون على حدة مما يتيح تحقيق مكاسب بالسعر والحجم بواسطة التنوع (Routledge Encyclopedia 2001: 360).

للتنوع الاقتصادي العديد من المفاهيم التي يصب كل منها في تفسير معين بسبب الابعاد المتعددة لمفهوم التنوع, اذ يشير بعض المفاهيم الى ان التنوع "الوسيلة التي تمكن الدولة من الوصول الى اقتصاد قوي يمتلك الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة أي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال الى استغلال باقي الموارد وتمتينها كالزراعة والصناعة وخلق قاعدة إنتاجية", اما في ما يتعلق بالدول الريفية فإن التنوع الاقتصادي يعرف بتطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية (ايرادات بديلة) وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته وتقوية دور القطاع الخاص في التنمية جنب الى جنب مع القطاع العام, في حين ينظر للتنوع من مفهوم اخر على انه " جميع السياسات التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات التي تتعرض للتذبذب ما بين الأسعار والكميات" يلاحظ من المفهوم ان التنوع يقتصر على الصادرات, وان عملية التنوع تأخذ اتجاهين الأولى هي ان عملية التنوع تكون بشكل افقي فيتعين ان بخلق فرصا جديدة لمنتجات جديدة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية اما الاتجاه الثاني للتنوع فيأخذ الشكل العمودي المتمثل بزيادة الروابط و الاندماج بين منتجات القطاعات المختلفة, ضمن اطار المفهوم فإن تركيز التنوع يقتصر على قطاع التجارة الخارجية

وحركة الواردات و الصادرات للدولة, فضلا عن ان ذلك هناك من يشير الى ان التنوع مرتبط بالدرجة الأولى بالاستثمار. (الطائي,2021:50).

الشكل (1) الهرم الوظيفي للقطاعات الاقتصادية المتنوعة



المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لما ورد إعلاه.

ثانياً: أهمية تنوع الإيرادات

لتنوع الإيرادات أهمية كبيرة على المدى القصير، إذ يتم استخدام التنوع كوسيلة لتعزيز عائدات القطاع المهيمن، اما على المدى الطويل فالهدف من التنوع هو استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيس في تحريك التنمية الاقتصادية المعتمدة على التنوع واستحداث قطاعات الاستثمار المختلفة، أي ان القطاع المهيمن يمكن ان يكون الوسيلة المتبعة في تحقيق التنوع الاقتصادي(مجبل،2018:150). توجد اقتراحات حول التزامن بين كل من الاستقرار والنمو، إذ ان السياسات قصيرة المدى هي الأكثر توجهاً نحو النمو فيقوم صانعو السياسات بوضع استراتيجيات تستهدف صناعة النمو يمكن لهذه الاستراتيجيات الاستفادة من الميزة النسبية للمنطقة لأن التخصص يكون في عدد قليل من الصناعات، ومع ذلك فإن استهداف الصناعات النامية ليس الاجزاء من العملية التنموية، فقد يخلق الاعتماد على الخطط قصيرة المدى ما يسمى بمتلازمة (انجاز المهمة) و هي الفخ الذي يقع فيه صانعو السياسات الاقتصادية، و مع نضوج الصناعة يمكن ان يشكل هذا الفخ خطراً فقد يتطور ضغط مخفف على مستويات النمو علاوة على ذلك، اذا فشلت صناعات النمو ولم تتحقق الأهداف المتوقعة فسيؤدي هذا الحدث الى وضع المنطقة في حالة اسوء مما كانت عليه قبل تنفيذ سياسات النمو، من المهم للغاية ان ندرك ان

السياسات قصيرة المدى تهدف الى تعزيز النمو اما هدف السياسات طويلة المدى هو تعزيز الاستقرار مع النمو و تستمر الحلقة كلما ازداد الاستقرار والتنوع يجب ان تزداد إمكانيات النمو معها (Wagner,Deller,1998:542).

تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مرن ومستدام، لا يمكن للدولة التي تستثمر في مجال واحد، لضمان عدم الوقوع تحت تأثير العوامل الخارجية التي لا تستطيع الحكومة السيطرة عليها مما يؤدي الى تقييد افاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Nakhle,2021).

حتى هذه اللحظة يمثل التنوع الاقتصادي تحدياً للدول النامية والدول ذات الدخل المنخفض او التي يهيمن عليها الاعتماد على السلع الأساسية، ففيما يتعلق بهذه الدول فإن التحول الهيكلي في اقتصاداتها هو المحرك الأساس الذي يرتبط به التنوع الاقتصادي من خلال تحقيق مستويات إنتاجية اعلى ناتجة عن حركة الموارد داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها، ومن هنا تبرز أهمية التنوع الاقتصادي كونه عنصر أساس في التنمية الاقتصادية، بتحول هيكل الدولة الاقتصادي لهيكل انتاجي تجاري اكثر تنوع، لذلك نجد ان الدول التي تنفقر للتنوع الاقتصادي هي اكثر الدول عرضة للصدمات الخارجية بسبب هيكلها الاقتصادي الذي يكون اكثر تركيزاً على سلع معينة دون غيرها، مثل الدول التي تعتمد بشكل أساس على الزراعة الأولية او المعادن او النفط كحالة العراق، مما يخلق إمكانية التعرض للصدمات مثل التغيرات المناخية في قطاع الزراعة وانخفاض الاسعار بالنسبة لقطاع المعادن والنفط (World Bank,2019).

تكمن أهمية التنوع الاقتصادي في تفادي المخاطر والصدمات نتيجة الاعتماد على مورد واحد، واتخاذ الاستقرار كهدف اول من اهداف الموازنة العامة، ثم تتدرج بعد ذلك ضرورة تحقيق الأهداف الأخرى التي تم وضع الموازنة العامة من اجلها من خلال تفعيل تنوع الإيرادات كالقطاعات الإنتاجية الأخرى بنسب مساهمة تكون على الأقل مساوية لمساهمة القطاع الرئيس في الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي والصادرات، كما ان التنوع الاقتصادي يشجع على تنفيذ الخطط المستقبلية (الجبوري,2016). فالهدف الأول من التنوع الاقتصادي هو إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة والعمل على تطوير القطاعات الاقل نموا منها مما يقلل حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ان ضرورة واهمية وجود إيرادات بديلة تتجلى فيما يأتي: (عواد،عساف,2014:3)

- 1- تساهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في مختلف المجالات.
- 2- تكون اشبه بدرع حماية للاقتصاد من الصدمات والظروف الطارئة.
- 3- يعمل تنويع الإيرادات على زيادة الدخل القومي فهي تمثل مصدر جذب للأسواق الجديدة مما يعزز دور الاستثمار الأجنبي.
- 4- وجود تنويع الإيرادات يعزز من دور القطاع الخاص بالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

تفتقر الموارد المستخرجة من باطن الأرض ومنها الوقود الاحفوري الى التجدد ومع كثرة استنزاف النفط وفي ظل غياب قاعدة اقتصادية داعمة للإيرادات غير النفطية ، سيكون مصير النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات هو الانخفاض، كما ان الجهود المبذولة في سبيل تحسين وتطوير الكفاءة المطلوبة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة غير متواجدة على ارض الواقع فالمرجح من دوامة الحقيقة المحتمومة للاقتصاد ما بعد النفط هو (الإيرادات غير النفطية)، كما ان التنويع الاقتصادي هو افضل وسيلة لتنمية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ان تأثير الاعتماد على ريع الموارد الطبيعية، يؤدي الى تدني فاعلية القطاعات الاخرى، فضلا عن أن الدول المصدرة للنفط عادة ما تشهد السيناريو نفسه بعد نمو صادراتها من المنتج النفطي لأنها تمر في مرحلة الطفرة النفطية (نمو الصادرات) تليها مرحلة التقلبات الاقتصادية الشديدة المتمثلة في انهيار النمو مؤدية الى حالة من الركود طويل الأمد وانخفاض في مستوى الدخل لهذه الدول يعزى السبب في ذلك لارتفاع قيمة عملة الدولة النفطية أكثر من الازم بسبب زيادة الطلب عليها.

مما تقدم يصبح تنويع الإيرادات ضرورة ملحة على الدول الريعية، سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او الموارد السياحية وغيرها لما لها من أهمية في تنويع مصادر الدخل من خلال تفعيل دور القطاع الصناعي، الزراعي، السياحي لتقادي الصدمات في أسواق النفط العامة والمخاطر الاقتصادية جراء الاعتماد على مصدر إيراد واحد(Kaznacheev,2013:32)، كما ان(GSDP 2011: 10)* اكدت ذلك.

* (GSDP 2011: 10) ان طبيعة الاقتصاد المتنوع تتسم بالاستقرار والقدرة على خلق فرص عمل جديدة وذو فائدة للأجيال القادمة، كما انه اقل عرضة لدورات الازدهار والكساد، ومع ذلك بوجود تلك المخاطر وعدها ذات تأثير كبير الا انها ليست المخاطر الوحيدة التي تدفع الحكومات نحو إيجاد إيرادات بديلة (غير نفطية) اذ يوجد مخاطر متعلقة بمعدلات النمو المنخفضة، النقص الواضح في كفاءة التصنيع وما الى ذلك، وان احتمالية التعرض لصدمات غير مباشرة كبيرة جدا.

المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي وكيفية تحقيقه

أولاً: محددات التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد الا انه يبقى مرتبطاً بعدد من المتغيرات التي لها تأثير كبير في نسبه نجاحه او فشله وفي هذا الإطار, يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة الخاص بالتنوع بعض المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع الاقتصادي وهي: (البعاج,2017)

- 1- العوامل المادية: (الاستثمار وراس المال البشري).
- 2- السياسات الاقتصادية: كسياسات (المالية، التجارية، الصناعية) من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
- 3- متغيرات الاقتصاد الكلي: المتمثلة ب (سعر الصرف، التضخم، التوازنات الخارجية... الخ)
- 4- المتغيرات المؤسسية: المتمثلة ب (الحكومة، البيئة الاستثمارية، الوضع الأمني).
- 5- الوصول الى الأسواق: مستوى الانفتاح على التجارة وراس المال القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإمكانية الحصول على التمويل.

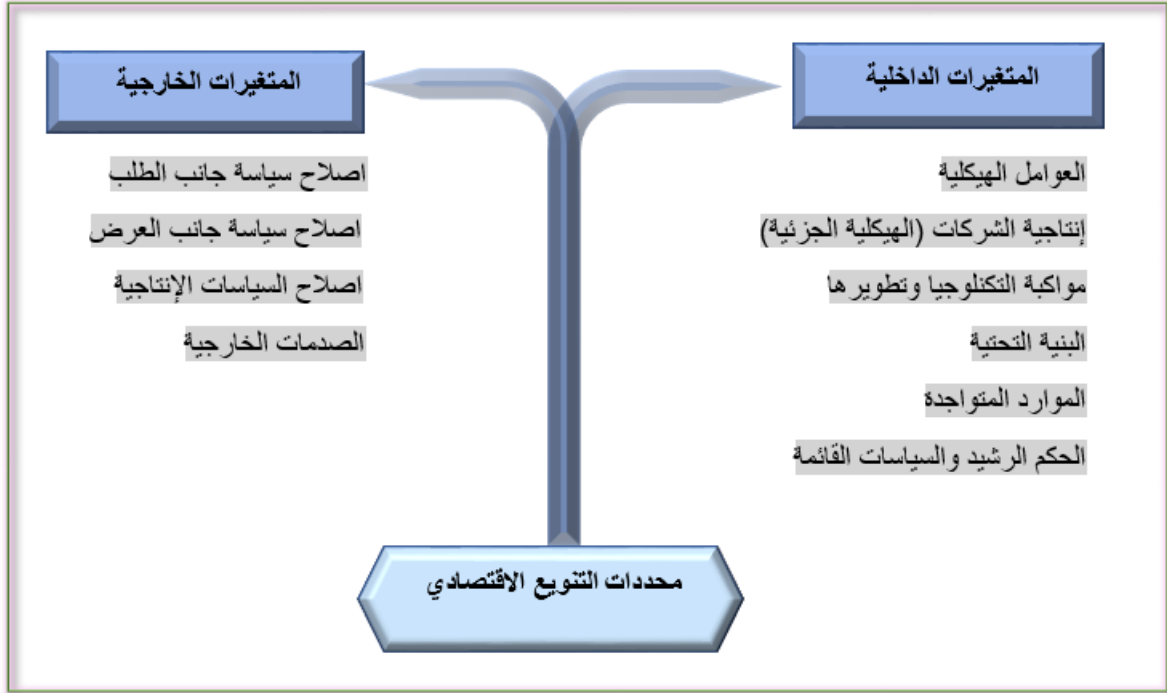
كما ان محددات التنوع تتحدد بعوامل داخلية وخارجية وهذه العوامل هي:

(Shehabi,2019:17-19)

- أ- العوامل الداخلية (المتغيرات الداخلية) وتشمل:
 - العوامل الهيكلية:-
 - الصناعات القائمة.
 - رأس المال الحالي.
 - السكان، في الوقت الحاضر والتنبؤ بعدد السكان في المستقبل.
 - رأس المال البشري، والمهارات.
 - جودة المؤسسات.
 - التعليم.
 - الهيكل المالي.
 - إنتاجية الشركات (الهيكلية الجزئية).

- مواكبة التكنولوجيا وتطويرها: تطوير التكنولوجيا, بالذات التكنولوجيا المصممة خصيصاً لاحتياجات القوى العاملة الماهرة.
 - البنية التحتية:
 - المطارات والموانئ.
 - البنية التحتية للطرق.
 - الموارد المتواجدة:
 - الموقع الجغرافي.
 - القوى العاملة التي يمكن توفيرها وافتاحتها في المستقبل.
 - الموارد الطبيعية.
 - إمكانية نقل التكنولوجيا.
 - المستوى الكافي لتحقيق وفورات الحجم.
 - الحكم الرشيد والسياسات القائمة:
 - المنافسة.
 - صقل مهارات العمالة ورفع مستوياتها.
 - حقوق الملكية الفكرية.
 - السياسات الإنتاجية.
 - التنسيق.
 - التدابير التعويضية.
- ب _ العوامل الخارجية (المتغيرات الخارجية):
- اصلاح سياسة جانب الطلب: على سبيل المثال, سياسات الضرائب والاعانات.
 - اصلاح سياسة جانب الطلب:
 - مثال على ذلك, اصلاح نظام التعليم.
 - تطوير المهارات العمالية وأعادة تأهيل الفئات الضعيفة منهم.
 - اصلاح السياسات الإنتاجية:
 - إصلاحات تعزز المنافسة.
 - إصلاحات تعزز الإنتاجية.
 - حقوق الملكية الفكرية.
 - الصدمات الخارجية: وتتمثل بالحروب، الازمات المالية، التغيرات المناخية، انخفاض أسعار الموارد وما الى ذلك.

الشكل (2) محددات التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لما ورد أعلاه.

ثانياً: كيفية تحقيق التنوع الاقتصادي؟

تشير الأدبيات الاقتصادية الى ان سياسة التنوع الاقتصادي تأخذ وقتاً طويلاً، اذ تتطلب تخطيط استراتيجي طويل الأمد، وكذلك العمل بسياسة اقتصادية تتناغم مع وضع الدولة الاقتصادي مثل مراعاة انخفاض الموارد، واستخدام الأساليب والأدوات التي تمكن الحكومات من تقييم الإنجازات المتحققة مقابل الأهداف الموضوعية (Ferreira,2009:20).

لذا يمكن ايجاز بعض الطرق الى تؤدي الى التنوع الاقتصادي حسب الاتي: (Jolo, Ari, Koç,2022:11):

1- يتوجب على الدول الغنية بالموارد ان تزيد تدريجياً الاهتمام بتكوين راس المال الاجمالي لديها، لتتمكن من الوصول الى درجة متقدمة يسهل معها التنوع الاقتصادي، اي بمعنى اخر يجب ان تعيد تهيئة البنية التحتية (كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة... الخ) وكذلك التركيز على تحسين المرافق التعليمية والتدريبية، ويرجع ذلك أولاً: الى ان النقل يسهل انتشار المنتجات المحلية في الخارج مما يزيد من تنوع الصادرات وبالتالي التنوع الاقتصادي، وثانياً توجد ادلة قوية على ان التعليم يحسن التنوع الاقتصادي بشكل كبير،

لذلك تتطلب تلك الدول استثمارات كبيرة في المرافق التعليمية والتي هي ايضا تقع ضمن تكوين راس المال الإجمالي.

2- يعد التطور المالي من اهم المتغيرات الاقتصادية الإيجابية ولأكثرها تأثيراً، لذلك يجب ان تسعى الدول الغنية بالموارد الطبيعية ان تطور انظمتها التمويلية، عن طريق استحداث وتحسين (الادوات المالية) لدعم المستثمرين المحليين من خلال تعبئه راس المال المحلي وكذلك دعم للقطاع الخاص من قبل البنوك لزياده تكوين الأموال، ويجدر الإشارة الى ان الدول الغنية بالموارد لكي تحقق التنوع الاقتصادي يجب عليها ان تحافظ على الشفافية والمسائلة والإدارة بشكل صحيح.

3- وضع عدد من الشروط المسبقة للاستثمار الاجنبي المباشر، اذ يقلل الاستثمار الاجنبي المباشر وصافي التدفقات الداخلة من التنوع الاقتصادي في الدول ذات الموارد الطبيعية، وذلك لان الشركات النفط والتعدين الكبرى تستثمر بكثافة في تلك الدول، لذلك فان هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر يعمق اعتماد الدول الغنية على الاعتماد على الموارد الطبيعية فقط ويبعدها عن الصادرات والتنوع الاقتصادي.

4- التعليم هو العامل الذي له التأثير الإيجابي الأكبر من بين جميع المتغيرات الاقتصادية والهيكلية الأخرى، لذلك قد يكون التعليم جذابا وعاملا رئيسا للدول الغنية بالموارد لتنوع اقتصادها من اقتصاد قائم على الموارد الى اقتصاد قائم على المعرفة، ولكن يجب أولاً: ان تلجأ تلك الدول الى اعادة تصميم مناهجها للتركيز عن المدارس الثانوية المهنية المتخصصة والمختصة وفقا لاحتياجاتها والتي توفر المهارات والقدرات جنبا الى جنب مع التعليم والتدريب، ثانياً: سيكون لخريجي تلك المدارس المهنية خبرة عالية وخلفية صناعية، لذا يجب على الدول الغنية بالموارد توجيهها ودعمها اما نحو التعليم الجامعي ذي الصلة لزيادة قوه العمل او ليصبحوا رواد اعمال في القطاعات ذات الأولوية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للموازنة العامة أهميتها وطرق إعدادها

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وأهميتها

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة هي الخطة مالية وإدارة لتخصيص مواردها المالية والمستقبلية وتساعد في تقييم الأداء ومعرفة أوجه القصور وكذلك معرفة الإنجازات في العمليات القائمة بالاعتماد على النتائج المالية، فالموازنة العامة هي وثيقة سياسية للحكومة المركزية، توضح من خلالها كيف ستحدد أولوياتها وتحقق أهدافها للسنوات القادمة، فهي أداة أساسية للسياسة المالية مما يعطيها قدرة التحكم بالاقتصاد ككل بالتناغم مع باقي أدوات السياسة المالية كالقوانين والعمل المشترك مع الجهات الأخرى الفاعلة بالمجتمع، وتهدف الموازنة إلى جعل كل التطلعات والمخططات للسنوات القادمة حقيقية وواقعية، إلا أنها تذهب أبعد من ذلك، فهي عقد بين المواطنين والحكومة لذا من الواجب أن تكون تلك الوثيقة واضحة وشفافة وذات مصداقية فتقوم بتوضيح كيفية زيادة الموارد وتخصيصها وسبل تقديم الخدمات العامة، وأن يكون لديها خطة لتحقيق الأهداف المرجوة، واستخدام الموارد المتاحة بفعالية عالية وبكفاءة وبطريقة مستدامة (GLOBAL INNOVATIVE, 2015:2)، مما لا شك فيه أن الموازنة العامة أصبحت ضرورة لا بد منها في العصر الحديث لكل دولة من دول العالم بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي وشكل الحكومة المتواجدة فيها، فمن غير الموازنة العامة يصعب إدارة وتسيير (الوزارات، المصالح، المؤسسات الحكومية)، وكذلك من غير الموازنة العامة لا تستطيع الحكومة أداء الوظائف الموكلة لها، كما يصعب توجيهه وإدارة الاقتصاد الوطني في الاتجاه المخطط له، وبشكل موجز فإن الموازنة العامة هي المحور الذي تلتف حوله كل أعمال الحكومة وانشطتها في شتى المجالات المتنوعة والمختلفة (عصفور، 2008:2).

تتخذ السلطة التشريعية من الموازنة العامة وسيلة تستدل بها على كفاءة أداء أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية، من خلال النظر إلى إنجازات التنمية التي حققتها الموازنة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاطلاع على جداول مدخلات ومخرجات الموازنة العامة لكي تستطيع الحكومات بواسطتها أن تعكس فلسفتها بإدارة الحكم وتطوير المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المخطط لها خلال فترة زمنية معينة ومحددة

مسبقاً (سلوم، المهائني، 2007:92)، تخدم الموازنة العامة مجموعة متنوعة من الأغراض التي تحدد مسار العمل الحكومي في المستقبل فالتوجه المستقبلي للموازنة يؤكد الحاجة للتنبؤ إذا ان الشغل الشاغل للموازنة هو تقدير الإيراد والانفاق في السنوات القادمة، كما انها وسيلة لمساءلة الحكومات بتقييم أدائها عن طريق التزام الإدارة بالموازنة المقررة، علاوة على ذلك هي أداة للعلاقات العامة إذ تستخدمها الحكومات لتروج لأجندتها وإعلان نجاحاتها، كما يتم استخدام الموازنات كأداة للسياسة الاقتصادية بإدخال التعديلات على الانفاق والضرائب في محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد أو لتعزيز النمو والازدهار فالموازنة العامة هي من بين أكثر مصادر المعلومات تفضيلاً حول ما تنوي الحكومات القيام به (Musell,2009:15).

ان مفهوم الموازنة العامة يختلف باختلاف الطبيعة السياسية والفلسفة الاقتصادية لكل دولة، فالموازنة خطة مالية للحكومة، تقدر الإيرادات العامة والنفقات العامة للسنة القادمة، إذ تسعى الى اشباع مختلف الحاجات العامة في ظل الظروف والاهداف الاقتصادية، السياسية، والمالية الراهنة في المجتمع، فهي المرآة التي تعكس نشاطات الحكومة، وتعتبر عن أدائها مهما تعددت مفاهيم الموازنة فأنها تختلف من حيث الألفاظ فقط وتشترك بنفس الجوهر (شاني، 2011:16)، وهو تحقيق اهداف المجتمع الذي يتطلب من الحكومة ان تستعرض مختلف البدائل وان تلجئ للمقارنة بين كافة الوسائل ليقع الاختيار على افضلها و اجودها وأكثرها ملائمة لتحقيق الأهداف (دراز، 1979:359)، يمكن القول ان تعريف الموازنة العامة يتوقف ايضاً على الأسلوب المتبع في اعدادها الذي بدوره مر بعدد من التطورات ابتداءً من أسلوب موازنة الاعتمادات موازنة البنود، انتقالاً الى موازنة البرامج و الأداء، ثم اتباع أسلوب موازنة التخطيط و البرمجة، بالوصول الى أسلوب الموازنة على الأساس الصرفي (عز الدين، بيرش، 2020:409-428)، اما من حيث الغرض الذي تعد من اجله الموازنة فيمكن تعريفها على انها (وثيقة) تشمل على كلمات وارقام وتقتصر نفقات لأهداف وبنود معينة، او تعرف (كوسيلة للتنبؤ) فتربط بين المصادر المالية والسلوك الإنساني لتحقيق أغراض وسياسات معينة، او يعبر عنها بأنها(خطة) تقوم بالتنسيق بين مجموعة من البدائل للأنفاق و مجموعة من الخيارات لتحقيق هدف محدد، او هي (عقد) بين البرلمان و السلطة التنفيذية فتكون وسيلة لتحقيق وضمان الفعالية (اللوزي، مرار، واخرون 1997:14).

يأخذ مفهوم الموازنة العامة في الفكر التقليدي الطابع المالي البحت Pure Fiscal، فيكتفي بتحديد الإيرادات اللازمة القادرة على تغطية النفقات، فيرى الكلاسيك ان الموازنة كلما كانت صغيرة كانت ناجحة اكثر في جانبي الإيرادات والنفقات، ودور الدولة ينحصر بأدائها للوظائف التقليدية (الامن، الدفاع، القضاء) وليس لها صلاحية للتدخل في تحقيق التوازن الاقتصادي انما

تترك حركة النشاط الاقتصادي للأفراد والتوازن يتحقق بشكل تلقائي، إلا أن شيوع الأفكار الكينزية التي ظهرت بسبب حدوث أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، والتي تستدعي تدخل الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام بدلاً من التوازن المالي بالجوء لاستخدام أدوات السياسة المالية (الضرائب، النفقات) وبذلك أصبحت الموازنة تحقيق كل من الهدف المالي و الاقتصادي و الاجتماعي (طاقة، العزاوي 168-167:2007).

اسناداً لما تقدم أعلاه من مفاهيم وتعريفات للموازنة العامة، يشير مفهوم الموازنة العامة: على أنها خطة عمل للأفراق في المستقبل وفقاً للإيراد المتوقع، فيتوجب على الحكومات أن تحسب المبلغ الإجمالي للأموال التي ترغب بأنفاقها على المؤسسات الحكومية (المدارس، المستشفيات، الرواتب... الخ) على مدار العام، وتعد الوثيقة الأساسية للمالية العامة كونها تدرج فيها جوانب إنفاق الحكومة وإيراداتها التي تظهر من خلالها الأهداف المخطط لها، وهي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية فتشير أرقام الموازنة إلى أثر تطور التدخل المتزايد للحكومة في التنبؤ لتنظيم جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية لتتمكن من تحقيق أهدافها من خلال الموازنة العامة.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة

أحد المهام الأساسية للموازنة العامة هي توفير السيطرة على إيرادات الحكومة ونفقاتها، والموازنات هي الجزء المهم لأحكام السيطرة على الشؤون المالية للحكومة، وهي وسيلة للتحقق من التقارير المالية (Rupple,2015:ch10)، تتجلى أهمية الموازنة العامة في كونها المرآة التي تعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أنها تعبر عن دور الحكومة الفعال في التأثير على هذه الأنشطة، وتبرز أهمية الموازنة العامة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

1_ أهميتها السياسية

تستحوذ الموازنة العامة على أهمية سياسية كبيرة في الدول التي تتبع الأنظمة النيابية والديمقراطية، إذ تلتزم السلطة التنفيذية، بتقديم مشروع الموازنة كل عام إلى مجلس النواب لكي يجيزها ويصدر القرار بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات فهي خاضعة للرقابة الدائمة من قبل مجلس النواب من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم لها، تمثل السلطة التنفيذية جميع المواطنين بالتالي يتوقع أن تستطيع تحديد أولويات النفقات بشكل أفضل من السلطة التشريعية، في الوقت الحالي أصبح من الممكن الوصول إلى اقتراحات السلطة التنفيذية للموازنة العامة من قبل المواطنين بصورة إلكترونية وبشفافية عالية (Ruy,2014:23)، بإمكان السياسيين التأثير

على استعداد أعضاء المجلس بالتصويت على الانفاق المتزايد من خلال الاقتراض بدلاً من استخدام الضرائب لتمويل الفعاليات الحكومية أي ان التوازن السياسي يتأثر بالإنفاق الحكومي حينما يستخدم العجز على نحو مغاير للمال الضريبي، كما ان للفائض نصيب من التأثير على التوازن السياسي فيمكن استخدام الفائض لغرض تمويل الانفاق الحكومي الجديد، او لغرض تخفيض معدل الضريبة (Alesina, Tabellini, 2010:37)، اما بالنسبة للسلطة التشريعية فينظر للموازنة العامة على انها وسيلة لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) فليس من صلاحيات الحكومة البدء بتنفيذ الموازنة مالم يتم عرضها على السلطة التشريعية لأجازتها قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها، من صلاحيات السلطة التشريعية عند مناقشة الموازنة العامة ان تحدث بعض التعديلات على ارقام الاعتمادات المطلوبة من السلطة التنفيذية، وبهذا تكون السلطة التشريعية مؤثرة على السلطة التنفيذية وعلى سياساتها في مختلف المجالات الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية، العسكرية بواسطة وضع تعديلات كالتخفيض مثلا على الاعتمادات المالية المطلوبة لغاية تنفيذ تلك السياسات، تمتد رقابة السلطة التشريعية الى اثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب المعلومات من السلطة التنفيذية عن أحوال سير التنفيذ في الموازنة، بالوصول الى مرحلة ما بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة فأن السلطة التشريعية تستخدم الحساب الختامي كوسيلة للرقابة (عصفور، 7:2008).

2 - أهميتها الاقتصادية

انطلاقاً من أهمية الموازنة العامة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والازدهار، كونها أداة مهمة لمواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال التحكم في عمليات الانفاق، او في مصادر الإيرادات ومعدلاتها، إذا تتم معالجة الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد بواسطة الموازنة العامة، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة الى سحب الطلب الفائض من خلال فرض الضرائب وتخفيض الانفاق العام، اما في حالة حدوث ازمة الكساد تلجئ الحكومة الى معالجة هذه الازمة عن طريق زيادة الطلب الفعلي باستخدام الفوائض المتراكمة لديها او تقوم الدولة ايضاً بتخفيض الضرائب، وزيادة النفقات، ومنها الإعانات وغيرها من الطرق والأساليب المالية التي تسعى لتحقيق التوازن في الموازنة العامة، الا ان اتساع الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها جعل أهمية الموازنة لا يقتصر على الغرض المالي البحت وهو تحقيق التوازن Equilibrium بين الإيرادات والنفقات العامة وانما السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي Economic Stability مما يتطلب احياناً الخروج عن مبدأ توازن الموازنة (علي، 509:2008)، وفيما يتعلق بالدول النامية لا يمكن لحكوماتها ان تنفذ برنامج استقرار اقتصادي خاص بها، اذ يكون مصير تلك البرامج الفشل بموجب افتراض ان الأساس الاقتصادي لتلك الحكومات المحلية يعتمد بشكل كبير على البرامج

المتواجدة في الاقتصادات المتقدمة, إذ ان اتباع الحكومات النامية لتلك البرامج لتجنب التضخم والبطالة كأن تقوم بتعديل الطلب الكلي من خلال السياسة المالية او السيطرة على الطلب الكلي عن طريق فرض القيود على الائتمان سيكون اثر هذه الإجراءات محدود لحل هذه المشكلات, و العلة في ذلك هي ان معظم الانفاق يكون على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى و ان الطلب المتزايد الناتج عن التخفيض الضريبي يميل الى توفير الدخل المتزايد في الدول الأخرى.(Hyman, 2011:663).

3 - أهميتها الاجتماعية

ان تحليل ماذا إذا كانت الحكومة تمتثل لالتزامها بالتنفيذ التدريجي للموازنة، ينطوي على النظر للتمتع الفعلي لأفراد المجتمع بحقوقهم, باستخدام المؤشرات التي تكشف ما إذا كان الالتحاق بالمدارس قد اخذ في الازدياد وتراجعت معدلات البطالة (6: Blyberg, Hofbauer, 2014), ان الأهمية الاجتماعية للموازنة تتمحور حول اعتناق مفاهيم العدالة الاجتماعية بتقليل الفوارق بين الطبقات والسعي نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي social welfare المتمثل بمدى ارتفاع الخدمات التي تقدمها الحكومات لمواطنيها كالتعليم المجاني وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات المياه وتحسين خدمات الكهرباء وغيرها العديد من الخدمات التابعة لأعاده توزيع الدخل القومي (National income)، تتم إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة بفرض الضرائب المباشرة (Direct Taxes) الضرائب التصاعدية على فئات المجتمع من ذوي الدخل العالي, كما ويتم فرض الضرائب الغير مباشرة (Indirect Taxes) على السلع الكمالية التي يتركز الطلب عليها من قبل الافراد ذوي الدخل المرتفع, إذ تسعى الحكومة الى ان تكون برامجها الخاصة بتوزيع الدخل القومي قادرة ان تقدم المعونة والدعم للفئات الفقيرة (عبدالله, 2001:30), تتأثر الرفاهية الاجتماعية بصورة مباشرة بكل من نفقات وإيرادات الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي GDP ولكي تستمر الرفاهية لابد من وجود موازنة متوازنة على المدى الطويل لتجنب حدوث أي زيادة في الدين العام (Cristain and others,2010:48).

استناداً لما تقدم أعلاه يمكن بيان أهمية الموازنة العامة بانها ذات أهمية كبيرة لأنها تمكن الحكومة من التخطيط وإدارة مواردها المالية لدعم تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة التي تعزز تنمية الدولة على أفضل وجه, من خلال الموازنة يمكن للحكومة تحديد أولويات مصانعها وبرامجها وسياساتها وتنفيذها ضمن قيود قدرتها المالية على النحو الذي تمليه الظروف الاقتصادية.

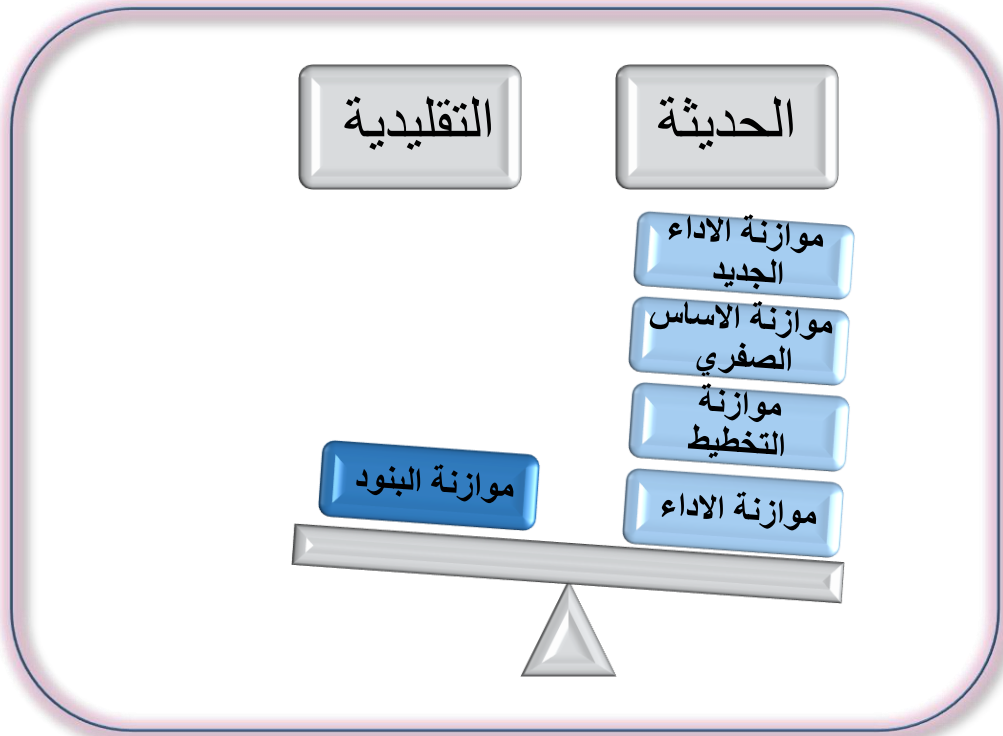
المطلب الثاني: طرق اعداد الموازنة العامة

نظراً لتعدد أنواع الموازنات، فقد تعددت طرق اعدادها بحسب نوع الموازنة المستخدمة في دولة ما، وكنتيجة بديهية للتطور الحاصل في شتى مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجي فإن الموازنة العامة تطورت بشكل تلقائي، فكان تغير الموازنة تجريبي أكثر من كونه نظري بسبب تأثرها الشديد بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية والاستراتيجيات الإدارية والمبادئ المحاسبية وسلوك الإدارة العام (Premehand,1987).

وعليه سنتطرق الى أنواع الموازنة العامة بحسب مراحل تطورها من الموازنة التقليدية الى الموازنة الحديثة حسب التالي:(سلوم, المهاني, 2007:105)

- 1- موازنة البنود Line Item Budget
- 2- موازنة الأداء Performance Budget
- 3- موازنة التخطيط والبرمجة Planning-Programming Budget
- 4- موازنة الأساس الصفري Zero -Base Budget
- 5- موازنة الأداء الجديد New Performance Budget

الشكل (2) تطور الموازنة من الموازنة التقليدية الى الموازنة الحديثة



المصدر: من اعداد الباحث استناداً لما تقدم أعلاه

لكل نوع من أنواع الموازنة العامة العديد من المزايا والعيوب، إلا أن أي طريقة لإعداد الموازنة يجب أن تمر بأربعة مراحل هي : (خوري, 2013:3)

أ - الإعداد (التصميم) Formulation (design)

ب - الاعتماد والقرار Accreditation and approval

ت - التنفيذ Execution

ث - التدقيق Audit

وعليه سنعمد إلى التطرق لتلك الطرق بالتفصيل وحسب الآتي: (دروري, 2014:105-111), (Gamal El-Din, 2016:13-15)

1- مرحلة الإعداد (التصميم): هي أول عملية لتقديم مشروع الموازنة العامة، وتتصف هذه العملية بالدقة، إذ تتأثر باقي مراحل إعداد الموازنة بنتائج وفعالية هذه المرحلة، بالاعتماد على الافتراضات التي تضعها الجهة المخولة بإعداد الموازنة (مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة)، إذ تقوم الحكومة بتقدير الإيرادات والمخصصات والأنفاق للسنة المالية القادمة، إذ تصدر وزارة المالية (تعميم الموازنة) مطالبة باقي الوزارات والجهات الحكومية بصياغة وتقديم موازنتها إلى وزارة المالية، أما بيان ما قبل الموازنة فإنه يكون قد صدر فعلياً قبل ستة أشهر من السنة المالية ليتمكن البرلمان والجمهور من الاطلاع على معايير الموازنة، بمجرد أن يتوصل مجلس الوزراء إلى اتفاق حول الموازنة يقدم (اقتراح الموازنة التنفيذية) إلى الرئيس الذي بدوره يعرضه على البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه، ولأجل ترويض المواطنين برؤى حول خطط الحكومة للعام المقبل تقوم وزارة المالية بنشر هذا الاقتراح بشفافية عالية.

2- الاعتماد والقرار: تأخذ هذه المرحلة نحو ثلاثة أشهر من المناقشات حول اقتراح الموازنة بعد تقديمها للبرلمان، إذ يتم فحص مشروع الموازنة من قبل لجنة خطة الموازنة ومراجعته من قبل اللجان المتخصصة مثل لجنة (الصحة، التعليم،... الخ) بعد هذه الخطوة يتم مناقشة الأسئلة والتوصيات الناتجة مع الحكومة، ويحق للبرلمان في تلك المرحلة بأحداث بعض التعديلات والتغييرات على الموازنة بالتشاور مع الحكومة، طالما لم يتم زيادة عجز الموازنة، وفي نهاية هذه المرحلة تقوم لجنة التخطيط والموازنة بوضع كل بند من بنود الموازنة للتصويت عليه بصورة منفصلة من قبل البرلمان، وبمجرد الموافقة عليها فإن (قانون الموازنة) يتم اعتماده من قبل رئيس الدولة وينشر في الجريدة الرسمية، وتأخذ وزارة المالية على عاتقها بعد نشر قانون الموازنة

اصدار الوثيقتين التاليتين (الموازنة المقررة، موازنة المواطن) فالموازنة المقررة هي النسخة النهائية للموازنة التي سيتم تنفيذها من قبل وزارة المالية، اما موازنة المواطن هي نسخة مبسطة للموازنة تتيح للمواطنين فرصة حقيقية للمشاركة في عمليات الموازنة.

3- مرحلة التنفيذ: تبدأ هذه المرحلة مباشرة بعد اصدار ونشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية اذ تصبح هذه المرحلة سارية المفعول، فتقوم وزارة المالية بتجميع الإيرادات من المصادر المختلفة (الضرائب، المنح وغيرها) و انفاق الأموال لدعم برنامج الموازنة، ثم توزيع الأموال على أساس شهري للوزارات التنفيذية، والتي من واجباتها الاحتفاظ بسجلات الإيرادات والنفقات وتعيد تقديمها لوزارة المالية، وتعكس هذه السجلات تقارير منتصف العام ونهاية العام التي يتم نشرها على موقع وزارة المالية، اذ يعمل تقرير مراجعة منتصف العام بمثابة المعيار الذي يتم من خلاله مقارنة نتائج منتصف العام مع افتراضات الموازنة، بعد مرور أربعة اشهر على انتهاء السنة المالية تقدم الوزارات والجهات الحكومية إيراداتها ونفقاتها الفعلية في تقرير يسمى تقرير الحسابات الختامية الى وزارة المالية، تجمع كل هذه التقارير وتنتشر في تقرير نهاية العام.

4- مرحلة التدقيق: تعد هذه المرحلة الأخيرة ، وفيها يتم التدقيق والمراجعة، وهي من مسؤولية السلطة التشريعية، فهي الجهة الرقابية على السلطة التنفيذية لمراقبة تنفيذ الموازنة، من حيث إجازة الجباية والانفاق، بالاعتماد على نتائج المراجعة الدقيقة للحسابات ومدى الامتثال للقوانين الإدارية، وتستغرق غالباً عملية المراقبة نحو الشهرين، يتم بعدها تقديم ملف (تقرير المراجعة) الر كل من وزارة المالية و البرلمان، اذ تتم مناقشة التعديلات والإجراءات التصحيحية، في نهاية المطاف تقوم وزارة المالية بتقديم (تقرير الحسابات الختامية) الذي تم اقراره بقانون موقع من قبل الرئيس وتم نشره من قبل وزارة المالية.

المطلب الثالث: الفائض والعجز، الأسباب وطرق معالجتها

عند الغوص في الحديث عن الموازنة العامة لابد من التطرق الى التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على توازن الموازنة، وهذه التغيرات متمثلة بالفائض والعجز، لذا سيتم تناول مفهوم كل منهما والأسباب التي تؤدي الى حدوثهما وطرق علاجها:

أولاً: فائض الموازنة العامة (المفهوم): هي الحالة التي تتجاوز فيها الإيرادات حجم النفقات، فيمكن استثمار الفائض لسداد الديون او الادخار، وقد تستخدمه الحكومة لغرض اجراء التحسينات فتخصص تلك الأموال لاطفاء الدين العام، او يستخدم لخفض الضرائب، او بدء برامج جديدة او تمويل البرامج الحالية كالضمان الاجتماعي، الرعاية الطبية، ويعد فائض الموازنة هو احد مؤشرات الاقتصاد السليم ومع ذلك ليس من الضروري ان تحافظ الحكومات على مستوى مرتفع من الفائض لكي تحقق النمو، فالكثير من الحكومات شهدت فترات طويلة من النمو الاقتصادي بينما كانت تعاني من عجز في موازنتها، يمكن ان يحدث الفائض نتيجة النمو الكبير للحكومة مما يؤدي الى ارتفاع عائداته من الضرائب ويكون هذا دليل على ان الحكومة تعمل بكفاءة عالية (KAGAN,2020:3).

استناداً لما تقدم يمكن تعريف الفائض على انه: هو المدة التي يتجاوز فيها الدخل او الإيراد النفقات العامة، ووجود الفائض يمكن ان يؤمن معيشة افضل لأفراد المجتمع من خلال قيام الحكومة بمشاريع اعمار البنية التحتية او ترحيل هذا الفائض الى موازنة السنة القادمة على هيئة انفاق إضافي او تحوله الى ادخار يوظف في أسواق المال او تقوم بإنشاء صندوق سيادي، فهو أحد الحالات التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، وهو يعبر عن الفرق الإيجابي بين الإيرادات والنفقات، كما انه دليل على تعافي الاقتصاد المحلي، لذا دأبت الحكومات على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تحقيق اهدافها واستخدام تلك الاموال في اوقات الكساد والركود.

في حالة حدوث الفائض يتعين على الحكومة العمل بعبارة (لا تفعل شيئاً) فتشير تلك العبارة الى اتباع استراتيجية الحفاظ على الوضع الحالي، أي إبقاء سياسات الضرائب والانفاق كما هي واستخدام الفوائض لغرض تقليل الاقتراض الحكومي، مما يقلل من أعباء ديون الأجيال القادمة والتخفيف من مستويات الديون الحالية. (BOYCE,2022:4)

ثانياً: عجز الموازنة العامة (المفهوم): يعبر علماء الفكر المالي عن العجز بأنه "الحالة التي تتعرض لها الموازنة العامة عندما يكون حجم النفقات العامة للحكومة أكبر من حجم إيراداتها الواجب توفرها لتمويل تلك النفقات خلال مدة زمنية معينة"، ويشير هذا المفهوم الى وجود اختلال في توازن الموازنة العامة فتكون كفة النفقات أكبر من كفة الإيرادات، والفرق السلبي بين كفتي

الموازنة يمثل عجزاً، فالنفقات العامة عادةً هي من يقوم بتحديد حجم العجز لان العجز يظهر بشكل واضح عند اعداد الموازنة وقبل الوصول الى مرحلة التنفيذ، لغرض تعويض العجز تسعى الحكومات الى خفض الانفاق العام او زيادة الإيرادات، واذا لم تتمكن الحكومة من ذلك او لم تكن الحكومة راغبة في زيادة الموارد الذاتية او تقليل حجم النفقات، تلجأ الحكومة الى التمويل لتعويض العجز من مصادر داخلية او خارجية (كاظم، صالح، 2015:65)، ان ظاهرة العجز في الموازنة العامة من الظواهر المعقدة للغاية والتي تحدث نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل والمؤثرات التي تسبب حدوث العجز وتفاقمه، اذ نجد ان بعض من هذه العوامل تتعلق بالتغيرات التي تحدث في النفقات العامة، بينما ترتبط بعضها بعوامل أخرى مثل التغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للحكومة (Garcia,Ramajo,2004:716)، ويعد العجز من المفاهيم الخاصة بقياس الحالة المالية للاقتصاد، فهو يبين حقيقة المركز المالي للدولة (Kharas,Mishra,1997:32)، فالعجز من المشكلات المحورية التي تتطلب حلاً، لان تأثيره يقع على جميع المتغيرات الاقتصادية، فتدخل الدولة في دوامة الضغوط التضخمية المتزايدة، مما يؤدي الى نفاذ الاحتياطي الأجنبي، فتظهر أزمات مالية حقيقية (الحاج،2009:52)، وينظر للعجز على انه الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة من الحكومة اقل من نفقاتها (كلما كانت النفقات اعلى من الإيرادات تدخل الدولة في حالة العجز في الموازنة العامة) بالتالي يكون الادخار الحكومي سالباً Negative government saving، اما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فهناك علاقة ارتباط وثيقة بينه وبين العجز، فكلما ازدادت نسبة العجز قل معدل النمو الاقتصادي، اذ ان المعيار الذي يقاس به مستوى النمو الاقتصادي يقع عند المستوى الحرج Critical Level فثبات العجز عند مستوى ادنى من المستوى الحرج، يمكن الحكومة من تحقيق نمو في رأس المال والنتائج وبمعدل ثابت، اما اذا كان مستوى العجز يفوق المستوى الحرج نجد ان النمو في رأس المال والنتائج ينخفض الى ادنى مستوى بشكل مستمر (Brauninger,2002:1).

1- أسباب عجز الموازنة العامة: ان ظاهرة العجز في الموازنة العامة للحكومة من الظواهر المركبة والمعقدة ولا يجوز حصرها في سبب واحد، لوجود العديد من المؤثرات والعوامل التي يكون لها يد في حدوث هذا العجز، فالبعض من تلك العوامل يعود للتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للحكومة، والبعض الاخر يعود للتغيرات التي تحدث في النفقات العامة (جسر التنمية، 2007:11).

ويمكن ايجاز اهم الأسباب المؤدية لحدوث العجز في الموازنة العامة للحكومة بالنقاط التالية:

أولاً: زيادة النفقات العامة Increase the Public Expenditures

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الخزينة العامة للحكومة لتشبع الحاجات العامة بالتالي تصبح النفقات العامة الوسيلة التي يتم من خلالها تحفيز الطلب الكلي الفعال، فعندما يعاني الاقتصاد من فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية تعمل على زيادة أو تخفيض الطلب الكلي بحسب الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة (حسين، 11:1995)، ان الحكومات جميعها وبتعدد أنظمتها (الاقتصادية، السياسية) تواجه تزايد مستمر في حجم الانفاق العام وتعدد أنواعه عام بعد عام وفقاً لتطور دور الحكومة وزيادة تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فعند دراسة تزايد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية نجد ان العالم الألماني Adolf Wagner من أوائل المهتمين بهذا الشأن فهو اول من رصد ظاهرة (تزايد النفقات العامة) على اثر دراسة الموازنات العامة للحكومات الاوربية واطلق عليه اسم قانون "تزايد نشاط الحكومة" (Abdul Kareem, 2011:20)، تتلخص فكرة هذا القانون بأن النفقات العامة تنمو بوتيرة اكبر من معدل الناتج المحلي الإجمالي، وانها تأخذ شكل دالة متزايدة مع الزمن (عبد الواحد، 2000:229).

اما أسباب حدوث تزايد النفقات العامة يمكن حصره بالاتي:

- 1 - اتساع نطاق تدخل الحكومة يتطلب توسع النشاط الاقتصادي للحكومة زيادة في حجم النفقات العامة لتسهل عليها مهمة القيام بوظائفها المختلفة، والتي من ضمنها زيادة مشاريع الحكومة الإيرادية وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الظروف المناسبة لها ومعالجة البطالة وحالات الركود والكساد من خلال المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، بالإضافة الى تحسين مكانة الحكومة الاقتصادية بين حكومات العالم الخارجي بدعم المنتجات الوطنية من اجل سد الحاجة المحلية (خلف، 97:2008).
- 2 - الأسباب الاقتصادية: تعد من أهم وأول الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية، فكلما زادت النفقات الحكومية ادى ذلك الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، بافتراض ان مرونة الطلب الداخلية على السلع والخدمات مرتفعة. (عايب، 113:2010).
- 3 - الأسباب الاجتماعية: ان زيادة الوعي الاجتماعي بسبب توسع التعليم جعل المواطنين أكثر دراية بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الحكومة بوظائف لم تكن موجودة سابقاً كالتأمين ضد البطالة، المرض، والعجز وغيرها من المتطلبات التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام، ان زيادة التدخل الحكومي يجعل الحكومة ملزمة بمتابعة مختلف النشاطات ولاسيما الاجتماعية منها،

فهي ملزمة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال رفع مستوى دخول الافراد ذوي الدخل المنخفض وتقديم المساعدات مثل الصحة والتعليم... الخ (بودلال، 2018:458).

4 - الأسباب السياسية: تزداد رغبة الحكومة بتعزيز دورها على الصعيدين المحلي والخارجي، وفيما يتعلق بالصعيد المحلي فان الحكومة كلما اقترب موعد الانتخابات تحاول الفوز من خلال كسب رضى المواطنين بزيادة الخدمات المقدمة لهم، اما على الصعيد الخارجي تقوم الحكومة بزيادة مشاركتها في المنظمات الدولية والإقليمية مما يحتم عليها زيادة اكبر في النفقات العامة (الحلو، مشكور، 2016:48-49).

5 - الأسباب الإدارية: تفاقم حجم النفقات العامة بسبب زيادة عدد الموظفين الذين يعملون في الدوائر الحكومية نتيجة لزيادة دور الحكومة وتعدد نشاطاتها، فضلا عن تزايد عدد مؤسسات الحكومة ومرافقها العامة، بالإضافة الى الخلل المتواجد في التنظيم الإداري والتدهور الحاصل في الإدارة الحكومية وكثرة الإجراءات المعقدة، كما ان التبذير والاسراف يأخذ بالموازنة العامة نحو العجز بسبب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة واثقال كاهل الموازنة بالديون التي تعجز الموارد العامة عن تغطية تكاليفها (عواد، 2013:91).

6 - الأسباب العسكرية: تعد من الأسباب البديهية في زيادة النفقات العامة فأن الحرب يسبب العجز في الموازنة العامة، اذ ان أكبر الزيادات في دين الحكومات حدثت في القرن العشرين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعادةً تعمل اقتصاديات الحرب بتوظيف بمستوى منخفض، والعمل على تمويل العجز لأنه السبيل لتخطي جزء من أعباء الحرب، تكون الزيادة الحقيقية واضحة عند مقارنة الموازنة العامة قبل الحرب و بعدها، لذا فأن من أسباب العجز في الموازنة العامة هو الانجراف الكبير في تخصيص نفقات الموازنة نحو الانفاق العسكري من مخصصات الأجور والرواتب وشراء الأسلحة وجميع المتطلبات العسكرية (Endole, 1993:6).

7 - الأسباب المالية: ان تطور مفهوم الانفاق الحكومي وانتقاله من المفهوم التقليدي الى المفهوم المعاصر هو من اهم أسباب الزيادة في الانفاق العام، من اجل زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة لابد من زيادة النفقات العامة لاسيما في أوقات الصدمات والأزمات الاقتصادية، وبسبب تقدم وتنوع أساليب اصدار القروض العامة اصبح من السهل على الحكومات الاقتراض فتمثل القروض اهم وسيلة في الحصول التمويل حتى تتمكن من سد العجز في الموازنة العامة لعدم كفاية حصيلة الضرائب للقيام بذلك، في حال توسعت الحكومة في طلب القروض فأنها تبني عائناً امام تحقيق التنمية

الاقتصادية لأنها تزيد من الأعباء العامة التي تستنزف جزء كبير من موارد الحكومة (الهيئي، الخشالي، 2006:60).

8 - الكوارث الطبيعية: تشير الكوارث الطبيعية للحوادث التي لا يمكن للإنسان التحكم بها أو التدخل في حدوثها، كالزلازل، البراكين، الجفاف وجميع العوامل الطبيعية التي لها تأثير على الموازنة العامة، فهذه الكوارث بطبيعتها الحال تزيد من النفقات العامة للحكومة اذ يقع على عاتقها معالجة ما تدمره هذه الحوادث (إسماعيل، كريم، 2019:144).

ثانياً: تراجع الإيرادات العامة Decline in public revenue

ان تراجع الإيرادات العامة يعود الى عدم قدرة الحكومة على مواكبة الزيادة الحاصلة في النفقات العامة، ويمكن ايجاز الأسباب لتراجع الإيرادات العامة بالنقاط التالية: (الخليل، 2004:101-103)

- 1- الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد: عند ظهور الكساد وارتفاع نسبة البطالة تؤثر على النشاط الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على دخول الافراد، وبالتالي لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم تجاه الحكومة بدفع الضرائب (تتخفص الحصيلة الضريبية).
- 2- سوء التنظيم والإدارة: ان عدم وجود المساءلة المالية في القطاعات العامة، هي السبب الأول في غياب الرقابة على تحصيل الإيرادات العامة.
- 3- الدخل والنمو الاقتصادي: في حالة انخفاض مستوى الدخل وكان النمو الاقتصادي يعاني من ضعف لاسيما عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية، فيكون أثرها كبير على الاقتصاد لان وسائل الإنتاج تعرضت للتخريب والتعطيل.
- 4- ارتفاع الضريبة: ان ائقال كاهل المستثمرين برفع معدلات الضريبة يؤدي الى القضاء على حوافز الإنتاج التتموي والاستثمار.
- 5- الفساد الإداري والمالي: وما يصاحبه من مظاهر المحسوبة، وعدم جباية الضرائب بصورة صحيحة من مصادرها، كذلك اعمال التزوير والرشوة.
- 6- الغش الضريبي: والذي يختلف عن التهرب الضريبي اذ لا يرغب دافعوا الضرائب في دفع الضريبة، او التأخر في دفعها، فالغش الضريبي هو تغيير البيانات المالية والمحاسبية للذين يدفعون الضرائب لغرض تقليل الجباية الضريبية، وبذلك تقل الإيرادات العامة بسبب اتباع طرق الاحتيال والتخلف عن دفع الضرائب (Fontanel, 2005:57).

2- سبل معالجة العجز في الموازنة العامة

يتم اتباع منهجين لمعالجة العجز في الموازنة العامة، يتمثل المنهج الأول في (المنهج الليبرالي الانكماشى) الذي يتبناه صندوق النقد الدولي، أما المنهج الثاني هو (المنهج التنموي المستقل) والذي تتبناها اغلب الحكومات لمعالجة العجز.

1- المنهج الليبرالي الانكماشى (برنامج صندوق النقد الدولي):

ان برنامج صندوق النقد الدولي لأصالح الاقتصاد ومعالجة عجز الموازنة العامة، يستمد وصفاته من النظرية الليبرالية الجديدة *neoliberal theory*، وهذه النظرية مفادها ان من الضرورة الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، وترك الاقتصاد يعيد التوازن لنفسه لان السوق الحرة كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي الضروري في تحريك النمو والاستثمار، وتوعز الاسباب الى أن أسباب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية نابعة من الداخل (اسباب هيكلية) ففي هذه الدول يحدث العجز بسبب تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ثم حدوث او ارتفاع مديات التضخم، كما يرجح صندوق النقد الدولي العجز في تلك الدول ايضاً الى المبادلات التجارية الغير متكافئة، أي ان زيادة الكتلة النقدية بكميات كبيرة مع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، تؤدي حتما الى ارتفاع الاسعار (فضيلة، رجب، 2009:79)، في هذا الصدد يقدم صندوق النقد الدولي وصفته الخاصة التي تستند على مجموعة إجراءات تصحيحية يطلق عليها (سياسات التكيف الهيكلي)، تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد، ومقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية ليحقق التوازن. (العباس، 2004:4).

2- المنهج التنموي المستقل في معالجة العجز:

من مقومات هذا المنهج هي التثبيت المالي للموازنة، والعمل على إعادة هيكلة القطاعات (الإنتاجية، المالية) بشكل تدريجي، وخلق التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبين تحريك وتحفيز عجلة السوق وتشجيع القطاع الخاص، والانفتاح على الأسواق العالمية (Mimoune, 2016:6)، ان هذا المنهج لا يعمل على علاج حالة العجز بشكل سريع، وانما يكون اول اهداف هذا المنهج هو تحقيقي الاستقرار الاقتصادي أي زوال حالات (التضخم والانكماش)، ويترك للحكومة وقطاعاتها العامة خيارات متعددة ومفتوحة لتأدية دورها، كما انه يخلق بيئة من المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام في النشاطات الاقتصادية، ليصل بذلك العجز الى مستوى معقول ومناسب بإمكان الحكومة تحمله دون حدوث مشاكل تهدد الاستقرار الاقتصادي (سالم، 2012:203).

المبحث الثالث: التأسيس النظري لطبيعة سوق النفط العالمية والصدمات النفطية

تم اكتشاف النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، إذ تأسست أول شركة أمريكية في العالم، تهتم بحفر آبار النفط، إذ عدت تلك المرحلة بدأيه الصناعة النفطية، وقد استطاعت الشركات آنذاك توسيع نشاطها الانتاجي المتمثل بالإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق عالمياً، لتصل إلى الشمال وإلى دول الخليج ابتداءً من عام 1932، وقد سيطرت الشركات (خمسة منها أمريكية وواحدة بريطانية وأخرى هولندية) على الأسواق العالمية للنفط، ما يزيد على خمسه عقود زمنية، وقد تم تقسيم حصص السوق النفطية فيما بينها مع تحكمها الكبير في الأسعار، وفي بداية السبعينات من القرن الماضي شهدت الأسواق النفطية العالمية تحولات كبيرة بسبب ظهور الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط ومشاركتها في عمليات الصناعة النفطية، وقد ساهم تأسيس منطقة أوبك عام 1960 في حماية حقوق الدول المصدرة للنفط بشكل أدى إلى التقليل من نظام الامتيازات والتخفيف من احتكار وسيطرة الشركات العالمية على الصناعات النفطية في المنطقة، وقد تم تغيير أسلوب تسعير النفط إذ كان تسعير يتحدد مسبقاً لصالح الشركات العالمية بحكم سيطرتها على السوق النفطية، إذ أصبح بعدها يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، ومع حدوث الصدمة النفطية الأولى عام 1971 أصبحت منطقة الأوبك تقرر سيطرتها في تحديد أسعار النفط، وقد أدى ذلك إلى ظهور الأسواق الآجلة عام 1980، وفي ظل وجود اختلاف في مصالح جهات العرض والطلب يبقى التغيير في أسعار النفط مفتوحاً، للتغيرات التي تحدث في الأسواق على مستوى العرض والطلب لتحديد السعر، وقد أجرى الباحث James D. Hamilton في عام 1983 دراسة تنبؤية بأسعار النفط في التحكم بالأنشطة الاقتصادية قبل حدوث الصدمات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية (James D. Hamilton, 1983:65).

المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية العالمية

يعد النفط سلعة استراتيجية هامة، لذا فإن دراسة السوق النفطية تعد ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث إذ أن أسعار النفط غير مستقرة كون سلوكها يخضع لمصالح الشركات العالمية وكذلك مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، لهذا السبب تشهد الأسعار ازماً متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب مصالح الأطراف المنتجة والمستهلكة للنفط.

أولاً: التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية: مرت السوق النفطية العالمية بعدة مراحل يمكن توضيحها بالآتي (نعيمه، 2009:52):

الفترة الأولى: وهي الفترة الممتدة من عام (1870-1875) أي منذ اكتشاف النفط وحتى ظهور الشركات النفطية العملاقة، إذ كانت السوق النفطية في تلك المرحلة في حالة تنافس بين الشركات النفطية الصغيرة، إذ كان التنافس فيما بينها كبير لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى اندماج بعضها وزوال بعض الآخر، إذ ظهرت الشركات النفطية القوية العملاقة.

الفترة الثانية: وهي الفترة الممتدة من (1870-1960) أي الفترة الممتدة من ظهور الشركات النفطية الكبرى وحتى إنشاء منظمة أوبك، إذ أصبحت السوق النفطية تتميز بأنها سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعات النفطية، وقد تميزت تلك الفترة بعقد اتفاقية بين تلك الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع، والتي تضمنت تقسيم السوق النفطية العالمية ومناجم النفط الموجودة في الدول المنتجة ما بين تلك الشركات، فأصبحت السوق النفطية العالمية احتكارية لتلك الشركات لا سيما في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط وعدم وجود شركات نفطية وطنية فيها.

الفترة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من عام (1960-1973) أي منذ إنشاء منظمه أوبك عام 1960 وحتى ظهور الازمه النفطية عام 1973، وقد تميزت تلك الفترة بتأسيس منظمة أوبك عام 1960 إذ أدى إلى التخفيف من احتكار الشركات الكبرى وتحول السوق النفطية إلى سوق احتكار المنتج، ممثلة بدول منظمة أوبك، وبوجود تلك المنظمة عملت الدول الاعضاء على تقوية مركزها وحماية مصالحها ففي عام 1973 قررت الدول الاعضاء بالمنظمة وقف امداداتها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية احتجاج على دعمهم للكيان الصهيوني.

الفترة الرابعة: منذ ازمة عام 1973 حتى بداية ازمة عام 1980، وفيها أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة للدول المنتجة، أي دول منظمة أوبك، إذ يلاحظ في تلك المرحلة عندما ارتفعت أسعار النفط نتيجة لزيادة إنتاج الدول النفطية غير المنظمة إلى أوبك، مما أثر سلباً على موقف دول منظمة أوبك إذ بدأت المنظمة تفقد السيطرة المطلقة على السوق النفطية.

الفترة الخامسة: من عام 1980 صعوداً، إذ تميزت بعدم استقرار الأوضاع (السياسية والاقتصادية والأمنية) وتميزت أيضاً بظهور العولمة، وقد أصبحت السوق النفطية تضم عدداً كبيراً من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية، كما تميزت بعدم استقرار أسعار الأسواق النفطية وظهرت لدينا العديد من حالات الصدمات النفطية ما بين ارتفاع وانخفاض في أسعار

النفط, فحدث انخفاض في الاسعار للأعوام (1986، 1998، 2008، 2014، 2019) وارتفاعاً كبيراً في الأعوام (2003، 2007، 2010، 2022).

ثانياً: مفهوم واشكال السوق النفطية واهم العوامل المؤثرة فيه

يمكن تعريف السوق النفطية بانها المكان الذي يتم فيه التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة الا وهو النفط, ويساهم قانون العرض والطلب بدور مهم في تحريك هذه السوق فضلاً عن العوامل الاقتصادية والسياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية (بوجمعة, 2009:45).

اما اشكال الاسواق النفطية العالمية فقد ظهر نوعان من الاسواق النفطية نتيجة للتطور الذي عرفته الصناعات النفطية لاسيما بعد تغير العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية العملاقة وهما (نعيمة, 2009:57):

1- الاسواق الفورية للنفط الخام: ليس هناك مكان محدد تتواجد فيه سلعة النفط, وانما هي عبارة عن مجموع الصفقات النفطية التي لا تتجاوز اجلها عن 15 يوم, وتتمركز تلك الاسواق في المناطق التي تشهد نشاطا كبيرا للتجارة النفطية, فهي سوق تراضي بين البائع والمشتري, اي بين العرض والطلب ولا يوجد اي بنك يسجل عملياتها وتعد سوق روتردام (Rotterdam) في هولندا مثالا واضحا لذلك النوع من الاسواق, وتتحد الاسعار في ذلك السوق استناداً الى النفط الخام, اما بالنسبة الى التوازن في ذلك السوق, فيكون وفقاً لألية العرض والطلب, اما التعاملات في تلك الاسواق فأنها لا تتم وفقاً للاتفاقيات العامة بين المتعاملين, من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.

2- الاسواق الآجلة: ان الاسواق الآجلة تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الارباح كما توفر الفرصة للاستثمار بصورة كبيرة في السوق النفطية, بدلا من الاستثمار في الاوراق المالية, والجدير بالذكر ان تجار الاسواق الفورية يستندون على تحركات اسعار العقود في الاسواق الآجلة, اذ يقل عدد المشترين في الاسواق الفورية إذا انخفضت الاسعار في الاسواق الآجلة, اما عند ارتفاع الاسعار فان عدد البائعين في السوق الفورية سوف يقل لأنهم يتوقعون ارتفاع أكبر في الاسعار ومن المعروف ان هذا السوق يتخذ شكلان:

أ- الشكل الأول: هو الاسواق النفطية العاجلة, اذ يعمل ذلك النوع من الاسواق باجل اطول من (15) يوم وتتم عمليات البيع بالتراضي بسعر معين مع تسليمه بأجال لاحقة كما انها تلزم الطرف المشتري بتحديد حجم الشحنة اذ لا تقل عن (1/2) نصف مليون برميل ومن المعروف ان هذه الاسواق تكون بطبيعتها غير منتظمة.

ب-شكل الثاني: السوق البترولية المالية العاجلة، ظهرها هذا النوع من الاسواق عام 1973 في مدينة نيويورك، بسبب التقلبات الكبيرة التي شهدتها اسعار النفط لا سيما في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ويتم التعامل في هذا النوع من الاسواق وفقا للعقود الآجلة وليس بالشحنات النفطية، ومن المعروف ان هنالك عدد من البورصات النفطية الكبرى في العالم من اهمها هي سوق نيويورك للتبادل التجاري New York Mercantile Exchange، وسوق المبادلات النفطية العالمية في لندن Global oil exchange market in London، وسوق النقد العالمي في سنغافورا The global money market in Singapore)، ومن مميزات تلك السوق توفر عنصر الشفافية، من خلال توفر لوحات المعلومات عن الأسعار طوال الوقت، كما تتميز بوجود السماسرة الذين يقومون بعملية تسهيل الالتقاء بين البائعين والمشترين ومن المعروف ان معظم المتعاملين هم من المضاربين الذين يسعون الى تحقيق الارباح من خلال الاستفادة من التقلبات للأسعار في السوق النفطية.

المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط

يعرف سعر النفط بأنه قيمة المادة او السلع النفطية معبرا عنها بالنقود اذ ان مقدار ومستوى اسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية والسياسية او طبيعة السوق السائدة (الدوري، 1983:240).

ان سعر النفط الحقيقي او ما يسمى سعر النفط بالدولار يعبر عن تطور السعر لمدة زمنية محددة بعد استبعاد ما طرأ عليها من تغيرات في تسعير النفط مع العملات الرئيسية وهنا لابد من تحديد السعر الحقيقي للنفط الى سنة معينة وتعد هي سنة الاساس (عبد الله، 240).

اولاً: انواع اسعار النفط: هناك اعدة لأسعار النفط، هي: (الرومي، 24-18:2000)

1- الاسعار المعلنة: ظهر هذا النوع من الاسعار عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة Standard Oil، اذ كانت تلك الشركة محتكرة عدد من المنتجين لشراء النفط في السوق النفطية، ونتيجة لتزايد الانتاج النفطي العالمي اصبحت الشركات النفطية تقوم بالإعلان عن اسعارها في موانئ تصدير النفط، وبسبب التنافس الشديد بين تلك الشركات فأنها اتفقت على الاعلان عن سعر ثابت ومستقر للنفط.

2- السعر المتحقق: وهو السعر الناجم عن وجود تسهيلات متنوعة، متفق عليها من قبل الطرفين البائع والمشتري، كنسبه مئوية تحسم من السعر المعلن، وقد ظهر ذلك النوع من الاسعار في اواخر الخمسينات من القرن الماضي، إذ عملت بها الشركات النفطية

العلاقة, ومن ثم الشركات الوطنية في دول منظمة أوبك, او الدول المنتجة غير المنظمة لأوبك.

3- **سعر الإشارة:** ظهر ذلك النوع من الاسعار في ستينات القرن الماضي, اذ تم اعتماده في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة للنفط, مع الشركات الأجنبية بهدف توزيع العوائد النفطية بينهما, ويكون سعر الإشارة هو سعر النفط الخام ولكنه يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتوقع.

4- **سعر الكلفة:** يمثل السعر المعادل لكلفة انتاج النفط, فضلا عن قيمة ضريبة الدخل, ان هذا السعر يعكس لنا الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركة المنتجة للنفط لغرض حصولها على برميل واحد من النفط الخام.

5- **السعر الانى او الفوري:** وهو يمثل سعر وحدة النفط المتبادل انياً او فورياً في الاسواق النفطية الحرة, كما يمثل القيمة النقدية لسعة النفط في تلك الاسواق بين طرفي العرض والطلب وبشكل فوري (Angelier,1987:66).

ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام: هناك نوعان من العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام, هي عوامل اقتصادية واخرى غير اقتصادية, فالعوامل الاقتصادية بدورها تنقسم الى مجموعتين, الاولى هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض (انتاج النفط) والاخرى هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب الطلب على النفط حسب الاتي:

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في اسعار النفط الخام

وتشتمل العوامل الاقتصادية المؤثرة في اسعار النفط الخام على ما يلي:-

أ- **العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض اي المؤثرة في جانب الانتاج النفطي:**

- **الكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط:** هناك علاقة قوية بين سعر النفط الخام والكلفة الحدية للإنتاج, اي ما يضاف من اموال على انتاج النفط, لحين وصوله الى المستهلك على شكل مشتقات نفطية (OPEC,2016:28), فتكلفة الانتاج تعتمد على عدد من العوامل, منها التكلفة المرتبطة بعمليات التنقيب, الحفر, المعالجة وغيرها, اما التكاليف التشغيلية فهي تلك التكاليف المرتبطة بعمليات ضخ النفط ونقله, فضلا عن اعمال الصيانة, ومن المعروف ان تلك التكاليف تختلف باختلاف طبيعة الحقول النفطية, اذا ان تكاليف الانتاج في الحقول البحرية هي اعلى بكثير من تكاليفها في الحقول البرية, اذ تصل تكاليف الانتاج في الحقول البحرية احيانا من (75 الى 85) دولار للبرميل الواحد من النفط (الزيتوني,2012:25).

- **المضاربات النفطية:** تقوم عمليات المضاربات النفطية على أساس التوقعات المستقبلية لأسعار النفط، فعندما تكون هنالك توقعات بارتفاع الأسعار، يقوم المضاربون بشراء النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، ويحدث العكس عندما يتوقع انخفاض الأسعار اذ يتم بيع النفط من قبل المضاربون وبالتالي تنخفض اسعاره بشكل كبير.
- **الاحتياطات النفطية:** تعرف الاحتياطات النفطية بانها تلك الثروة النفطية الكامنة تحت سطح الأرض، والتي تكون قابلة للاستخراج تجارياً، والتي تتدرج، من احتياطات مؤكدة بنسبة (95%) الى احتياطات محتملة بنسبة (50%) الى احتياطات ممكنة بنسبة (10%)، وتعد الاحتياطات النفطية من اهم العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط (رسن، 1999:57)، فعند ارتفاع توقعات الجيولوجيين بحجم الاحتياطي فان ندرة هذا المورد الناضب سوف تنخفض، وبالتالي يدفع هذا الامر المنتجين الى اعاده النظر باتجاه تخفيض الكلفة، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض سعر النفط وبالعكس عندما تنخفض توقعات الجيولوجيين بحجم الاحتياطي النفطي فان سعر النفط سوف يزداد (عبد الرضا، 2011:110)، ويلاحظ ان الاحتياطات النفطية تتنوع بين مختلف مناطق العالم اذ تحظى منظمه الاوبك بنسبة (18%) من الاحتياطات، وتساهم بقية مناطق العالم بنسبة (19%) ويلاحظ ان اكثر الدول التي تمتلك الاحتياطات النفطية هي فنزويلا، اذ قفز الاحتياط النفطي لديها من (60) مليار برميل عام 1990 الى ما يقارب (300) مليار عام 2015، اما الاحتياطي في ايران فقد ارتفع من (92,8) مليار عام 1990 الى (158.4) مليار برميل عام 2015، اما بالنسبة الى العراق فقد ارتفع الاحتياطي النفطي من (100) مليار برميل عام 1990 الى (142.5) برميل عام 2015 (الجنابي، حسين، 2011:12).
- **هيكل السوق:** ان هيكل السوق النفطي يعد من العوامل الأساسية التي تحدد سعر النفط، من المعروف ان سعر اي سلعة يتحدد من خلال تقاطع قوى العرض والطلب، وبالنسبة الى مادة النفط فان سعرها يخضع لعوامل اخرى غير مؤثرة مع العرض والطلب (عوامل سياسية)، ومنذ بداية الانتاج فان الشركات النفطية الاحتكارية هي التي تحدد السعر وفقاً لمصالحها وليس وفقاً لقوى العرض والطلب في الاسواق ولكن بعد اتفاقية عام 1938 المعروفة باسم اتفاقية أكتاناري (ACHNANCARY Agreement) بين الشركات النفطية الاحتكارية، اذ اصبح السعر المعلن هو السعر السائد في السوق باعتباره يمثل حالة تفاعل العرض مع الطلب في السوق الدولية (عبد الحسين، الربيعي، 2011:148) وقد استمر العمل به الى عام 1973 اي بعد بروز دور منظمة الدول المصدرة للنفط

- (OPEC) عام 1960, اذ برز دورها في التأثير في اسعار النفط في الاسواق الدولية باعتبارها القائد سعري لسوق احتكار القلة لمنتجي النفط الخام.
- **سعر الخصم:** ان الايراد الحدي في حاله السوق الاحتكاري ينمو بمعدل سعر الفائدة, لان المنتج المحتكر يستطيع التحكم بسعر المنتج من خلال تقصير او اطالة استغفاده, اذ يكون السعر في البداية مرتفع ومن ثم يرتفع بمعدل اعلى من سعر الفائدة الحقيقي, لذا فان قرارات استخراج ذلك المورد ترتبط بالتوقعات, فاذا كان التوقع من قبل المنتجين لعملية استخراج المورد لا تتضمن مخاطر فان ذلك يدفعهم للاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي, اما في حالة توقع المنتجين بوجود مخاطر مثل المخاطر السياسية او الجيولوجية, فهذا الامر يؤدي الى فرض سعر خصم مرتفع, لذا فان من الممكن اعتبار سعر الخصم هو ثمن الفرصة لراس المال, ومن المعروف ان سعر الخصم المتداول في الاسواق النفطية هو (12%) وفقاً للتقديرات الحقيقية (عبد الرضا, 2011:185), اما في سوق المنافسة التامة فان المنتج المنافس ليس له القدرة على التحكم بالسعر اي انه معطى, لذا فان السعر في اسواق المنافسة التامة يكون منخفض ولكن من الممكن ان يرتفع تدريجياً بمعدل سعر فائدة حقيقي وهذا الامر يؤدي الى استنزاف المورد نتيجة زيادة الإنتاج.
- **المخزون العالمي من النفط الخام:** بدأت عملية تخزين النفط الخام عام 1974, اذ انشأت منظمة الطاقة الدولية (IEA) واصبحت عمليات التخزين اداة بيد المنظمة, من خلال تأثيرها في قوى العرض والطلب في السوق النفطية العالمية (الهيبي, 1974:147), اذ قامت الدول بتخزين كميات كبيره من النفط الخام, فقد اصبح الخزين مؤشراً هاماً لمقدرة الدول في التعامل مع التغيرات السعرية للنفط, ان المخزون النفطي سواء كان تجارياً او استراتيجياً, يتم خزنه وفقاً لوحدات تخزين خاصه تحسباً للظروف الطارئة, وقد بلغ مستوى التخزين التجاري لدول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اي الدول الرأسمالية الكبيرة باستثناء الصين وروسيا الى (2,9) مليار عام 2015 في حين بلغ الخزين الاستراتيجي لهذه الدول (1.5) مليار برميل لعام 2015 فضلاً عن وجود كميات من الخزين في ناقلات النفط العملاقة تبلغ (900) مليون برميل فيكون مجموع كميات الخزين الإجمالية لهذه الدول (5.4) مليار برميل (الأمير, 2015), لذا اصبح الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه هو الطرف المتحكم الفعلي في عملية تحديد سعر النفط في السوق العالمية.

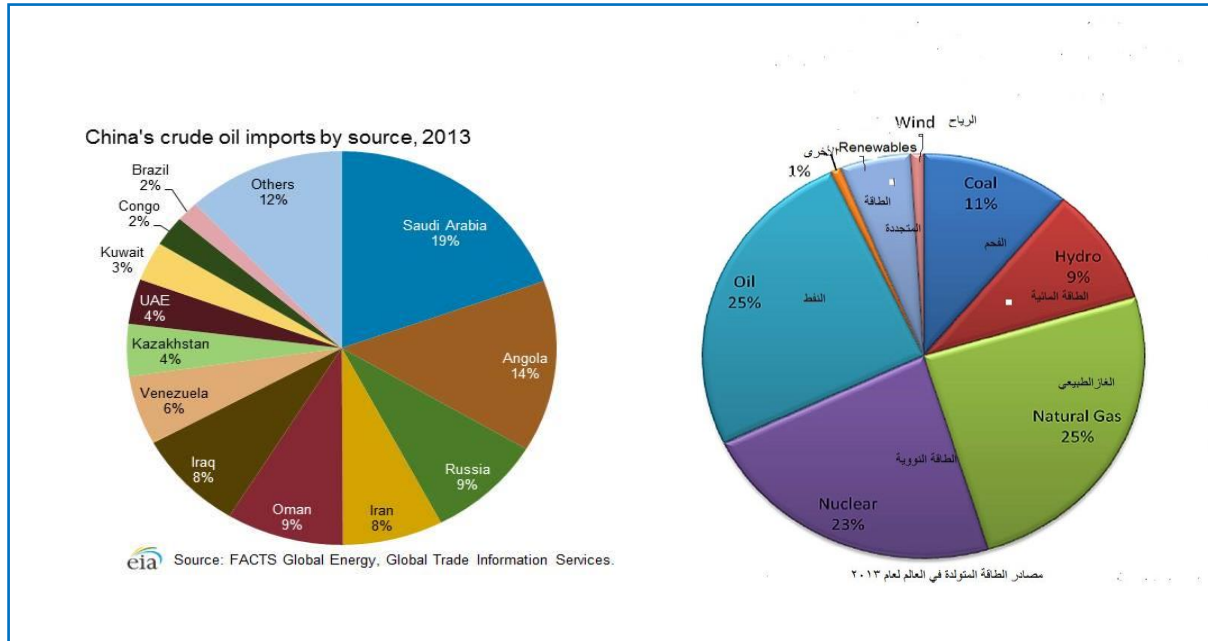
- **سعر الصرف:** ان عملية تسعير النفط الخام تتم بالدولار الأمريكي، في الاسواق النفطية العالمية، اذ يرتبط سعر صرف الدولار وسعر النفط بعلاقة عكسية، لذا فان اي تغير في سعر الصرف سوف يكون له انعكاسات على اسعار النفط، فعند حدوث انخفاض في سعر صرف الدولار فان ذلك ينعكس في اسعار النفط، كما ان انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي الى زياده حدة المضاربات في عقود النفط، وبالتالي يؤدي الى ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية، ومن النتائج المرتقعة على انخفاض سعر صرف الدولار على البعيد هو انخفاض القدرة الإنتاجية بشكل يتناسب مع زياده الاسعار نتيجة تراجع القدرة الشرائية للدول المنتجة للنفط والتي لن تمكينها من الحصول على الاموال اللازمة لزياده الطاقة الإنتاجية للنفط.

ب - العوامل الاقتصادية التي تؤثر في جانب الطلب الكلي للنفط

- هنالك عدد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الطلب الكلي للنفط تتمثل بالآتي:
- **تزايد عدد السكان في العالم:** يعد عامل التزايد السكاني من العوامل المؤثرة في زياده الطلب الكلي على النفط، اذ ان العلاقة بينهما تكون طردية، لا سيما في الاجلين المتوسط والطويل (عبد الرضا، 2015:111)، وتبين الاحصاءات ان سكان العالم قد ازداد من (6.934) مليار نسمة عام 2011 الى (7.245) مليار نسمة عام 2015، ومن المتوقع ان يصل عدد سكان العالم الى (8.057) مليار نسمة عام 2026، فكلما تغير حجم السكان فان ذلك يؤدي الى تقييد حجم الطلب على النفط ويختلف تأثير تلك الزيادة على نوعية استخدام النفط للأغراض (الاستهلاكية، الإنتاجية، المنزلية وغيرها).
 - **النفط الصخري:** اخذت الدول المتقدمة تبحث عن منابع النفط الاخرى لتصل الى اكتشاف النفط الصخري، وتشير الاحصاءات الى ان العالم يمتلك (345) مليار برميل من النفط الصخري القابل للاستخراج، اذ يوجد ذلك النوع من النفط في عشرة دول في العالم، منها (روسيا، الولايات المتحدة، الصين، الأرجنتين، المكسيك)، فقد بلغت احتياطات روسيا من النفط الصخري (75) مليار، اما احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية (58) مليار برميل (السياري، 2015:108)، و نتيجة للزيادات الحاصلة في عمليات انتاج النفط الصخري، فقد ادى ذلك الى زياده المعروض من النفط الخام في الاسواق النفطية العالمية، وبالنتيجة فان ذلك ادى الى الانخفاض في اسعار النفط لا سيما في الآونة الأخيرة.
 - **التوسع في انتاج الطاقة المتجددة:** ان المصادر المتجددة هي تلك المصادر من الطاقة التي لها صفه الاستمرار والتجدد، شهد العالم اهتماما كبيرا بها لا سيما بعد عام 2004، الذي شهد ارتفاعات كبيرة في اسعار النفط، على الرغم من ان مصادر الطاقة تلك قد لا

تستطيع منافسة النفط الخام من حيث تأثيرها واستمراريتها، إلا أن يمكن استخدامها كبديل للنفط الخام، أما المصادر الأخرى لتوليد الطاقة أو ما تسمى بالطاقة المتجددة هي (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح الطاقة الكهرومائية، طاقة الوقود الحيوي وغيرها) إذ تعد تلك المصادر صديقة للبيئة والتوازن الطبيعي للأرض، لذا فقد اتجهت معظم الدول لوضع استراتيجيات للتوسع في إنتاج تلك الأنواع من الطاقة، حتى تؤمن مصادر مساعدة لسد حاجه الاستهلاك المحلي وبتكلفه قليله مقارنة بتكلفة إنتاج النفط الخام (مخفي، 2011:221)، وتشير منظمة الطاقة العالمية الى ارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة، وللمزيد من الايضاح نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل (3) نسب مساهمة مصادر الطاقة العالمية



المصدر: FACTS Global Energy,(2013) Global Trade information Services

- **النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي احد المؤشرات الهامة والمؤثرة في الطلب الكلي العالمي على النفط، بسبب وجود علاقة طردية بينهما، فعند وجود توقعات من قبل المنتجين في زياده استهلاك النفط الخام، فهذا يعود الى وجود ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع التكاليف بسبب الزيادة في الطلب العالمي على النفط، مما يؤدي بالنتيجة الى الزيادة الأسعار، والحالة تكون معاكسة، ففي حالة وجود توقعات في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي الى انخفاض في معدلات الطلب على النفط، وبالتالي انخفاض اسعار النفط الخام، إلا أن نسبة تأثير عامل النمو

الاقتصادي يختلف من دولة الى اخرى, وفقا لدرجة التقدم التقني والاقتصادي الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام ارتباطاً مباشراً (Maghyreh, 2004: 27-40).

2- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في أسعار النفط الخام

تطرقنا سابقا على العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانبي العرض والطلب للأسواق النفطية العالمية، لذا سوف نتطرق الى اهم العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في الأسعار والمتمثلة بالآتي: (العبيدي, 2021):

أ- **العوامل السياسية:** تعد العوامل السياسية من العوامل الأساسية المؤثرة في تحديد سعر النفط الخام، فعلى سبيل المثال، تتميز منطقة الشرق الاوسط بانها من المناطق الساخنة سياسيا، وبالتالي أصبحت عرضة الى التدخلات الأجنبية، نتيجة وجود الثورات والانقلابات مما يؤثر على انتاج النفط وتسويقه.

ب- **العوامل المناخية:** يعد عامل المناخ من العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط الخام، فالتغيرات المناخية التي تحصل في درجات الحرارة تؤثر على الطلب العالمي على النفط، ففي فصل الشتاء مثلا وعند موجات الثلوج التي تضرب القارة الاوربية فان تلك التقلبات في المناخ تؤدي الى زيادة الطلب على النفط، نتيجة استخدامها لأغراض التدفئة.

ت- **الحد من التلوث البيئي:** قامت الدول الصناعية المتقدمة بإجراءات تهدف الى تخفيض استخدام النفط ومشتقاته للحد من التلوث البيئي الناجم من استخدام النفط ومشتقاته للحفاظ على البيئة، ومن تلك الإجراءات فرض ضريبة الكاربون بهدف تخفيض اعتماد تلك الدول على الموارد النفطية كونه موردا ناضبا، فضلا عن حماية البيئة من التلوث نتيجة استهلاك النفط ومشتقاته والحصول على إيرادات إضافية تتمثل بالإيرادات الضريبية. (الجنديل, 2009:17).

المطلب الثالث: الصدمات النفطية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط

تعددت مفاهيم الصدمات النفطية، فهي تشير الى وجود زيادة حادة في سعر النفط الخام بنسبة (50%) وتسمى الصدمة النفطية الموجبة او وجود نقص كبير في سعر النفط بنسبة (50%) وتسمى الصدمة النفطية السالبة، اذ تبقى لمدته محدودة ثم تزول.

أولاً: الصدمات النفطية الموجبة تشير الادبيات الاقتصادية الى وجود عدد من الصدمات النفطية الموجبة التي حدثت ابتداء من سبعينات القرن الماضي وحسب الاتي:

1- الصدمة النفطية الأولى: 1973 تعود هذه الصدمة الى قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإيرادات النفطية عن واروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية التي ساندت الكيان الصهيوني في حرب 1973 وقد مثلت عهد جديد في صناعة النفط العالمية، وهي أيضا بداية تأثير منظمة أوبك، أي ان تلك المرحلة شهدت انتقال قرار تسعير النفط الخام الى منظمة أوبك، بعد ان كانت بيد الشركات الاحتكارية (محمود، 4:2015) واطلق عليها اسم تصحيح أسعار النفط، اذ قررت منظمة أوبك زيادة أسعار النفط من 3 دولار للبرميل الواحد الى (12) دولار للبرميل، أي زيادة السعر بنسبة (400%) وقد عدت بداية نشوء علاقات جديدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط، وكانت لها اثار وانعكاسات للأسواق المالية العالمية منها:

أ- بروز التضخم الركودي لاسيما في البلاد المتقدمة فقد ارتفع التضخم في الولايات المتحدة الامريكية الى (11%) وفي الدول الاوربية (13%) واليابان (24%) الامر الذي انعكس بزيادة تكاليف الانتاج السلع المصنعة فيها، اما الدول غير المنتجة للنفط فقد بدأت تخفض من استيراداتها نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الدول الصناعية.

ب- تزايد العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط اذ ارتفعت (12) مليار دولار عام 1972 الى (59) مليار دولار عام 1975 والى (212) مليار دولار عام 1980، الامر الذي خلق سيولة عالية في المصارف الدولية التي بدأت بزيادة علميات اقتراضها التي وصلت الى 45 مليار دولار عام 1978.

2- الصدمة النفطية الثانية: حدثت هذه الصدمة عام 1979 اذ ارتفعت الأسعار فيها بشكل مفاجئ ثلاث مرات متتالية، بسبب نشوب حرب الخليج الأولى، اذ زادت الأسعار من (13) دولار الى (32) دولار للبرميل الواحد، ومن أسباب تلك الصدمة انخفاض انتاج ايران من النفط في بداية عام 1979 وانقطاع صادراتها النفطية في نهاية العام نفسه، وقد افرزت

تلك الصدمة العديد من النتائج والآثار منها انخفاض حصة دول منظمة أوبك من إنتاج النفط من (53% الى 33%) نظراً لزيادة الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء بالمنظمة، اذ ارتفع انتاجها من (8% الى 32%) وتضاعفت أسعار النفط لتصل الى (35) دولار عام 1981، هذا الامر أدى الى دخول العالم في موجة ركود تضخمي لاسيما الاقتصاد الأمريكي والاوربي، فضلا عن تأثيره على الدول النامية (رجب، 2012:22).

3- **الصدمة النفطية الثالثة:** بدأت عام 2004، اذ تميزت بالارتفاع المتواصل في اسعار النفط وبمعدلات قياسية، اذ بلغ سعر برميل النفط الخام (36) دولار (محمود، 20015:4)، وقد تميزت السوق النفطية في تلك المدة بزيادة الطلب على النفط، اذ ارتفع استيراد الصين بما يقارب (40%)، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (75%)، وكذلك الامر بالنسبة للدول الاخرى اليابان والدول الآسيوية الأخرى، وقد ادت الزيادة في الطلب العالمي على النفط الى تجاوز كل الطاقات الإنتاجية لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط لاسيما الدول الاعضاء في منظمة أوبك (اميرة، 2019:120)، وواصلت الاسعار ارتفاعها، ففي عام 2005 بلغ سعر برميل النفط اكثر من (50) دولار، ان اهم الاسباب التي دفعت الاسعار الى الارتفاع تعود الى: (Leventis, 1980:97):

- أ- الاضطرابات السياسية التي حدثت في نيجيريا واستهداف اعمال الشركات النفطية الامر الذي ادى الى انخفاض الانتاج بنسبة (10%)، فضلاً عن الاضطرابات السياسية في العراق وفنزويلا.
- ب- تزايد معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واروبا والصين ودول جنوب وشرق اسيا.
- ت- ارتفاع نشاط عمليات المضاربة على النفط نتيجة الخوف من انقطاع امدادات النفط.

4- **الصدمة النفطية الرابعة:** بدأت عام 2008، اذ ارتفعت الأسعار بشكل كبير نهاية عام 2007، من (60) دولار للبرميل في عام 2007، الى (80) دولار للبرميل في بداية عام 2008 ثم الى (147) دولار نهاية عام 2008، وتعد تلك الصدمة غير مسبوقه، اذ ارتفعت الأسعار فيها بنسبة (400%). (Leventis, 1980:97)

ولكن اعصار الازمة المالية العالمية القت بظلالها على اسواق النفط العالمية، اذ تراجعت اسعار النفط الى (60) دولار للبرميل الواحد عام 2009 ويمكن ذكر اهم اسباب هذه الصدمة بالآتي (اسية، 2019:40).

- أ- النمو الاقتصادي للدول، العالم اذ شهد الطلب على النفط زيادات متسارعة بسبب النمو العالمي المتصاعد
- ب- انخفاض سعر صرف الدولار، فقد كان له اثرا في ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية.
- ت-زيادة نشاط المضاربة، وهي عملية شراء النفط بهدف اعادة بيعه مرة اخرى بسعر اعلى في الاسواق النفط الآجلة.
- ث-انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

ثانياً: الصدمات النفطية السالبة شهدت الاسواق النفطية العالمية العديد من الصدمات النفطية السالبة ابتداء من عام 1986 واهما ما يلي:

1- **الصدمة النفطية الأولى:** شهد العالم صدمة نفطية عام 1986 اذ انخفض سعر برميل النفط بشكل كبير، فقد وصل الى (13) دولار، وقد شهدت تلك الفترة ارتفاع النفط من قبل الدول المنتجة، فضلا عن دخول شركات اجنبية كبرى متعددة الجنسية للأسواق النفطية العالمية، مما ادى الى زياده حدة التنافس كما شهدت تزايد في حجم المؤسسات المنتجة للطاقة مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا الامر ادى الى زياده حجم الانتاج مع انخفاض في حجم الطلب الكلي على النفط. (uahiba,2017:52).

2- **الصدمة النفطية الثانية:** ظهرت عام 1998 وترجع اسبابها الى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة اوبك عام 1997، والتي قررت فيها زيادة معدلات انتاج النفط السنوي بنسبة (10%) فما ادى الى ارتفاع الطلب على النفط من قبل (الهند والصين) في منتصف التسعينات من القرن الماضي فقط ارتفع العرض من (68.6) مليون برميل يومي الى (77.7) مليون برميل يومي، رافقه انخفاض الاسعار ونشوء الازمة الاقتصادية التي حدثت في دول جنوب شرق اسيا عام 1998 والتي ادت الى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم انعكس على انخفاض اسعار النفط وقد حاولت منظمة اوبك تدارك الامر بهدف تخفيض حجم الانتاج الا ان السوق العالمية للنفط شهدت التزام عدد من دول المنظمة بالتخفيضات المقررة، مما انعكس ذلك في انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة الفائض النفطي الكبير، وفي عام 1999 استطاعت دول المنظمة ان تتفق على تخفيض الانتاج النفطي، وبالتالي انعكس على تنامي وزياده الاسعار مره أخرى (حسبية، حياة، 2016:217).

3- الصدمة النفطية الثالثة: ظهرت عام 2014, اذ شهدت الاسواق العالمية النفطية انخفاضاً ملحوظاً في اسعار النفط الخام, نتيجة زيادة الكميات المعروضة من النفط, فضلا عن تراجع أهمية دور منظمة اوبك في تحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية, مع ظهور منتجين جدد وظهور الطاقة المتجددة, كما اثر العوامل السياسية على انخفاض اسعار النفط على افتراض ان هناك اتفاقا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية على تخفيض اسعار النفط. (حسبية, حياة, 2016:217).

4- الصدمة النفطية الرابعة: حدثت عام 2020 وكانت نقطة تحول في صناعة النفط العالمية, لاسيما بعد تفشي فيروس كورونا الذي اصاب كل دول العالم تقريبا فقط شهد عام 2020 تطورات تاريخية على صعيد الاسواق النفطية العالمية, اذ سجلت اسعار النفط الخام ادنى مستوى له عند (16) دولار للبرميل, وذلك في نيسان من العام نفسه, لينهار النفط الخام الأمريكي بتداول عقوده بأقل من الصفر لأول مره في التاريخ, فقد انحدرت الى سالب (40) دولار. (قاسم, 2021:2).



الفصل الثاني

سياسة التنويع الاقتصادي وآلية دعم هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي



المبحث الاول: للاقتصاد العراقي بين التنويع والاعتماد المفرط



المبحث الثاني: تحليل جوانب الموازنة الاتحادية العراقية



تمهيد

ان تاريخ الاقتصاد العراقي حافل بالمطبات الاقتصادية ما بين ارتفاع وانخفاض في أسعار المنتج الأكثر تصديراً (النفط)، فعند دراسة وتحليل هيكل الإيرادات العامة يتضح ان العراق يمتلك من القطاعات الزراعية والاقتصادية والإيرادات الضريبية وغيرها من القطاعات التي إذا تم استغلالها بالطريقة المثلى بإمكانها تحقيق زيادة في إيرادات الموازنة العامة، وكل زيادة في الإيرادات يمكن ان تحقق فائض في الموازنة يمكن ان يضاف الى صندوق الثروة السيادي مما يقلل الأعباء المالية على الأجيال المستقبلية، بما ان الموازنة تعتبر من اهم أدوات التخطيط المالي لتحقيق الأهداف العامة وبرامج للدولة فلا بد من تسليط الضوء على المشكلة المعقدة التي تواجهها الموازنة العامة العراقية التي تكون في حالة عجز مستمر مما يجبر الدولة على الاقتراض وتحمل أعباء الديون، ومن هنا يجب على الحكومة التفكير بصورة جديدة لإصلاح الموازنة العامة كالتخلص من العمليات النمطية للموازنة التقليدية المتبعة واستبدالها بالموازنة الصفرية.

المبحث الاول: للاقتصاد العراقي بين التنوع والاعتماد المفرط

المطلب الاول: الاقتصاد العراقي (نظرة تاريخية)

يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات الريعية، اعتمادا شبيه مطلق، في ظل تراجع أنشطة القطاعات الأخرى سواء كانت إنتاجية أم خدمية، نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ربما يتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي أن يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي.

إن هذا الاعتماد شبه المطلق على ريع الموارد الطبيعية، جعل الدولة تنظر إلى إيرادات النفط بوصفها ريعا خارجيا مكتسبا، وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة، ولا يتولد من العمليات الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، في ظل انعدام الترابطات الإنتاجية بين إنتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد كليا على إيرادات من الرصدة الأجنبية الناتجة عن بيع النفط وبنسبة تتجاوز (97%) لدعم الموازنة العامة. إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من التوجهات الليبرالية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من مركزية الدولة (محمد، 4: 2011)، وكلما ضعف دور القطاع الخاص، ارتفع العبء على النفقات الحكومية، لذا يقود هذا الأمر إلى تقوية الحلقة المفرغة بين اعتماد الدولة الكبير على الإيرادات النفطية واعتماد المواطنين الكبير على الدولة، لذا سنتعرض إلى نبذة تاريخية عن الاقتصاد العراقي في الحقبات السابقة حسب الآتي:

اولا: التأسيس لبناء الدولة (1921-1952)

إن أيولوجية الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة اتسمت بخصائص مهمة، فقد صنف العراق من الدول الزراعية، إذ يعتمد على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى، إذ استحوذ القطاع الزراعي على النسبة الأكبر من التخصيصات الاستثمارية، يليه قطاع النقل والمواصلات والصناعة، ثم ظهر النفط كمساعد في دفع عملية التنمية. لذا تميزت الصناعات بكثافة عنصر العمل، نتيجة لانخفاض الأجور والاعتماد على العمل البدائي، فضلا عن نقص التمويل وضيق السوق المحلية عدا إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد استهدف النشاط الاقتصادي العراقي السوق المحلية بالأساس

وتصدير الفائض، واستأثر القطاع الخاص بالانشطة الاقتصادية بينما استأثرت الدولة بملكية المؤسسات ذات النفع العام كالري والبزل والطرق والمواصلات والكهرباء فضلا عن الثروات الطبيعية، وقد مثل القطاع الخاص كبار المزارعين والتجار والمقاولين وارباب العمل، وكان للاستثمار الاجنبي دور في التجارة والصناعة الاستخراجية (هاشم واخرون، 42-41:1972).

وخلال الحكم الملكي تم تأسيس مجلس الاعمار الذي اهتم بإعادة بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية في الدولة عام 1950 والذي كان بتوجيه من البنك الدولي مقابل قروض تعطي للعراق، لذا تم اعتماد نمط نمو غير متوازن اذ تضمنت بعثة البنك الدولي التابعة للأمم المتحدة، الى اعطاء اهمية استثنائية للاستثمار في البنى التحتية، فضلا عن استهداف تلك الاستثمارات الى المحافظات التي تتوفر فيها مواد اولية وايدي عاملة رخيصة وسوق تصريف؛ لذا تركزت هذه الاستثمارات في مراكز الحضر لمحافظة البصرة وبغداد والموصل وكركوك (حسن، 29:1965).

احتلت الصادرات الزراعية دورا اساسيا للنشاط الاقتصادي، لذا اعتمدت خزينة الدولة عليها، فضلا عن الضريبة المفروضة على الدخل والملكية الزراعية والتي عدت موردا اساسيا في الموازنة العامة للدولة. ومن الناحية السياسية كان لملاك الاراضي دورا مهما في الحياة السياسية من خلال عضوية البرلمان وكذلك في الصراع الدائر بين اعضاء الطبقة السياسية. وعلى الرغم من تنامي الحركة الصناعية منذ ثلاثينات القرن الماضي من خلال صناعات النسيج والزيوت النباتية ومواد الانشاء، غير ان هذه الصناعات كانت حديثة النشأة واغلب انتاجها كان موجها للاستهلاك الداخلي. وبذلك لم تساهم بشكل ملموس في ردف الميزانية العامة او في توليد عوائد العملة الاجنبية والاستخدام. وربما كان ذلك أحد الاسباب لغياب دور يذكر للصناعيين في الحياة السياسية مقارنة بأصحاب الاراضي (ميرزا، 2:2013).

اما القطاع النفطي، فتشير الادبيات الاقتصادية الى ان النفط اكتشفت عام 1927، وحصلت شركة نفط العراق المتعددة الجنسيات على ثلاثة امتيازات من الحكومة العراقية، غطت العراق بشكل كلي، وكان كل من شركة (برتش بتروليوم) وشركة (شل بتروليوم) وشركة (كاميني رو ستفول بتروليوم) وشركة (اكسل موبيل) شركاء لشركة نفط العراق (IPC) في استخراج واستثمار النفط العراقي، تلك الامتيازات النفطية حققت إيرادات نفطية للحكومة العراقية، الا ان تلك الإيرادات لا تتناسب مع الإيرادات والأرباح المتحققة للشركات الاحتكارية التي حصلت على حقوق الامتياز لاستخراج النفط العراقي في حينها، مما دفع الحكومة آنذاك لوضع خطط مرحلية

لدعم مشاريع وقطاعات حكومية وقطاعات معينة وبشكل جزئي (شندي, 19:2015), ومع ان عوائد النفط اخذت تساهم في تمويل الموازنة العامة التي بلغت بشكل كلي (750,344) دينار منذ بداية ثلاثينيات القرن الماضي 1934 كانت بداية الانتاج والتصدير) ولكن هذه العوائد كانت قليلة في ذلك الحين، اذ شكلت نحو (12%) عام 1950. (شندي, 259-258:2015), كان الهدف الرئيس من برامج التنمية في الاقتصاد العراقي خلال الحكم الملكي توظيف العائدات النفطية لتحقيق جملة من الاهداف المتمثلة بإقامة نوع من التكامل بين القطاعين الزراعي والنفطي، مع ذلك فان عائدات النفط المتواضعة لم تسهم في تنمية القطاعات المنتجة في الاقتصاد العراقي، بل اسهمت في تخلف بنية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وخاصة قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتشويه هيكل التجارة الخارجية (الزبيري, 68:2013), لان قطاع النفط ظل معزولا عن قطاعات الاقتصاد الاخرى وقرار خارجي فضلا عن عوائده كانت ضئيلة مثل قطاع الزراعة خلال هذه الحقبة من ثم فان التكامل بينه وبين القطاعات لم يخلق الهدف المطلوب بل بالعكس اصبح عائقا في مسار التنمية والاقتصاد العراقي، ولا سيما للدور الكبير للقطاع الخاص آنذاك.

ثانيا: النهوض بالاقتصاد العراقي (1952-1972)

اتسمت هذه المرحلة، بعد زيادة الربح النفطي في بداية الخمسينيات إثر اتفاقية مناصفة الارباح(*) اللجوء الى نموذج تنموي يحمي الدولة من عواصف الربح الخارجي المتدفق. فقد كان لمجلس الاعمار تجربة رائدة في المنطقة، بحيث خصص (70%) من إيرادات النفط للبنى التحتية، و(30%) فقط من إيرادات النفط للموازنة العامة التشغيلية للحكومة، لكن ثورة تموز 1958 اطاحت بهذا الانموذج (الجنابي, 27:2016).

وعندما بدا مجلس الاعمار عمله نهاية عام 1950، انشئ خمسة دوائر هي دائرة الري والنقل والصناعة والزراعة والاسكان، وقد كان للمجلس ميزانية مفصلة والتي تكونت من كامل العوائد النفطية، ولكن نظرا لزيادة العوائد النفطية نتيجة الاتفاق مع الشركات لمناصفة الارباح في عام 1952، وحاجة ميزانية الحكومة الاعتيادية الى المزيد من التخصيصات نتيجة زيادة النفقات

* في 3 شباط 1952 ابرمت الحكومة العراقية اتفاقا جديدا مع شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد، تم بموجبه وضع مبدا جديد لاحساب مدفوعات الشركات للحكومة يسمى مناصفة الارباح بين الطرفين، اي مقاسمة الارباح بين الحكومة والشركات فقط في النفط.

العامة الجارية فقد خفضت نسبة العوائد النفطية المخصصة لمجلس الاعمار الى (70%) عام 1952, لتتخفف النسبة بعد ذلك الى (50%) في عام 1959, نظراً للتوسع في نفقات الحكومة الاعتيادية (شندي, 2015:22), لذا شكلت جملة من العوامل على رفع القدرة الانتاجية وزيادة العوائد خلال (1952-1950) هي:

- 1- تسوية المشاكل المتعلقة مع مجموعة الشركات المكونة لشركة نفط العراق، وبموجب هذه التسوية قامت الشركة بوضع برنامج لزيادة انتاج النفط تنفيذاً لرغبة شركة النفط الفرنسية بالذات التشغيل الجزئي لخط الانابيب الشمالي الذي ابتدأ عام 1946 فقد عوض عن خط الانابيب عبر فلسطين الذي توقف بسبب الحرب.
- 2- اكتشاف حقول جديدة ساعدت على زيادة انتاج النفط مثل حقل الزبير والرميلة، وكذلك ربط حقل عين زاله وربطه بخط انابيب تم انجازه عام 1952.

ثالثاً: سيادة نمط التنمية الريعية (1973-1980)

ان من اهم الملامح التي تميز بها الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة هو الاعتماد على مبدا التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي كنوع من انواع مركزية الدولة، واعتمد التمويل الناتج عن ما يرصد من موارد النفط لأغراض التنمية بوصفها الادخار الوطني العام. كما ان ما يميز هذه المرحلة هو زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية للأعوام (1973-1974) واقترانها مع عملية التأميم 1972، والتي ادت الى هيمنة القطاع النفطي وإيراداته في الاقتصاد العراقي، الا ان الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية، وبما لها من تأثير ايجابي على الاقتصاد العراقي، كان لها انعكاسات سلبية تمثلت بالتوسع في الانفاق وعدم التقييد، وبالنتيجة التحول الى مفهوم الدولة الريعية، فضلاً عن ان الزيادة في الاعتماد على الربح النفطي كمصدر رئيس للدخل والإيرادات العامة ادى الى تقليص اعتماد الدولة على مصادر الإيرادات الاخرى، وايضا جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بسوق النفط، وكذلك تجاهل دور القطاع الخاص ومدخراته في دعم وتمويل التنمية، كما ان زيادة الإيرادات النفطية الناجمة عن الارتفاع في اسعار النفط ادت الى زيادة التخصيصات المقدره للخطة مما ادى الى تشوه الهيكل القطاعي ومن ثم زيادة احتمالات الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي (سالم, 2011:181). اما دور القطاع الخاص، فقد اتجهت الحكومة لاستراتيجية التصنيع والاستثمار في الصناعات عالية التكنولوجيا مثل (تصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية والحديد الصلب والى الصناعات الاستخراجية في مجالات الغاز والنفط والفوسفات والكبريت، في حين

وضعت الاستراتيجية للقطاع الخاص للسوق المحلية، واكبت هذه التوجهات السياسية جملة من الاجراءات والقوانين التشجيعية للقطاع الصناعي الخاص، تضمنت تسهيلات ومواد اولية رخيصة وخاصة بعد تقديم الاعفاءات الضريبية (نتيجة زيادة الإيرادات العامة للدولة من النفط). وهذا يوضح ان الدولة اخذ دورها بالتزايد في الحياة الاقتصادية، وقد تجلى ذلك بهيمنة الانفاق العام على جميع الفعاليات الاقتصادية، وقد جرى توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الادارة الحكومية بمختلف اختصاصاتها، حتى اصبحت هذه الادارة تتسم بدرجة عالية من المركزية، فزاد تركيز الدولة على توسيع قاعدة القطاع العام وزيادة فاعليته من خلال انشاء عدد كبير من المؤسسات العامة داخل الاقتصاد، من ثم فرض القطاع العام السيطرة شبه الكاملة على الفروع الرئيسية والثانوية للاقتصاد (شندي، 2015:28).

استمرت الدولة بسياسة التنمية الانفجارية بإصرار وتسريع يفوق ما فعلته في المرحلة السابقة فقامت بتوسيع قطاع الدولة افقيا وعموديا، في القطاعات الاقتصادية كافة والتي تم الشروع بها قبل ذلك ووجهت توظيفات مالية كبيرة الى ستة مجالات اساسية، دون ان تهيب شروط ومستلزمات هذا التوسع المنفلت وغير المنسق وشملت هذه المجالات: التوسع في الصناعة النفطية، تطوير موانئ التصدير، التوسع في استيراد السلع، اقامة المشاريع الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية، المزيد من التوظيفات لاستصلاح الاراضي، تطوير القدرات العسكرية (الياسري، 2017:70).

ادت التوظيفات الى خسائر كبيرة في الموارد النفطية المالية، على الرغم من ان الانفاق الكبير على تلك المجالات الا ان ثمار ذلك التوسع الكبير لم تؤدي الى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي باستثناء قطاع النفط، اذ زادت مشاركته في تكوين الدخل، اذ بلغت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي عام 1973 (36.49%)، لترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (38.43%) عام 1980 (وزارة المالية، 2011).

رابعا: ازمة الاقتصاد العراقي (1980-2003)، وتقسم هذه المرحلة الى قسمين:

المرحلة الاولى (1980-1990)

بعد التطورات التي شهدتها الاقتصاد العراقي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، خلال الحقبة السابقة وما تحقق من فوائض مالية كبيرة، شرعت الحكومة نحو تنفيذ خطة خمسية جديدة (1980-1985) لتحفيز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بخطوات عريضة الى الامام

وتخرج العراق من مرحلة الدول النامية، الا ان اندلاع الحرب العراقية - الايرانية نهاية عام 1980 ادت الى عسكرة المجتمع وتحويل الانفاق لدعم الحرب (شندي، 40:2015).

سببت الحرب اختلال في تنمية القطاعات الاقتصادية وتبديد الموارد المالية، الامر الذي ادى الى زيادة مديونية العراق. ولم تتبنَ الحكومة وضع سياسة اقتصادية سليمة تتركز على المشاريع الانتاجية في الاقتصاد العراقي وانما ركزت اهتمامها على الصناعات العسكرية، الامر هذا ادى الى حدوث قصور في الانتاج المحلي عن تلبية الطلب التنامي لعدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كامل وذلك للنقص الحاد في المواد الاولية والمواد التكميلية اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات بسبب تقلص الموارد المالية، اذ انخفض الناتج المحلي لأغلب القطاعات الاقتصادية، مما دفع الدولة الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات مما ادى الى تشوهه في زيادة العجز في موازنة الدولة.

مع نهاية الحرب، حصل تحول في السياسة الحكومية اتجاه القطاع الخاص، فقد تبنت الحكومة سلسلة من الاجراءات التي شجعت القطاع الخاص لزيادة اسهامه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن بين تلك الاجراءات تشجيع الاستثمارات، وتبني برامج التحرر الاقتصادي والخصخصة، ولكن بشكل مشوه، اذ تم بيع مزارع الحكومة ومصانع القطاع العام التي اصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة الى القطاع الخاص، لكن المستفيدين كانوا ذوي سلطة، فضلا عن ذلك قامت الحكمة بتقليص الدعم المقدم لمؤسسات القطاع العام. ان محاولة الاصلاح الاقتصادي لم تستطع التأثير في رفع نسبة اسهام القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، لأنها اتسمت بانها جزئية واقتصرت على قطاعات معينة دون ان تخضع لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي. فضلا عن ذلك شكل القطاع النفطي مساهمة كبيرة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي اذ شكل نحو (57%) (النصراوي، 25:1995).

المرحلة الثانية (1990-2003)

خلقت الحرب اضرارا جسيمة وكبيرة اقتصادية واجتماعية على العراق، ولم ينفك حتى دخل مجددا بحرب اخرى (غزو الكويت)، كانت نتائجها مدمرة، فقد كبدت العراق خسائر جديدة وعقوبات دولية صارمة وطويلة، لقد قدر صندوق النقد العربي خسائر البنى التحتية في العراق بما يقارب مليار دولار (شندي، 47:2015).

ترتب على العراق ديون خارجية كبيرة خلال حرب الخليج الأولى، وحرب الكويت نتيجة التعويضات التي فرضت والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (3): اجمالي الديون على العراق وفقا للدائنين للمدة (1991-2003)

الدائن	الدين المستحق (مليار دولار)	نسبة الدين من ال GDP %
نادي باريس	39	139
الكويت	53	189
الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه	17	60
التعويضات	32	114
الدين التجاري	20	70
اجمالي الدين بدون تعويضات	128	458
اجمالي الالتزامات	160	573

المصدر: سايمين هنريكسن، ترجمة: علي الحارس، مسيرة الدين السيادي العراقي من التخلف عن السداد وإعادة الهيكلة، ط1. مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، العراق، 2019، ص52.

اما القطاع النفطي فقد توقفت صادرات النفط العراقية كجزء من العقوبات الدولية المفروضة لذا لجأت الحكومة الى سياسة التمويل بالعجز عن طريق الاصدار النقدي الجديد، اي التمويل عن طريق البنك المركزي، ثم لاحقا سمح للعراق بتصدير جزء بسيط تحت برنامج النفط مقابل الغذاء (oil for food) ليظراً بعض التحسن في اداء الانشطة الاقتصادية مما جعل معدل النمو يرتفع عام 2000 ليبلغ (21.2%) (محمد، 2013:242).

خامسا: عودة التنمية الريعية (2003-2019)

يحتل العراق حالياً المرتبة الرابعة بعد فنزويلا السعودية وإيران في أكبر احتياطي نفطي عالمي اذ تشير التقديرات الى ان الاحتياطي العراقي من النفط قد بلغت بواقع (153) مليار برميل.

على الرغم من امتلاك العراق الكثير من الموارد الاقتصادية الا انه أصبح اقتصادا احادي الجانب يعتمد على الربيع النفطي. وتشير الدراسات الى ان بنية الاقتصاد العراقي تتمحور وبشكل كبير حول انتاج النفط لتمويل الموازنة العامة والتي تشكل (97%) من اجمالي عوائد العراق من

العملة الصعبة، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى قطاعين منفصلين ومتمايزين الاول يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى، في الوقت الذي يولد فيه الاول (63,39%) (وزارة التخطيط، 2018)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018، في حين لا يولد الثاني اكثر من (36,61%) (وزارة التخطيط، 2018)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، اما القوى العاملة في القطاع النفطي فهي لا تتجاوز (3%) من اجمالي قوة العمل، في حين تضم القطاعات الاخرى نحو (97%) من القوة العاملة، كما ان هذين القطاعين تلاشت بينهما الارتباطات الامامية والخلفية، الا في حدود توفير الطاقة وبعض الخدمات الهامشية (الزبيدي، 2013:75).

بعد عام 2003 ومع بدء التغيير السياسي توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين، الى ان العراق مقبل على استراتيجية جديدة تؤدي الى انطلاق تنمية حقيقية، تستبدل الوضع القائم بوضع تنموي متطور بعد عقود من الدمار في جميع مفاصل الاقتصاد العراقي، معتبرين ان القطاع النفطي سيكون قطاع محفز للقطاعات الاخرى، اذ سيتم استخدام إيرادات النفط كثروة تنمي التراكم وتنوع الاقتصاد وتضعه على مسار الانطلاق والنمو الذاتي، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، التي شهدتها الاقتصاد العراقي، الا ان سياسات التنمية الصناعية والزراعية، عجزت تحقيق التنوع للاقتصاد العراقي وتحريه من الاعتماد المفرط على النفط، والجدول التالي يوضح الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق من (2003 - 2020).

الفصل الثاني سياسة التنويع الاقتصادي والية دعم هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي

جدول (4): اسهام النفط والقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (2003-2020) لسنة الاساس

100=2007

اسهام القطاعات الاخرى %	اسهام القطاع النفطي %	نمو الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار اسعار ثابتة	السنة
30,7	69,3	-	29,58	2003
37,7	62,3	79.9	53,23	2004
20,9	79,1	38.1	73,53	2005
17,7	82,3	30.0	95,58	2006
18,7	81,3	16.6	111,45	2007
21	79,0	40.9	157,02	2008
20,3	79,7	-16.8	130,64	2009
19	81,0	24.1	162,06	2010
27,9	72,1	34.1	217,32	2011
30,3	69,7	17.0	254,22	2012
36,5	63,5	7.6	273,58	2013
47,73	52,27	-2.7	266,33	2014
41,12	58,88	-26.9	194,68	2015
35,64	64,36	1.2	196,92	2016
36,04	63,96	14.6	225,72	2017
36,34	63,66	11.2	251,06	2018
32.37	67.63	-10.3	225,20	2019
33.9	66.1	-12.7	197,38	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة.

من بيانات الجدول (4) يتضح ان الناتج المحلي بلغ (29,585) مليار دينار عام 2003، ليشهد ارتفاعا ملحوظا اذ بلغ (157,02) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (40,9%) عام 2008، ليتراجع عام 2009 نتيجة تأثير الازمة العالمية، ثم واصل الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع ليصل الى (273,58) مليار دينار وبمعدل نمو (7.6%) عام 2013، وخلال السنوات الثلاث اللاحقة تراجع اجمالي الناتج ليسجل (196,92) مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو بلغ (1.2%) وذلك بسبب تأثير الحرب على الارهاب وسيطرة المجاميع الارهابية على ثلث مناطق العراق، ثم تذبذبت قيم الناتج لتصل الى (197,38) مليار دينار عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ (-12.7%) وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا والتوقف شبه التام الذي لحق اسواق النفط العالمية، وبالنظر الى اسهام النفط والقطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

نلاحظ استحواذ القطاع النفطي على النسب الاكبر، فقد سجل نسبة مساهمة (69,3%) في حين سجلت القطاعات الاخرى (30.7%) عام 2003، لترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (82,3%) وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى (17.7%) عام 2006، وفي السنوات اللاحقة وكنتيجة لسياسات الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (66.1%) مع ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى (33.9%) عام 2020، على الرغم من الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية الا انه مازال دون المطلوب، اذ مازال القطاع النفطي يستحوذ على النسبة الاكبر، لقد ادى الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، الى زيادة حدة التشوهات في بنية الاقتصاد العراقي، على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى وفعاليات الاقتصاد من جهة، وعدم التنوع في الانتاج وعدم قدرته على اشباع الطلب المحلي المتزايد، لذا عوض بالاعتماد على السلع الاجنبية مما ادى الى ارتفاع حدة العجز في ميزان المدفوعات العراقي، لاسيما في الميزان الخدمي*.

*لمزيد من الاطلاع مراجعة هيكل ميزان المدفوعات العراقي للسنوات 2003-2020 متاح على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

منذ عام 2005، قامت الحكومة العراقية بتطوير استراتيجيات التنمية الوطنية محاكاة لأثرها التخطيطي لمدة خمسين عاماً، إذ وضعت مجموعة من الخطط التفصيلية الشاملة، فضلاً عن ذلك حصلت الحكومة على مقترحات عدة تخص التنمية الوطنية من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فوضعت أول خطة عام (2005-2007) تضمنت تطوير الصناعة النفطية وإعادة تأهيلها. والتأكيد على التحولات الهيكلية للاقتصاد من خلال اقتصاد متنوع، وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية على صعيد الأعمال، فضلاً عن خصخصة المنشأة المملوكة للدولة، وإعادة تأهيل المصارف الحكومية (الياسري، 2017:79)، والجدول الآتي يوضح أهداف الخطط التنموية التي تبناها العراق من (2005-2022).

جدول(5): خطط التنمية الوطنية بعد عام 2003: الاهداف الكمية

معدل نمو القطاعات المستهدف من %GDP	معدل النمو المستهدف %	معدل النمو المستهدف %	GDP		الخطة
			المستهدف ترليون دينار	الفعلي ترليون دينار	
غير النفطية	النفطية				
40	14.6	17	317000	150000	2007-2005
9.2	16.1		485106.1	269904.1	2014-2010
7.5	18.7	9.38	445383.2	264950.1	2017-2013
6.1	7.5	7	292463.8	223585.8	2022-2018

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، لسنوات متفرقة.

وعلى الرغم من ان الخطط الحكومية العراقية استهدفت العديد من المبادرات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، الا ان الجهود الحكومية في تحقيق الاهداف الموضوعية بشكل حقيقي هي جهود غير متوازنة، إذ لم تستطع الحكومة تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تنويع الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاد متنوع ذي قاعدة انتاجية واسعة ولا سيما في قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك الخدمات، والتخلص من الاعتماد على النفط وما يصاحبه من تقلبات واسعة تعرض للاقتصاد العراقي الى الانحراف عن مساره المرسوم، وهذا الهدف هو واحد من اهداف عدة لم تبذل جهود كافية لتحقيقها، ويبدو ان الخطط السابقة قد عملت على تحديد التحديات العامة التي

يوجهها الاقتصاد العراقي وتقديم اهداف عامة للتعامل مع تلك التحديات, فضلا عن عبارات عامة حول افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف, فجميع تلك الرؤى لم تتحقق بشكل متوازن تجعل الخطة اعتبارية ومنفذة.

وقد ترتب على كل ذلك ضعف قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في راس المال المادي والبشري, بل شمل كل الجوانب البشرية والاجتماعية فالتركة الثقيلة تحتاج سياسات تنموية بجهود حقيقية تعمل على التخلص من تلك الآثار.

المطلب الثاني: تحليل واقع هيكل الإيرادات العامة

في هذا المطلب سيتم تحليل هيكل الإيرادات العامة، إذ يشير المفهوم الى نسب مساهمة مصادر التمويل العامة والأهمية النسبية لكل مصدر، الا ان هذه النسب وأهميتها تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لاختلاف درجة التطور الاقتصادي، وللتعرف على هيكل الإيرادات العامة سنعمد الى التحليل الاتي :

اولاً: الإيرادات الضريبية

على الرغم من التشريعات الضريبية ونسبها المفروضة، الا ان الإيرادات الضريبية المتوقعة شيء والتحصيل الفعلي شيء اخر، نتيجة تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، ولهذا فان نسب مساهمة الضرائب الى اجمالي الإيرادات متدنية جداً، على الرغم من مرونة التجارة الخارجية (حركة الاستيرادات والصادرات)، ووجود منافذ حدودية كثيرة، لذا نحن بصدد تحليل واقع الإيرادات الضريبية والتي تشمل: الضرائب على الدخول والأرباح والثروة التي من مكوناتها (ضريبية التركات، والضرائب على الأراضي الزراعية، وضريبة العقار) والضرائب والرسوم السلعية التي تشمل: (ضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات وهي رسوم الصادر والوارد الجمركي وكافة الرسوم الأخرى تفرض، على السلع والخدمات المحلية، ومعاملات التجارة الخارجية، والرسوم الأخرى، وللتعرف على نسب مساهمة الإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة نستعين ببيانات الجدول (6).

1- اجمالي الإيرادات العامة

تشير بيانات الجدول (4) الى ان اجمالي الإيرادات اتخذت مساراً متذبذباً، فقد بلغت (32.982) مليار دينار عام 2004، لترتفع الى (119.817) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (2.6%) عام 2012، ليتراجع اجمالي الإيرادات الى (54.839) مليار دينار عام 2016 بمعدل نمو سالب بلغ (-17.4%) وذلك بسبب الاحداث السياسية وسيطرة المجاميع الارهابية

الفصل الثاني سياسة التنوع الاقتصادي والية دعم هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي

على بعض المفاصل الاقتصادية في المحافظات المحتلة، وفي عام 2009 بلغ اجمالي الإيرادات (107.566) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (0.9)، وخلال عام 2020 وبسبب جائحة كورونا التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في اسواق النفط العالمية تراجع اجمالي الإيرادات الى (63.199) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-40.2%).

الجدول (6) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو %	الإيرادات الضريبية	نمو الإيرادات الضريبية %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة	نسبة مساهمة إيرادات السياحة الى الإيرادات العامة	الإيرادات الأخرى
2004	32.982	-	0.159	-	0.48	-	0.197
2005	40.502	22.8	0.495	210.2	1.22	0.7	.055
2006	49.055	21.1	0.591	19.3	1.20	0.5	1.556
2007	54.599	11.3	1.228	107.7	2.24	1.3	0.216
2008	80.252	46.8	0.985	-19.7	1.22	1.3	1.676
2009	209.55	-31.2	334.3	238.2	6.04	3.4	0.122
2010	70.178	27.1	1.532	-54.0	2.18	3.1	5.051
2011	108.807	55.0	1.783	16.3	1.63	1.8	0.396
2012	119.817	10.1	2.633	47.6	2.19	1.6	5.857
2013	113.840	-4.9	2.876	9.2	2.52	1.8	0.285
2014	105.364	-7.4	1.885	-34.4	1.78	2.1	6.406
2015	66.470	-36.9	2.015	6.8	3.03	5	13.142
2016	54.839	-17.4	3.861	91.6	7.04	6.6	6.710
2017	77.422	41.1	6.298	63.0	8.13	4.6	6.051
2018	106.569	37.6	5.686	-9.7	5.33	2.1	5.263
2019	107.566	0.9	4.014	-29.3	3.73	1.1	4.336
2020	63.199	-40.2	4.718	17.5	7.46	1.8	4.032

المصدر: العمود (1-3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية. العمود (5) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق.

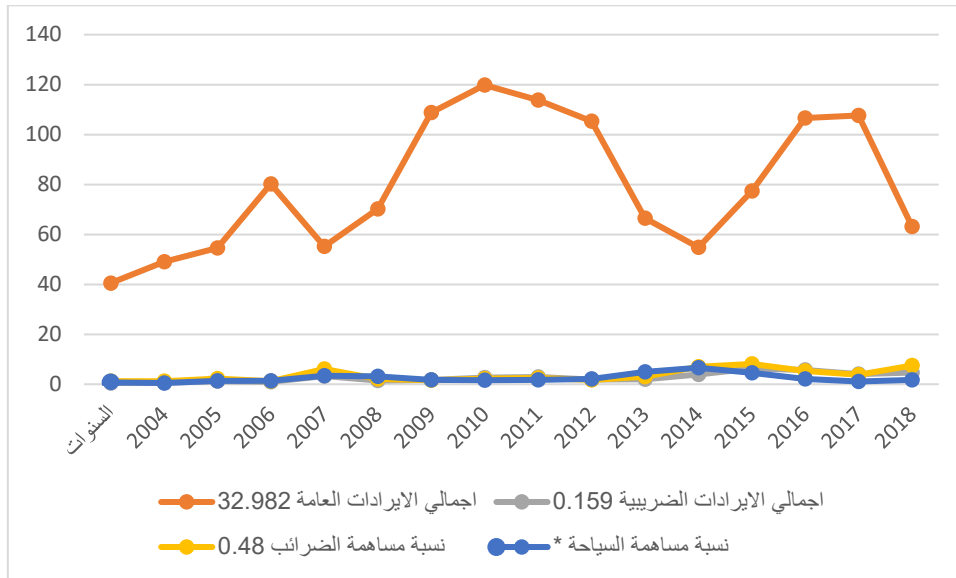
2- اجمالي الإيرادات الضريبية

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول (6) يمكن ملاحظة المسار المتذبذب للإيرادات الضريبية، اذ بلغت (159) مليون دينار وبنسبة مساهمة (0.48%) الى اجمالي الإيرادات العامة، لترتفع الى (3.334) مليار دينار عام 2009 نسب مساهمة (6.04%) الى اجمالي الإيرادات العامة، يعود هذا الارتفاع في الضرائب الى انخفاض أسعار النفط الخام، لذا عوض الانخفاض برفع الضرائب، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الإيرادات الضريبية (1.885) مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ (-34.4%)، وبنسبة مساهمة (1.78%) الى اجمالي الإيرادات العامة، وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية التي تعرضت إليها الدولة، لترتفع عام 2017 الى (6.298) مليار دينار وبنسبة مساهمة (8.13%) عام 2017، لتتراجع بعدا الى (4.718) مليار دينار عام 2020 وبنسبة مساهمة (7.46%)، مما تقدم يمكن ملاحظة انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات، اذ ادرج في مسودات خطط التنمية الوطنية التوقع بارتفاع نسب مساهمة الإيرادات الضريبية ولكن وبسبب الفساد المالي والتهرب الضريبي لم يكن موائمة بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة.

3- نسب الإيرادات السياحية

على الرغم من البحث المستمر في المواقع ذات الصلة والبحوث والدراسات، للحصول على البيانات الخاصة بإيرادات القطاع السياحي، الا ان المتوفر هو نسب مساهمة الإيرادات الناتجة عن القطاع السياحي المنشورة على موقع البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق، لذا وبالرجوع الى بيانات الجدول (6) نلاحظ تدني نسب مساهمة القطاع السياحي الى اجمالي الإيرادات العامة، بالرغم من تطور حركة السياحة في العراق وفتح وتسهيل الاجراءات وارتفاع عدد السائحين الذين وصل عدد الى ما يقارب المليون عام 2017، الا ان عنصر الفساد المالي والاداري كان له الوقع الاكبر، فقد شكلت نسبة مساهمة القطاع السياحي (0.7%) عام 2005، لترتفع الى (3.4%) عام 2009، لتتراجع بعدا الى (1.6%) عام 2012، وخلال السنوات اللاحقة ارتفعت نسبة مساهمة القطاع السياحي الى (6.6%) عام 2016، وهي اعلى نسبة مساهمة، وفي عام 2020 شكلت نسبة مساهمة القطاع السياحي (1.8%) عام 2020، والشكل التالي يوضح نسب مساهمة الإيرادات الضريبية وإيرادات القطاع السياحي الى اجمالي الإيرادات العامة.

الشكل (5) اجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الأخرى للمدة 2004-2020



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (6)

ثانياً: إيرادات المنافذ الحدودية وشركة النقل البري

1- إيرادات المنافذ الحدودية

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) الى ان منفذ سفوان كان المنفذ الاول من حيث الإيرادات، إذ بلغت إيراداته (59.136) مليار دينار عام 2007 وبإجمالي إيرادات بلغ (67.94) مليار دينار، في حين سجلت إيرادات منفذ الشلامجة (5.301) مليار دينار اما الإيرادات المتحصلة من منفذ الشيب فقد بلغت (3.245) مليار دينار، وفي عام 2012 تراجعت إيرادات منفذ سفوان الى (39.725) مليار دينار، في حين ارتفعت إيرادات منفذ الشلامجة الى (9.769) مليار دينار، اما منفذ الشيب فقد بلغت إيراداته (5.864) مليار دينار وبإجمالي إيرادات بلغ (55.36) مليار دينار، وخلال السنوات اللاحقة ارتفعت إيرادات المنافذ، إذ بلغت إيرادات منفذ سفوان (89.512) مليار دينار، اما إيرادات منفذ الشلامجة فقد بلغت (19.653) مليار دينار، في حين سجلت إيرادات منفذ الشيب مبلغ (17.657) مليار دينار وبإجمالي إيرادات بلغ (126.8) مليار دينار .

جدول (7) إيرادات المنافذ الحدودية العراقية (القيم مليار دينار)

السنوات	إيرادات المنافذ الحدودية				إيرادات شركة النقل البري			
	منفذ سفوان	السلامجة	الشيبي	المجموع	منفذ سفوان	السلامجة	الشيبي	المجموع
2007	59.136	5.301	3.5	67.94	3.248	2.512	1.5	7.26
2008	70.157	7.7936	1.609	79.56	4.174	0.75	0.137	5.061
2009	70.639	5.174	4.486	80.3	3.223	2.65	0.529	6.402
2010	52.533	6.92	3.804	63.26	3.931	2.75	1.635	8.316
2011	42.834	5.454	4.185	52.47	5.464	2.933	1.469	9.866
2012	39.725	9.769	5.864	55.36	11.951	2.779	1.886	16.616
2013	69.167	13.384	8.303	90.85	12.951	2.779	1.886	17.616
2014	72.75	10.958	8.9	92.61	14.741	2.548	3.167	20.456
2015	54.692	12.616	5.811	73.12	16.122	3.887	2.462	22.471
2016	82.613	20.935	18.224	121.8	10.818	5.665	1.878	18.361
2017	89.512	19.653	17.657	126.8	12.432	5.443	2.787	20.662

المصدر: - مديرية احصاءات التجارة ، قسم الاحصاء ، اعداد مختلفة .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات قسم الاحصاء التجاري ، اعداد مختلفة.

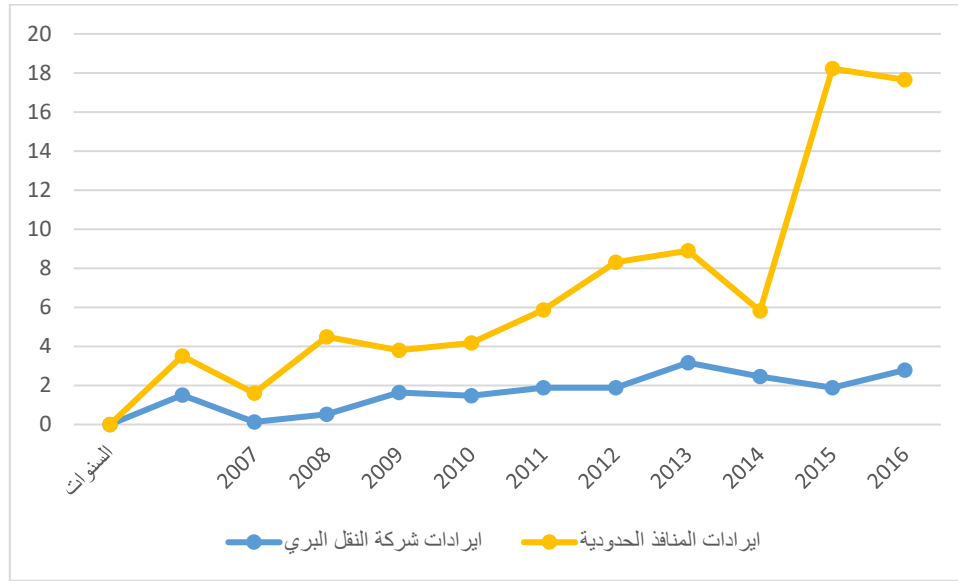
- البيانات السابقة لعام 2007 واللاحقة لعام 2017 لم تتوفر .

2- إيرادات شركة النقل البري من المنافذ الحدودية

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول (7)، نلاحظ اجمالي الإيرادات المتحصلة لشركة النقل البري من منفذ سفوان هي الاكبر، فقد بلغت (3.248) مليار دينار ، اما إيرادات شركة النقل من منفذ السلامة فقد بلغت (2.512) مليار دينار، في حين بلغت إيرادات منفذ الشيبي (1.5) مليار دينار عراقي عام 2007، وبإجمالي إيرادات بلغ (7.26) مليار دينار، وخلال السنوات اللاحقة شهدت إيرادات النقل البري من المنافذ الحدودية ارتفاعا تخلله تراجع طفيف لبعض السنوات، إذ بلغ إيرادات الشركة من منفذ سفوان (11.951) مليار دينار، ومنفذ السلامة (2.779) مليار دينار ومنفذ الشيبي (1.886) مليار دينار، وبإجمالي إيرادات بلغ (16.616) مليار دينار عام 2012، وخلال عام 2017 وهي السنة الاخيرة لبيانات الجدول المتوفرة في المواقع الرسمية، بلغت إيرادات المنفذ لشركة النقل من منفذ سفوان (12.432) مليار دينار ومنفذ السلامة (5.443) مليار دينار، ومنفذ الشيبي (2.787) مليار دينار وبإجمالي إيرادات بلغ

(20.660) مليار دينار، من الملاحظ انخفاض إجمالي الإيرادات الناتجة من المنافذ الحدودية على الرغم من التدفق الكبير للسلع بكافة أشكالها إلا أن الإيرادات لم تحقق الهدف المطلوب للأسباب السابقة نفسها، والشكل التالي يوضح حركة تطور الإيرادات الناجمة عن المنافذ الحدودية.

الشكل (6) إيرادات المنافذ الحدودية للمدة (2007-2017)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (7)

ثالثاً: الإيرادات الأخرى

الإيرادات الأخرى تشمل جميع مصادر الإيرادات العامة غير الإيرادات النفطية والضريبية والنفاذ وهي إيرادات أملاك الدولة، الرسوم، والمنح، وخدمات الدوائر، وإيرادات أرباح القطاع العام، والمساهمات الاجتماعية، والإيرادات الرأسمالية وغيرها).

للتعرف على حركة تطور الإيرادات الأخرى، نستعين ببيانات الجدول (7)، إذ نلاحظ ارتفاع الإيرادات الأخرى بلغت عام 2004 نحو (197) مليون دينار، لترتفع عام 2010 الى (5.051) مليار دينار، وفي عام 2014 بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (6.406) مليار دينار، لتتراجع الى (4.032) عام 2020، من الملاحظ وعلى الرغم من تعدد منافذ الإيرادات الأخرى بأنها ضعيفة جداً وذلك لأسباب تتعلق بالفساد المالي والإداري وغياب تطبيق قوانين الجباية.

المطلب الثالث: آليات دعم الإيرادات العامة للعراق

يضم جانب الإيرادات في الموازنة العامة الإيرادات المتحققة من النفط بالدرجة الاساس والإيرادات الأخرى والتي تشكل جزءا يسيرا الى اجمالي الإيرادات النفطية، تعدّ هيمنة مصدر واحد للإيرادات لدعم الموازنة العامة من الملامح الرئيسية التي تغشى الواقع الاقتصادي العراقي، الا ان من الممكن تنويع منافذ الإيرادات العامة من خلال البرامج الداعمة للقطاعات الخاصة والقطاعات الاقتصادية وأسواق المال والقطاع المصرفي وغير ذلك.

اذا تم في كانون الثاني من عام 2013، اعمام المسودة الاولى لوثيقة استراتيجية تطوير القطاع الخاص، بوصفها نتاجاً للشراكة بين هيئة المستشارين، مكتب رئيس الوزراء والوكالات المعنية من الفريق القطري للأمم المتحدة، (برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الامم المتحدة للمرأة ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع)، ان الاهداف التنموية الشاملة تتحقق من خلال دعم القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد الوطني غير النفطي واعادة تنشيطه بتوفير خارطة طريق للحكومة لقيادة عملية تطوير القطاع الخاص الذي سيسهم خلال المدة (2014-2030) اسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وتحسين بيئة ممارسة الاعمال في العراق (مجلس الوزراء هيئة المستشارين، 2014)، من خلال الاطلاع على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي نجد انه بقي مستقرا منذ عام 2004 اذ تراوح بين (26.7%) بمتوسط (31%) تقريبا في الوقت نفسه تراجعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بشكل عام وتراوحت بين (76.8%) و(59.3%) بمتوسط (64.8%)، (وزارة التخطيط)، ان المعلومات المتوفرة حول حجم وانشطة القطاع الخاص غير المنظم في العراق غير دقيقة، ومع ذلك فان هناك ما يكفي من الادلة على التوسع الكبير للاقتصاد الخاص غير المنظم منذ عام 2003، وكانت اكبر الزيادات في مجالات الخدمات الحضرية الصغيرة، ومع زيادات اقل في الزراعة ومختلف الصناعات الصغيرة، ويشير تقرير متحفظ الى ان مساهمة الاقتصاد الخاص غير المنظم في الناتج المحلي الاجمالي كما في 2006 بلغت نحو (65%) مقارنة مع (35%) في عام 2000 ويعمل نحو (68%) من القوى العاملة في النشاط الخاص غير المنظم، على افتراض ان العديد من العمال المسجلين على انهم عاطلون عن العمل يستخدمون الاقتصاد غير المنظم كاستراتيجية للتعيش، حتى تتاح لهم فرص عمل في القطاع المنظم، وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الاعمال الصغرى

والصغيرة والمتوسطة الذي اجري في عام 2012 الى ان معظم الشركات الصغيرة تعمل في القطاع غير المنظم (Looney,2005:17). وفي العراق وانطلاقاً من التغيير الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة الى ادراك دور القطاع الخاص، وحاجة البلاد اليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية، لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف، فضلاً عن المساهمة بشكل رئيسي الى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير، الا ان لا يزال دور القطاع الخاص في العراق ضعيفاً نتيجة: (محمد،20:2011-21)

أولاً: ضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به، وهي قانون الاستثمار، وقانون حماية المنتج الوطني، (لقد تعذر الحصول على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار ثابتة وذلك لعدم توفرها) فيما سجلت هذه النسبة (26.7%) بالأسعار الجارية لعام 2008 وهذا يعني ان القطاع الخاص لا يعتبر شريكاً رئيسياً في عملية التنمية، ومن المتوقع ان يتنامى دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال السنوات القادمة. ثانياً: عجز القطاع المصرفي عن القيام بدور أكبر في توزيع دائرة الائتمان، وتوفير القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ان عمليه قياس الامكانيات الفعلية لتطوير القطاع الخاص تتسم بالصعوب، الا ان مسح ودراسات وبحوث مختلفة اشارت الى وجود فرص ملموسة لتطوير القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي والتشغيل وتشتمل هذه الفرص على النقاط التالية: (محمد،50:2011)

- 1- الكفاءات البشرية، المؤهلة والموارد الطبيعية الضخمة، غير المستغلة.
- 2- طلب متزايد باستمرار في الاسواق الداخلية، على السلع والخدمات، في عده قطاعات.
- 3- صناعه النفط، التي تشكل فرصة هائلة للقطاع الخاص، لتقديم خدماته، في مجالات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج، وكذلك في جانب (النقل والتكرير والتسويق).
- 4- امكانيات وحاجات متزايدة للابتكار، عبر تعزيز المنافسة في السوق المحلية، لاسيما عن طريق اصدار شهادات تصديق الجودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وادخال التقنيات الحديثة وبصفة عامة انماط اعمال جديدة وشاملة.
- 5- دينامية عالية وواضحة في تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007، وهو مؤشر على انتعاش اقتصاد ناشئ.
- 6- التوريدات العامة الهائلة، من قبل الحكومة العراقية، وشركات النفط العالمية والاستثمارات الاجنبية المباشرة الكبيرة.

أثر برامج الاصلاح والتكيف الهيكلي في تنوع الإيرادات:

بدأ العراق مطلع عام 2004 بتطبيق برامج وسياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي على أثر إبرامه الاتفاقيات الدولية مع المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد رمت تلك الاتفاقيات الى، إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتصحيح مسارات السياسات التخطيطية لقطاعاته الاقتصادية.

إن استقرار تجارب دول العالم التي سارت باتجاه تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي، قد أوجدت مصدراً جديداً للإيرادات العامة، يمكن من خلاله تخفيف العجز المستدام في الموازنات العامة لتلك الدول فضلاً عن فسخ المجال امام القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وعليه لا بد من استعراض أبرز تلك البرامج والتي يمكن من خلالها إيجاد مصادر للإيرادات العامة.

1. برامج الخصخصة:

اتسم الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية، في اتباعه التخطيط المركزي لإدارة دفة الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، وهو ما يعني أن الدولة تمتلك كل وسائل الانتاج، وهي بالتالي المسيطرة على عملية الانتاج والتوزيع، وعلى هذا الاساس فقد خلقت الدولة في العقود الماضية قطاع عام ضخم يضم في طياته قاعدة عريضة من المؤسسات الانتاجية والخدمية والتي من الممكن إبراز أهم مميزاتها بالآتي (زغير، 87-85:2020):

أ- ان تلك المؤسسات لا تنتج وفق مبدئ تحقيق الربح الاقتصادي، إذ إن غايتها تحقيق المنافع الاجتماعية وبالتالي فأنها تبيع منتجاتها دون مستوى كلف الانتاج .

ب- بما أن أسلوب المؤسسات لا يمكن وصفه بالرشادة (تحقيقه غايات غير اقتصادية) لذا فإنها تضم عدداً كبيراً من القوى العاملة التي لا تتناسب كثيرا من الاحيان طبيعة تخصصها ونطاق عملها الوظيفي، مما يترك في النهاية جملة من المشكلات تبدأ بارتفاع الكلف نتيجة زيادة اعداد الملاكات مقابل انخفاض مستوى الخبرة والمهارة وتنتهي بضعف جودة المنتج الوطني، والعراق اليوم يعاني من ظاهرة خطيرة الا وهي الانتاجية السالبة والاجر الموجب اي ان اعداد العاملين لا تتناسب مع مخرجاتهم.

ت- إن تقادم المكنات والآلات أثر سلبا في التكاليف، فضلاً عن عدم القيام بعملية الانتاج التخطيط التسويقي... الخ على اساس علمي سليم.

ث- عدم قدرة منتجات القطاع العام على المنافسة داخلياً وخارجياً.

مما تقدم فإن سعة مساحة القطاع العام حجت الفرصة امام القطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي. وإن تطبيق برامج الخصخصة وفق آلية مدروسة تأخذ بنظر الاعتبار (نوع النشاط المراد نقل ملكيته, اسلوب نقل الملكية, مشكلة الملاك في المؤسسات المتخصصة, للمشاريع والمؤسسات) لا بد أن يسهم في توفير مورد للإيرادات العامة من خلال توسيع نطاق القطاع الخاص وخضوع هذه الاخير للاستقطاع الضريبي من جهة وتوريد إيرادات المؤسسات المختصة للموازنة العامة من جهة اخرى.

وبعد عام 2003 اتجه العراق الى الانفتاح الاقتصادي وتبني الية السوق، مما يعني دخول القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة دوره لما يحمل في طياته ايجابيات تسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة, الا أنه يمكن القول على الرغم من الدعوات الجادة من قبل الحكومة للعمل على تنشيطه, بقي متعثراً بسبب الاوضاع الامنية التي تشهدها الساحة العراقية فضلاً عن أسباب إدارية وفنية وسياسية كذلك.

وفي ظل تدهور الإيرادات العامة بات من الضروري ايجاد بدائل اخرى لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة, إن أحد هذه البدائل هو فسح المجال امام القطاع الخاص ليؤدي دوره الفاعل في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني كونه يتمتع بحرية الادارة وسرعة اتخاذ القرار ومواكبة التغيرات الاقتصادية وتخصيص الموارد بشكل أمثل, إن ادخال أطراف اخرى للمشاركة بعملية التنمية الاقتصادية ومنها القطاع الخاص المحلي والاجنبي سيؤدي الى:

أ- تخفيف العبء الموازنة العامة, إذ سيتحمل القطاع الخاص جزءاً من زيادة النفقات.

ب- زيادة الإيرادات العامة حيث إن تنشيط القطاع الخاص معناه المقدره على زيادة الضرائب.

إن السماح للقطاع الخاص بالدخول في الحياة الاقتصادية يترتب عليه إعادة توزيع المهام بينه وبين القطاع العام على أن يكون هنالك معادلة وموازنة حقيقية بين مؤسسات الدولة واجهزة ومؤسسات القطاع الخاص تكون هادفة الى تحقيق النمو والتنمية جنباً الى جنب, مما يستدعي تبني ما يسمى بالخصخصة إذ أثبتت الخصخصة نجاحها في معظم الدول التي طبقتها, والخصخصة هنا تتمثل في خصخصة المؤسسات العامة الضعيفة او المملوكة وتحويل التخصيصات المالية الى المؤسسات الفاعلة والمنتجة, لذا يتميز تطبيق سياسة الخصخصة بالاتي :

أ- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

ب- يؤدي تطبيق الخصخصة الى التخلص من أعباء مديونية من العملات الاجنبية.

ت- تؤدي الخصخصة الى زيادة احتياطيات الدولة من العملات الاجنبية.

ث- يؤدي تطبيق الخصخصة الى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي.

2. الاستثمار الاجنبي المباشر:

شهد الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية تدخل الدولة المباشر والمفرط في جميع الأنشطة الاقتصادية، وسيطرة القطاع العام بشكل شبه تام في ظل تراجع مساهمة القطاع الخاص، في قطاع الإنتاج والخدمات والتجارة والسوق مما أضعف القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، إن هذا الانغلاق الاقتصادي وسيطرة مؤسسات القطاع العام على النشاط الاقتصادي، أدى إلى عدم جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق والمتمثلة بالشركات، كذلك عدم الاستفادة من الخبرات الدولية في جميع المجالات سواء أكانت الإنتاجية أم الخدمية، فضلا عن عدم السماح للقطاع الخاص للقيام بدوره الاقتصادي الفاعل لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية المستهدفة وإكفاء روح المنافسة، وبعد عام 2003 أتجه العراق الى تبني ثقافة السوق القائمة على مبدأ الانفتاح والمنافسة مما استوجب تبني بعض الإصلاحات بهدف إعادة تأهيل قطاعات الاقتصاد الوطني بجميع مفاصله.

فقد مثل صدور قانون الاستثمار رقم (13)، لعام 2006 خطوة هامة في سبيل التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق تشجيع الاستثمار فيه، فكان نص المادة (2) من القانون تتمثل بالاتي: (الجزائري، عطية واخرون، 49:2009)

أ- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة، في عملية تنمية العراق وتطويره، وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها.

ب- تشجيع القطاع الخاص، العراقي والاجنبي في العراق، من خلال توفير التسهيلات اللازمة، لتأسيس المشاريع الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بموجب هذا القانون في الاسواق المحلية والأجنبية.

ت- تنمية الموارد البشرية، وذلك حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

ث- تقديم الحماية لحقوق وممتلكات المستثمرين.

ويتضح من خلال الجدول (8) ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظل يتصاعد بوتيرة شبه ثابتة من بعد عام 2003 بما يقارب (300000000) دولار، اذ بلغ اعلى نسبة في عام 2012 بواقع (3400000000) دولار، الا ان الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ بالتراجع بحلول عام 2013 اذ بلغ اقصى نسبة تراجع تقدر بـ (10176400000-) دولار في عام 2014، ويعود السبب في هذا التراجع الى الاحداث التي تعرض لها العراق خلال هذه المدة والمتمثلة بعدم وجود

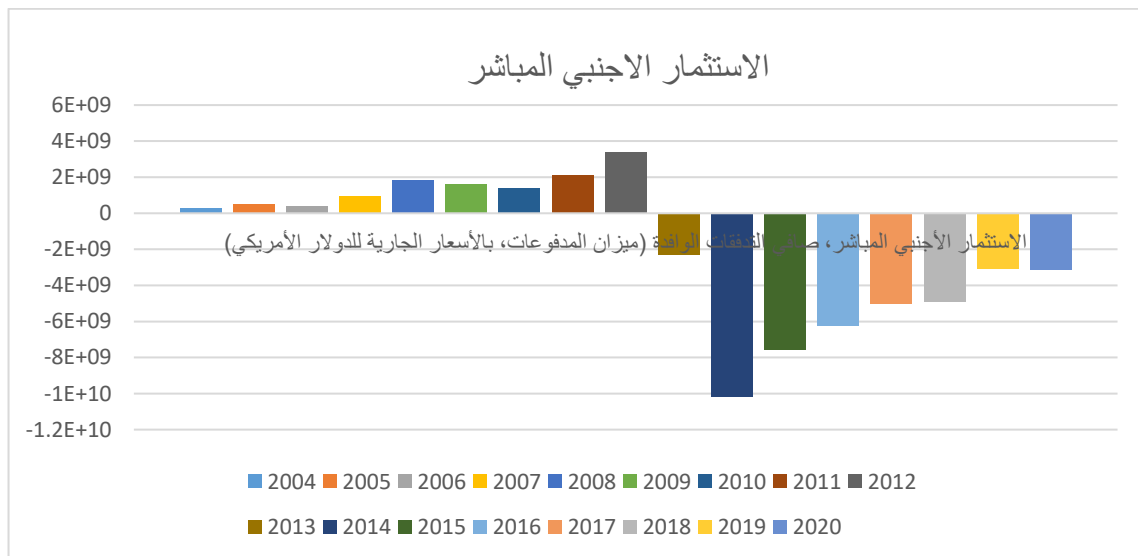
الاستقرار الأمني والذي بدوره أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي مما تسبب في عدم جذب المستثمر الأجنبي للتعاقد مع الشركات المحلية لغياب عنصر الأمان فيها، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتراجع اذ لم يتعافى الاستثمار الأجنبي فقد سجل اخر صافي للتدفقات الوافدة من قبل البنك الدولي في عام 2020 وكانت تبلغ (-3146600000) وهي نسبة متدنية لا تقارن بالنسب المتحققة بين عام (2003-2012).

الجدول (8) الاستثمار الأجنبي المباشر

السنة	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات)	السنة	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات)
2004	300000000	2013	-2335300000
2005	515300000	2014	-10176400000
2006	383000000	2015	-7574200000
2007	971800000	2016	-6255900000
2008	1855700000	2017	-5032400000
2009	1598300000	2018	-4885100000
2010	1396200000	2019	-3075600000
2011	2082000000	2020	-3146600000
2012	3400000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل (7) الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمدة (2020_2004)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه

المبحث الثاني: الصناعة النفطية في العراق المؤثرات والمقومات المحتملة

لم يكن مسير الصناعة النفطية في العراق بخطاً حثيثة وبطرق سهلة لعقود من الزمن منذ اكتشافه وتصديره عام 1938 وحتى صدور قانون رقم (80) في 11 كانون الأول لعام 1961 حيث عد اهم قرار اتخذ من قبل الحكومة العراقية من خلال تحديد مناطق الاستثمار لشركات النفط العاملة بالعراق واسترجاع الأراضي غير المستثمرة والتي لم تقم الشركات الأجنبية باستغلالها وبالبالغة مساحتها (442) الف كيلو متر مربع أي ما يعادل (99,5) من الأراضي العراقية الخاضعة للامتيازات لتلك الشركات، اذ ترك القانون للشركات الاحتكارية الأراضي المستثمرة والمنتجة فقط بعدما كانت تلك الشركات تملك معظم الأراضي العراقية بموجب عقود المشاركة المبرمة مع الحكومات الملكية السابقة ، إن إعادة انتزاع الأراضي العراقية من الشركات والخروج عن التعاقدات السابقة في العهد الملكي يعد نقطة الانطلاق في استثمار الحقول غير المنتجة والمتوقع اكتشاف النفط فيها وبداية تكوين صناعة نفطية وطنية بعيدا عن الحاجة الى منح المستثمرين الأجانب عقود مشاركة طويلة الاجل، لاسيما في المناطق الجنوبية من العراق والتي تعد أوفر حظا من المناطق الشمالية لقربها من موانئ التصدير وجودة النفط وكثافته النوعية (البو علي, 2012:44).

لقد أفرزت السنوات السابقة لهذا القانون خبرة وطنية اقتضت أن يتم تحقيق توازن بين الحاجة الى الأموال للقيام بصناعة نفطية وطنية مع منع التصرف بالثروة النفطية من قبل الشركات المحكرة من اجل التوسع في الإنتاج وزيادته عن طريق الاستفادة من عقود العمل والإدارة مع شركات نفطية أخرى وبتمويل الشركات الدولية بقروض مالية تسدد بالنفط المنتج من تلك الحقول، تنفيذا للأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية، فقد تم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) بموجب قانون رقم (11) عام 1964 وبسبب افتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة وبسبب محدودية مواردها المالية عجزت عن تطوير الاحتياطات البترولية المستردة من قبل الشركات الأجنبية في سنوات عمرها الأولى (النصراوي, 1995:26).

دعت الحاجة الماسة للمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والهندسية، مع حاجة العراق الماسة الى العوائد النفطية لتمويل مشاريع التنمية عامة، والصناعة النفطية خاصة، جعلت من الشركات الاحتكارية تقوم بتخفيض معدلات الإنتاج الى (4,11%) فقط للمدة (1961-1971) كمحاولة احتواء الدولة واستغلالها من اجل تحديد عملية النهوض بواقع صناعتها النفطية بالوقت الذي كانت الدول المجاورة تحقق معدلات في زيادة الإنتاج للفترة المذكورة أعلاه تصل الى حدود (11%-12%) مما دفع بالحكومة العراقية الى الشروع بمفاوضات مع الشركات الاحتكارية في عامي (1964-1965) انتهت بصيغة المشاركة* في الأراضي التي شملها قانون (80) وبنسبة (35%) للحكومة العراقية و (65%) للشركات الأجنبية.

إلا أن الحكومة العراقية تراجعت عن قرارها بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية الداعية الى رفض السيطرة الأجنبية على الثروة النفطية في العراق مما كان سببا في إقبال كاهل شركة النفط الوطنية بسبب محدودية إيراداتها المالية ليستمر الوضع الى عام 1967 (المعموري، 2011:265)، بعد ان منحت الشركة صلاحيات قانونية من قبل الحكومة لتطير واستثمار الأراضي النفطية المؤممة من خلال تدريب وتطوير الايدي العاملة الوطنية في المجالات النفطية مع انشاء بنى تحتية في مجال الصناعة النفطية كمد الأنابيب وإنشاء المصافي والتسويق الداخلي والخارجي ومحطات التحميل والتصدير (عبد الرضا، 2016:208).

* عقود المشاركة او المناصفة هو نوع من الاستثمارات النفطية ويعد تعديل على عقود الامتياز الغالب عليها الاحتكار ويمثل لون جديد للعلاقة بين الشركات النفطية والدول المنتجة وان من ابرز خصائص عقود المشاركة ان نمط الاستثمار محدود بالاراضي المستثمرة فقط وتترك المساحة الغير مكتشفة لتصرف الدولة وان الشركة تتحمل كافة الاستحقاقات المالية اللازمة الى مرحلة الإنتاج النهائي وان مدة هذه العقود اقصر من مدة عقود الامتياز اذ تقدر بـ 25 سنة بعد اكتشاف النفط تجاريا . (ينظر مايح شبيب الشمري وآخرون، السياسة النفطية وقطاع الطاقة في العراق، مؤسسة النبراس للطباعة العراق، 2020 ص 98).

من خلال قانون 97 لعام 1967 حرم استثمار البترول في المناطق المستردة بموجب قانون 80 بطريقة الامتياز، اذ تم صدور قانون 123 لعام 1967 تنفيذا لقانون 97 لبعث الحياة في شركة النفط الوطنية مجددا ل يتم عقد مقاوله * مع مجموعة شركات (ايراب) الفرنسية في 3 شباط 1968 (السماك،1977:129)، للتقيب وتطوير جزء من المناطق المكتشفة الى ان تسرب بعض النصوص الخاصة بمواد الاتفاقية المبرمة الى الصحافة خلق مخاوف لدى الحكومة العراقية منعتها من تصديق الاتفاقية في الوقت الذي تعرضت مصداقية الحكومة للشكوك لتفسح المجال لوصول حزب البعث الى السلطة للمرة الثانية (حبيب،2006:211)، مع حزب البعث الى السلطة مقرونا بفترة اختراق الشركات العالمية وتتويجا لجهود الحكومات السابقة في السعي لتطوير الصناعة النفطية، تم المضي قدما في احراز نجاحات واسعة لتطوير البنى التحتية للصناعة النفطية، اذ استطاعت الحكومة آنذاك تحميل اول ناقلة عراقية ببناء اسباني في نيسان 1972 في ابار جنوب الرميلا وبمنشأة سوفيتية بقروض عقد شركة هغارية بعد أن تم حفر اول بئر نفطي لصالح شركة النفط الوطنية (الزبيدي واخرون،2007:20).

شهدت فترة السبعينات قفزات ملحوظة في تطور الصناعة النفطية في كل مجالاتها كتطوير الحقول وخطوط الانابيب وزيادة الطاقة الإنتاجية وموانئ تصدير النفط في تركيا والخليج وتطوير المصافي وطاقات الخزن للمشتقات النفطية وصناعة الغاز رافقها زيادة أسعار النفط مما

وفر سيولة مالية فقد أنشئ مشروع غاز خور الزبير ومن ثم توسيع طاقته الإنتاجية كذلك انشاء معمل أسطوانات الغاز في الكوت وبطاقة تصل الى 600 الف أسطوانة سنويا وآخر في بابل وكذلك في الموصل اما في مجال النقل وتسويق النفط الخام فقد تم إنجاز الخط الاستراتيجي بين حديثة وميناء الفاو بطول 810 كم والذي يربط الحقول الشمالية بالخليج العربي،

*يقصد بـ عقد المقاوله: استخدام الدولة المنتجة او احدى مؤسساتها الوطنية (شركة النفط الوطنية) للشركات النفطية الأجنبية في عملية الكشف واستغلال النفط ونقله وتكريره ... الخ وتكون الشركة وحدها من يتحمل مخاطر الانفاق وتحصل على حق ثابت من الإنتاج، ولا يسترد ما تتفقه الشركة في حال عدم الحصول على كميات تجارية مكتشفة. ينظر الى 1 - محمد أزهري السماك، الصناعات النفطية في العراق دراسة تحليلية في اقتصاديا المكان، دار الجاحظ للنشر، بغداد 1982، ص26. و2_ كاوة عمر محمد، النفط ومنازعات عقود استغلاله، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2015 ص 143.

والحقول الجنوبية بالبحر الأبيض المتوسط والذي افتتح عام 1975 وبطاقة نقل تبلغ (48) مليون طن سنويا كما وتم انشاء خط لنقل الغاز بموازة الخط الاستراتيجي يقوم بتزويد المحطات والمعامل التي تقع على مسار الخط وبقطر 18 انج ثم إنشاء خط آخر وهو الخط العراقي التركي والذي افتتح عام 1977 (السماك,73:1982), وبطول (1005) كم يقع ثلثه داخل الأراضي التركية وبطاقة نقل تصل الى 35 مليون طن سنويا , ويهدف الى إحداث مرونة تسويقية للنفط الخام وكذلك توسيع وزيادة الطاقة التصديرية للأنابيب الممتدة عبر سوريا الى البحر المتوسط كما تم إنشاء جملة من الانابيب الداخلية المهمة الناقلة للنفط كالأنبوب الذي يربط مصفى الدورة ببغداد مع مصفى البصرة والذي يبلغ طوله 545 كم لنقل المنتجات النفطية (السماك,73:1982).

أما عن المرفأى التصديرية فقد تم إنجاز ميناء البكر العملاق عام 1975 والذي يمكن عن طريقه استقبال الناقلات العملاقة لتصدير النفط الخام والذي يعد أحد أكبر وأحدث خمسة موانئ بحرية عميقة في العالم والذي يستطيع استقبال ناقلات تتراوح حمولتها بين (35000) طن الى (350000) طن بطاقة تحميل تصل الى اربع ناقلات في أن واحد وكذلك انشاء الميناء العميق في الخليج العربي , أما عن الاسطول البحري لنقل النفط الخام فقد تم إنشاؤه بطاقة تبلغ 1,5 مليون طن من النفط الخام سنويا والذي يتكون من (15) ناقلة عندما تم تأسيس الشركة العامة لناقلات النفط العراقية عام 1972 برأس مال مقداره (50) مليون دينار والذي اصبح فيما بعد (140) مليون دينار (البصام,63-60:1984).

ومن أجل توسيع الاسطول وتعظيم أثر الناقلات النفطية في الصناعة النفطية، تعاقدت المنشأة لناقلات النفط وهي التسمية الثانية للشركة العامة لناقلات مع عدد من الشركات اليابانية والسويدية لبناء (8) ناقلات عملاقة وقد استلمت من قبل الحكومة العراقية وضمت لأسطولها البحري وهي كل من القادسية بحمولة (15) الف طن وحطين حمولتها (154) الف طن ,عمورية بحمولة (155) الف طن , الفراهيدي بحمولة(145,750) الف طن , طارق ابن زياد حمولتها (120) الف طن , اليرموك حمولتها (145) الف طن , والمتنبي حمولتها (118) الف طن (البصام,65:1984).

اما عن الاستكشافات فقد ازدادت الفرق الزلزالية الى 20 فرقة عام 1979 تشمل الفرق الوطنية والاجنبية بعد أن كان عددها في عام 1975 (13) فرقة (البو علي, 2015:56), فكان عام 1979 نقطة الانطلاق في وضع خطط طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية تصل الى حدود 5,5 مليون برميل يوميا بعدما استطاعت الفرق الزلزالية اكتشاف العديد من الحقول المهمة والعلاقة مثل حقل مجنون ونهر عمر وغرب القرنة والحلفايا وغيرها .

فقد وضعت وزارة النفط خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز كخطوة لاستثمار كامل للغاز المصاحب ورغم ما نتج عن قرار تأميم النفط العراقي وزيادة أسعار النفط في عامي (1973 _ 1974) من موارد مالية هائلة وظفت في الانفاق على مشاريع البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الصناعي ومنها النفط وبروز معالم الازدهار الاقتصادي على اثر ذلك , إلا أن حرب الخليج الأولى وما نتج عنها من توقف الصادرات النفطية وتدمير المنشأة النفطية في الجنوب كان أشبه بضربة قاسية في صميم الاقتصاد العراقي حالت دون المضي قدما نحو الاستمرار في تطوير في تطوير الصناعة النفطية (الزبيدي وآخرون, 2007:21).

في الأيام الأولى من بداية الحرب فقد العراق القدرة على تصدير 3,2 مليون برميل من النفط الخام يوميا من منفذ الخليج العربي جنوبي العراق حيث إن السعة التصديرية لكل من الميناءين أعلاه كنت 1,6 مليون برميل يوميا , ولم يستطع العراق أن يصدر نفطه الخام من مواقعه التقليدية المطلة على الخليج طيلة مدة الحرب التي استمرت ثمان سنوات (زيني, 2009:164).

وبتعطيل مينائي البكر وخور العمية فقد العراق ثلاثة أرباع صادراته من النفط الخام وبعدها تم تدمير محطة الضخ في كركوك (k1) ونسف الخط العراقي - التركي من قبل الاكراد مما أدى الى انخفاض الصادرات النفطية خلال عام 1980 الى (24%) عن السنة التي سبقتها بعدما وصل حجم الصادرات النفطية عام 1979 الى (3247) مليون برميل يوميا صار اجمالي متوسط التصدير اليومي (2482) مليون برميل يوميا , إن هذا الانخفاض في حجم الصادرات استمر بوتيرة متصاعدة فقد بلغ في عام 1981 (872) الف برميل يوميا ومن ثم (846) برميل يوميا عام 1982 بعدما قامت سوريا بغلق الخط المار عبر أراضيها الى بانياس وطرابلس على البحر الأبيض المتوسط في نيسان (ابريل) عام 1982 لتتخفص الصادرات الى (702) الف برميل يوميا عام 1983 وهو أدنى انخفاض لها في تاريخ العراق (زيني, 2009:165-167).

إن تدمير البنى التحتية عامة والصناعة النفطية بشكل خاص أضر بالاقتصاد العراقي بوتيرة متصاعدة مع استمرار سنوات الحرب، إذ ان الحرب أهلكت الاقتصاد العراقي، بسبب رغبة الحكومة على توفير المتطلبات المالية الكبيرة لأغراض التسليح وما تحتاجه الدولة لإدامة زخم الحرب والتي استمرت ثمانية سنوات فضلاً عن تدمير الصناعة النفطية والمنشأة الصناعية الأخرى، كمحطات توليد الطاقة الكهربائية.

مع تدني الإيرادات النفطية بحثت الحكومة عن منافذ تصديرية أخرى لرفد ميزانية الدولة لإدامة عجلة الحرب من خلال تعزيز القدرة المالية لتمويل الانفاق العسكري المتزايد، إذ قامت بتوسيع الخط العراقي الناقل والممتد عبر الشمال العراقي الى تركيا مع انشاء محطات ضخ إضافية، مما وسع من قدرة الضخ الى حدود مليون برميل يومياً عام 1984، ثم شرعت الحكومة بنقل النفط الخام عبر الأراضي السعودية الى البحر الأحمر من خلال مد أنبوب بطول (630) كم يربط الزبير في جنوب العراق مع محطة الضخ (3-PS) الواقعة في شرق المملكة العربية السعودية ومن ثم الى البحر الأحمر عبر أنبوب البتروليين الناقل للنفط الخام السعودي من حقول شرق المملكة الى ميناء البحر الأحمر وبسعة (500) الف برميل يومياً والذي اكمل في أيلول من عام 1985 (الدبيسي، 2016:76).

إن سعي الحكومة في تأمين الامدادات المالية لغرض الاستمرار في دعم الحرب الدائرة واستيراد اكبر قدر ممكن من السلاح دون الاهتمام بصيانة الابار النفطية مع تصدير النفط الخام بأقصى طاقة ممكنة أضر بالصناعة النفطية إذ بلغت قيمة الصفقات الخاصة بشراء الأسلحة من عام (1980-1987) نحو (43,225) مليون دولار (الدبيسي، 2016:78) بالوقت الذي قدرت خسائر العراق من العوائد النفطية للحرب بـ (60) مليار دولار (زيني، 2009:256).

التكاليف العالية لنفقات الحرب رتبت على البلاد تداعيات مالية بعد انتهاء الحرب ليستفيق العراق على تركة ضخمة من الديون الخارجية مع فوائدها، فضلاً عن اقتصاد مدمر وانهيار البنى التحتية، إلا ان العراق بدأ بأصلاح ما دمرته الحرب من المنشأة النفطية والموانئ والمصافي وخطوط الانابيب ليعيد الارتقاع في معدلات الإنتاج النفطي بعد توقف الحرب لتصل الطاقة الإنتاجية الى (2,725) مليون برميل يومياً عام 1989 (عبد الرضا، 2016:9)، ومن ثم ارتفعت الى (3,8) مليون برميل يومياً عام 1990 وقد وضعت خطط طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية تصل الى (4,2) مليون برميل عام 1991 في حال إتمام المرحلة الأولى لحقل غرب القرنة ثم تطورت طموحات الحكومة حول الطاقة الإنتاجية لتصل الى (6) مليون برميل يومياً عام 1995، بعد ان طلبت وزارة النفط من الحكومة فتح المجال للتعاون مع الشركات العالمية

وبمشاركة عراقية بسبب شحة الأموال اللازمة لتأهيل الصناعة النفطية وكذلك لعدم توافر القدرات الذاتية الكافية بما يخص التكنولوجيا الحديثة في تطوير الحقول الجديدة (الدبيسي، -80:2016:81).

إن تداعيات حرب الخليج الثانية وما ألت إليه الأمور بعد احتلال العراق للكويت قوّضت كل ما حققته الحكومة من إعادة بناء الصناعة النفطية واعمار ما دمر اثناء حرب الخليج الأولى , فقد تعرضت الصناعة النفطية بمختلف مراحلها من (انتاج , نقل وتصفية) الى اضرار كبيرة على اثر الهجمات الحيوية خلال الحرب ، اذ دمر 28 هدفا نفطيا خلال 518 طلعة جوية القي خلالها ما يقدر ب 1200 طن من المتفجرات على هذه المواقع النفطية وقد شملت عمليات القصف الجوي للمنشأة النفطية كلاً من عازلات الغاز وكذلك محطات الضخ الرئيسية وابراج التقطير ووحدات التكسير في المصافي فقد تضررت محطة الضخ (1-PS) الواقعة قرب مدينة الزبير مع الانابيب والأجهزة الأرضية الملحقة بها والتي كانت تضخ النفط العراقي من نوع (بصرة خفيف) عبر الخط العراقي _السعودي بطاقة انتاج (1,6) مليون برميل يوميا عبر ميناء المعجز على البحر الأحمر ,كما طالت الهجمات الجوية محطة الضخ (3-k) في حديثة لتلحق بها أضرارا بالغة ليحرم العراق من تصدير(800) الف برميل يوميا من نفط البصرة الخفيف عبر تركيا والبحر الأبيض المتوسط فقد تسبب تدمير المحطة أعلاه في حرمان العراق من تصدير(1,6 _ 1,5) مليون برميل يوميا من منفذ البحر الأبيض المتوسط (800) الف برميل من نفط كركوك والباقي من نفط البصرة الخفيف ولم تسلم محطة الضخ على الخط العراقي الناقل عبر تركيا (2-IT) في جنوب الموصل من الدمار وبخروجها عن الخدمة بسبب ما لحق بها من دمار فقد انخفضت السعة التصديرية عبر تركيا من (1,6) مليون برميل يوميا الى (1075) مليون برميل يوميا , كما أصيب كل من مصفى البصرة بأضرار كبيرة ومصفى الدورة ومصفى كركوك في بداية الحرب اما المصافي قرب بيجي والتي تعد الأكبر من حيث طاقة التكرير والمقدرة ب (300) الف برميل يوميا فقد تم قصفها أواخر أيام الحرب .

وتضرر ميناء البكر والذي تم إعادة بنائه بعد حرب الخليج الأولى والذي كان يساهم بطاقة تصديرية تقدر من (300 الى 400) الف برميل من النفط الخام يوميا قبل فرض الحصار الاقتصادي (زيني, 379-377:2009)

إن التدمير الهائل في البنى التحتية للصناعة النفطية مع ما صدر من قرارات مجلس الامن الدولي منها قراره المرقم 661* في اب (أغسطس) من عام 1990 والذي فرض فيه عقوبات اقتصادية مع مقاطعة دولية الإلزامية على العراق من قبل الدول العالمية وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية ناجمة من انخفاض في انتاج النفط العراقي الى ما يقارب (524) الف برميل يوميا عام 1991 حيث قدرت الخسائر الناجمة عن عمليات منع التصدير للنفط العراقي للأشهر الستة الأولى قبل بدء العمليات العسكرية بحوالي (17) مليار دولار كخسائر ناجمة عن منع تصدير النفط الخام العراقي.

بسبب الخسائر الاقتصادية مع تدمير البنية التحتية ابان الهجمات العسكرية لقوات التحالف وما نتج عنها من إيقاف عمليات الاستثمار في القطاع النفطي سببت اندثار المنشأة النفطية ومعداتها وتراجع الفرق الزلزالية من (30) فرقة الى فرقة واحدة مع انخفاض مع انخفاض عدد الأبراج من (20) برجاً كانت تعمل بجهود عراقية الى ثلاثة أبراج فقط لينخفض الإنتاج من ثلاثة ملايين برميل يوميا الى (500) الف برميل يوميا بما يكفي لسد متطلبات الاستهلاك الداخلي، و تراجعت منصات الحفر الى (20) منصة حفر بعدما كانت (40) منصة، ان هذا الواقع المتردي للصناعة النفطية أوصل حال المنشأة النفطية الى حالة التخلف من الناحية التكنولوجية في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية وعدم قدرة الحكومة على توفير قطع الغيار الضرورية لإدامة هذه المنشأة (الفتلاوي، الزبيدي، 37-35:2015)، مما أدخل الصناعة النفطية في الفترة اللاحقة بحقبة مظلمة أضافت تدمير آخر للأبار النفطية بعدما تم استنزافها في الفترات السابقة ابان حرب الخليج الأولى (العراقية _ الإيرانية) فتردت أوضاع الابار والمكامن النفطية بسبب زيادة معدلات إعادة حقن النفط بعد اشتقاق الغاز والوقود الثقيل لتصل معدلات الحقن الى (300) الف برميل يوميا في حقول كركوك فكانت هذه العملية مصدر تدهور لهذه الابار ونوعية النفط المنتج منها (الفتلاوي، الزبيدي، 38:2015).

استمرت تلك العملية، ولم يتمكن العراق من الحصول على المواد الاحتياطية وتصحيح مسار الواقع المتردي للصناعة النفطية طيلة الفترة اللاحقة إلا بعد أن صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم (986) عام 1995 وهو النفط مقابل الغذاء ليتم تصدير الدفعة الأولى في كانون الأول عام 1996، فخلال الفترة السابقة للقرار أعلاه استخدم العراق أساليب هندسية متخلفة مما

* وهو قرار صادر من مجلس الامن الدولي تأكيدا على القرار 660 والمتضمن ادانة للعراق في غزوه للكويت وكذلك فرض عقوبات اقتصادية على العراق بمنع الدول من استيراد أي من السلع والمنتجات مصدرها كل من العراق والكويت مع منع جميع الدول من توفير أموال او مواد اقتصادية لحكومة العراق الخ (ينظر في ذلك عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج وثيقة وخبر دراسة ونصوص قرارات مجلس الامن الدولي 1990 _ 1994، دار البراق الطبعة الأولى 1994، لندن، ص 31 وما بعدها .

أضر بكفاءة القطاع النفطي , وقد وثق ذلك من خلال تقارير صدرت عن الأمم المتحدة عام 1998 تؤكد تدهور النفط العراقي , منها التقرير الصادر في 15 نيسان لنفس العام المذكور أعلاه ورد فيه ((ان الصناعة النفطية في العراق في وضع مزري , وإن حقول النفط المنتجة قد بدأت انتاجيتها بالهبوط بشكل خطير قسم منها غير قابل للإصلاح وذلك من خلال العهدين السابقين , ان تلك الصناعة تبدو اقرب الى الدمار في الأمد القصير منه الى التحسن)) (الياسري, 2010:47-48).

إن القرار أعلاه رغم أنه رفع جزءاً من الحيف الذي أصاب المواطن العراقي بتوفير الغذاء والدواء مقابل النفط العراقي إلا ان الرغبة في زيادة معدلات الإنتاج من قبل الحكومة العراقية في ظل تدهور كفاءة إدارة القطاع النفطي أثر بشكل سلبي , فقد كانت زيادة معدلات الإنتاج دون الاهتمام للاعتبارات الفنية سببا في تدهور الابار فقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تموز عام 1998 والمستند الى تقرير شركة (saybolt) المعتمدة لمراقبة عمليات النفط ((ان العراق قد استمر باعتماد سياسة تعظيم انتاج النفط الخام من الابار بدون إجراءات صيانة كافية للحفاظ على ضغط الابار , مما أدى الى ان تصبح (20%) من الابار المنتجة في شمال العراق وجنوب العراق في وضع غير قابل للاستصلاح)) , وقد أفاد التقرير أن أية زيادة في الإنتاج اذا ما تم توفير الأدوات الاحتياطية والمعدات فإنه يقود الى إلحاق ضرر خطير في المكامن وشبكات الانابيب , وفي ذلك مخالفة للمبادئ المعنوية للإدارة السليمة في إدارة الحقوق (الفتلاوي, الزبيدي, 2015:38-39).

قدرت الكلف الاقتصادية المطلوبة للنهوض بالصناعة النفطية بعد الحرب ذات الثمان سنوات وما تلاها من حرب الخليج الثانية ومن ثم غزو العراق والإطاحة بالنظام السياسي، وما خلفتها من أضرار في البنى التحتية البترولية للبلاد من قبل الاختصاصيين بنحو (7) مليار دولار في ثلاث سنوات بعد 2003 لمجرد العودة الى المستوى الإنتاجي لعام 1970 (لوبينز, 2006:260).

المطلب الأول: الإيرادات النفطية ومساهمتها في الإيرادات العامة في العراق

جدول (9) تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 - 2020) (مليار دينار عراقي)

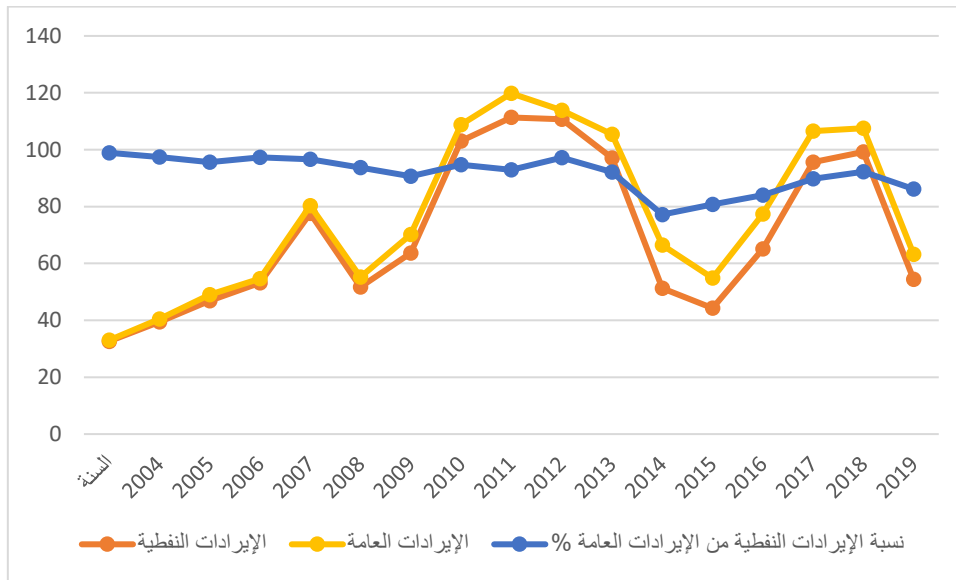
السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %
2004	32.625	-	32.982	98.91
2005	39.453	20.93	40.502	97.41
2006	46.908	18.89	49.055	95.62
2007	53.154	13.31	54.599	97.35
2008	77.589	45.96	80.252	96.68
2009	51.752	-33.29	209.55	93.73
2010	63.594	22.88	70.178	90.61
2011	103.061	62.06	108.807	94.71
2012	111.326	8.01	119.817	92.91
2013	110.677	-0.58	113.840	97.22
2014	97.072	-12.29	105.364	92.13
2015	51.312	-47.13	66.470	77.19
2016	44.267	-13.73	54.839	80.72
2017	65.071	46.99	77.422	84.04
2018	95.619	46.94	106.569	89.72
2019	99.216	3.76	107.566	92.23
2020	54.448	-45.12	63.199	86.15

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, مديرية الاحصاء والابحاث, النشرات الاحصائية.

من الملاحظ ان الإيرادات النفطية اتخذت مسارا تصاعديا من عام (2004-2012) اذ بلغت (32.625) مليار دينار عام 2004، لترتفع الى (111.326) عام 2012 بمعدل نمو بلغ (8.01%) وبنسبة مساهمة (92.91%)، اذ شهد هذا العام ارتفاع اسعار برميل النفط الى ما يزيد عن (120) دولار للبرميل الواحد.

وخلال السنوات اللاحقة تراجعت إيرادات النفط وبشكل تنازلي لتصل الى ادنى نقطة لها عام 2016، اذ بلغت (44.267) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-13.73%) وبنسبة مساهمة بلغت (80,72%) وذلك بسبب تدهور الاوضاع الامنية في العراق وتراجع اسعار النفط العالمية، لترتفع بعد ذلك إيرادات النفط الى (99.216) مليار دولار عام 2019 وبمعدل نمو بلغ (3.76%) وبنسبة مساهمة (92.23%) اما عام 2020 شهدت إيرادات النفط تراجعا كبيرا بسبب ازمة جائحة كورونا وتوقف شبه التام لأسواق النفط العلمية، فقد بلغت (54.448) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (-45.12%) وبنسبة مساهمة (86.15%) الى اجمالي الإيرادات العامة، ولمزيد من الايضاح لحركة وتطور الإيرادات النفطية نستعين بالشكل البياني التالي :

شكل (8) حركة تطور إيرادات النفط ونسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات العامة



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

المطلب الثاني: أهمية الإيرادات النفطية

من خلال الاطلاع على التطور التاريخي وعلى الرغم من الفوائض النفطية الكبيرة الا انها لم تستغل بشكل جيد، اذ طغى على المشهد الاسراف والتبذير وتوجيه تلك الفوائض لتمويل الانفاق التشغيلي، لذلك لم يفلح العراق في الاستفادة من ثروته النفطية ليكون حالة نموذجية، فقد أسفرت عن استمرار حالة الركود الاقتصادي لعقود من الزمن، اذ وصفت مجلة الايكونوميست (24 مايو 2003) الثروة النفطية بأنها (لعنة الشيطان) (موروس واخرون، 286-285:2007)،

فقد اصبح المجتمع العراقي احد اكثر المجتمعات المأزومة، بل ان المشكلة الهيكلية للاقتصاد العراقي تعود الى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتراجع الاهتمام بالقطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى* .

وعليه اقترحت جملة من الافتراضات التي ممكن ان تساعد في تصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي منها:

1- إنشاء صندوق ثروة سيادي** بهدف استثمار الاحتياطات المالية في فترات الوفرة النفطية وارتفاع الأسعار، لتعزيز القوة الاقتصادية للعراق، بعد ان حققت تلك الصناديق اثارا مهمة في مختلف الدول النفطية التي لجأت لتكوين تلك الصناديق كدول الخليج واهمها الكويت، وذلك لتمكين الاقتصاد العراقي من تحاشي التقلبات في أسعار النفط، وكذلك لتقليل منابع الفساد المالي. إلا أن انشاء تلك الصناديق يتعذر لعدم وجود ارادة جادة حقيقية، فضلا عن ارتفاع الانفاق التشغيلي والذي يخصص له اكثر من (85%) من اجمالي الإيرادات (الزبيدي، 2013:128)

2- انشاء صناديق توزيع عائدات النفط على غرار الاسكاء بلغت الريوع النفطية المستثمرة في الاسكاء بصندوق دائم نحو (23,5) مليار دولار عام 2003 توزع قسم من تلك المداخيل بصورة مباشرة على المواطنين (موروس واخرون، 2007:282)، وينص ذلك الاقتراح على أن يدخر العراق حصة ثابتة من عائداته النفطية ليصار الى استثمارها في سلة سندات من الأسهم والأوراق المالية العالمية، على أن تتحول تلك السندات الى صندوق وديعة وطني، لتوزع الأرباح على المواطنين العراقيين كل عام، مع احتمال نمو ذلك الصندوق مع مرور الوقت نتيجة للادخار المتواصل لقسم من تلك العائدات، وتنمو معها حصص المواطنين المدخرين في ذلك الصندوق (موروس واخرون، 2007:284).

ان تخفيض التخصيصات الريعية السياسية يمكن أن يسهم في خفض حدة النزاع السلطوي وتصارع الأحزاب او الأطراف السياسية في السيطرة على الحكم وكسب رضا الناخبين من خلال تلك الأموال في الأنظمة الديمقراطية حديثة العهد كالعراق، إلا أن ثمة مضار أشار

*ينظر في ذلك (رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع في المجتمعات المأزومة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، المركز العلمي العراقي، دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2012، ص150 وما بعدها

*صناديق الثروة السيادية: هي آلية او أداة تنشئها دولة لديها وفرة مالية فائضة ناتجة عن فائض العمليات في ميزان المدفوعات او بسبب ارتفاع الإيرادات العامة كارتفاع السعر النفطي للدول المصدرة للنفط بهدف ادخار هذا الفائض أو استثماره داخليا او خارجيا سواء في الأسواق المالية العالمية او البنوك والمؤسسات المالية . ينظر : حسن لطيف الزبيدي ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق مركز العراق للدراسات، العدد 64، الطبعة الأولى، 2003، ص126 وما بعدها .

اليها الباحثون حول اعتماد صناديق توزيع العوائد النفطية منها الاعتماد على الرفاه الحكومي مما يكون سببا في خلق كسل على النطاق الوطني كما ان ذلك يؤدي الى تقليص الأموال المتاحة لإعادة اعمار البنى التحتية المحطمة في العراق كالصحة والتعليم خصوصا أن عقوداً من الحروب والحصار الاقتصادي أدت الى نقص فادح في هذه المجالات (موروس واخرون، 2007:296).

3- استثمار الوفرة النفطية في زيادة الادخار لتمويل الانفاق الإنمائي ثمة اتفاق لدى العديد من منظري الاقتصاد بضرورة الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط على شكل أصول مستثمرة في أصول إنتاجية ذات ملكية عامة، وذلك لأن النفط يعد أصلاً رأسمالياً، لذا يجب أن يستثمر في أصول إنتاجية قادرة على الاحتفاظ بقيمة الأصل فضلا عن ما تولده من عوائد اقتصادية إيجابية، وذلك لضمان مصلحة الأجيال اللاحقة والحالية، فما تؤمنه الثروة لاسيما في فترات الوفرة وارتفاع السعر النفطي من رؤوس أموال ضرورية في البناء بدلا من الاقتراض من المؤسسات الدولية التي تفرض قيودا مجحفة، تحت بند التعديل الهيكلي والتي تشترط: إحداث نقشف مالي، أسواق مالية قوية ، توفير أسعار صرف تنافسية ، إعادة تنظيم قطاع الصناعة العام ، او الخصخصة الصناعية لغرض تحقيق توازن اقتصادي كلي (تودارو، 2009:744).

4- تهيئة المناخ الاستثماري والعمل على سد الثغرات التضخمية عند الوفرة النفطية وتجنب الكساد عند انخفاض الأسعار النفطية بما ان هو المورد الأساس للتمويل هو النفط، لذا فهو عرضة لتذبذبات الأسعار النفطية، مما ينعكس على الموازنة العامة الاتحادية للعراق، فعند حدوث تضخم ناتج عن ارتفاع الأسعار النفطية، فإن السياسة المالية والنقدية تعملان للجوء الى سياسية انكماشية (كزيادة الضرائب وبيع الاوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة ورفع سعر الخصم....الخ) من أجل التأثير في الاستهلاك والاستثمار (ابجمان، 1988:531).

أما عن حدوث عجز الموازنة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية تلجأ الحكومة الى سياسات التصحيح والنقشف من خلال تخفيض الانفاق العام لتقليل العجز المالي.

المبحث الثالث: تحليل جوانب الموازنة الاتحادية العراقية

قبل الدخول في تفاصيل تبويب الموازنة العامة للدولة لابد من الاشارة الى الاطار القانوني لأعداد الموازنة الاتحادية في العراق.

المطلب الأول: مراحل اعداد الموازنة العامة في العراق

أولاً: اعداد الموازنة العامة في العراق

ان السلطة التنفيذية على مر التاريخ هي التي تقوم بأعداد الموازنة العامة في العراق وذلك للأسباب الاتية: (الجبوري، 160-159:2015)

1- تحتاج عملية اعداد الموازنة الى معلومات وبيانات وكشوفات مالية وخبرات وكفاءات، فكل هذه المعلومات والخبرات تتوفر اكثر لدى السلطة التنفيذية لأنها المسؤولة عن الادارات والوزارات والموظفين بصورة عامة، وهي في ميدان التنفيذ.

2- السلطة التنفيذية، كونها مسؤولة عن المرافق العامة والخدمية والادارات بصورة عامة، لذا فهي الاقدر والاكفأ على تقدير إيراداتها ونفقاتها بدقة وموضوعية.

3- السلطة التنفيذية، بما انها تقوم بعملية تنفيذ الميزانية فالأجدر والاولى ان تقوم هي بالأعداد والتحضير، لان التنفيذ انما هو نتيجة للأعداد ولأنه يسنح لها تعرف مواقع القوة والضعف فيها اكثر من اي سلطة اخرى.

4- ان الموازنة العامة تعبر عن البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة، فيكون من المنطقي ان تترك للحكومة مهمة اعداد وتحضير الموازنة حتى تأتي معبرة عن هذه البرامج، وبالتالي يتسنى للشعب محاسبة حال عدم تنفيذها لعودها الحكومة عن طريق ممثليها البرلمان، والتزاماتها التي تم ذكرها في برامجها.

ثانياً: اعتماد الموازنة العامة في العراق

يقصد بمرحلة اعداد الموازنة هي مرحلة التصويت على مشروع الموازنة العامة بعد قراءتها ومناقشتها داخل مجلس النواب، ويلخص مرحلة اعداد الموازنة في العراق الى الخطوات التالية: (جاسم، 62-61:2010)

- 1- يقوم ممثل الحكومة وغالبا ما يكون وزير المالية بأخذ ملف مشروع الموازنة العامة الى هيئة رئاسة مجلس النواب التي بدورها تحيله الى اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، وهذا المشروع يتكون من مشروع قانون الموازنة الفدرالية، فضلا عن تقرير حول الوضع الاقتصادي والمالي، لا سيما فرضيات واساليب ونتائج الخطط الاقتصادية التي على اساسها يقوم مجلس النواب بإقرار مشروع قانون الموازنة الفدرالية بما فيه الإيرادات والنفقات واجمالي ديون الحكومة.
- 2- تقوم اللجنة المالية في مجلس النواب بتعميم الى جميع اللجان في مجلس النواب العراقي ويقدمون اقتراحاتهم وتوصياتهم كل حسب اختصاصها الى اللجنة المالية حول موازنة السنة التالية، وخلال مدة زمنية تحددها اللجنة المالية، وبعدها تقوم اللجنة المالية بتحديد مواعيد الاجتماعات المشتركة مع الحكومة حول مشروع الموازنة الفدرالية وملحقاتها.
- 3- تبدأ اللجنة المالية بمناقشة ممثلي الحكومة حول مشروع قانون الموازنة الفدرالية وبنودها وفصولها وتقديرات الإيرادات والنفقات ولا يقتصر عملها على النظرة السطحية للموازنة، بل يتطلب الامر الدخول في التفاصيل والجزئيات والارقام، والتمعن في المواد والفقرات القانونية المدرجة في مشروع الموازنة الفدرالية حتى تكون جميع الامور واضحة وبينية، وللجنة المالية بهذا الصدد ان تقوم بأجراء تعديلات على مشروع الموازنة بأكملها، ولكن يمنع زيادة النفقات الا بعد موافقة مجلس الوزراء واشعار وزير المالية بذلك، الا انها تستطيع ان تنقل الاعتمادات من باب الى باب اخر، او من فصل الى فصل اخر، او من بند الى بند اخر، من دون ان يؤدي ذلك الى رفع ارقام الموازنة العامة، وفي حال حصول خلاف بين اعضاء اللجنة المالية حول امر ما في مشروع الموازنة يتم حسم الخلاف بالتصويت داخل اللجنة.
- 4- وعندما تنتهي اللجنة المالية من التدقيق والمناقشة، تضع تقريرا مفصلا عن مشروع الموازنة الفدرالية كما ورد من الحكومة، وعن التعديلات التي ادخلتها عليه والاقتراحات التي يقتضي اعتمادها لتحسين الجباية وترشيد الانفاق، وكثيرا ما يوافق المجلس على الموازنة الفدرالية كما وردت من اللجنة المالية دون ان يدخل عليها تعديلات تذكر لما للجنة المالية من دور مهم في هذا المجال، اذ انها تعتبر المطبخ الاساسي لدراسة ومناقشة الموازنة وتدقيق اعتماداتها.
- 5- يقدم كل من اللجنة المالية لمجلس النواب وممثل الحكومة وزير المالية تقريريهما الى هيئة رئاسة مجلس النواب، بعدها يدعو رئيس المجلس اعضاء مجلس النواب العراقي في جلسة عامة، وفي بداية الجلسة يستمع المجلس الى تقرير اللجنة المالية ووزير المالية الموزع على الاعضاء سلقا، وبعد ذلك يفتح باب المناقشة لجميع الاعضاء، وعادة يبدا المجلس النيابي بمناقشة النفقات واعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات

- على اساس حاجات المجتمع العامة، دون التقييد بقرار محدودية الإيرادات، ومن ثم تتم مناقشة الإيرادات المختلفة لأجراء المفاضلة بين بدائل التمويل لتلك النفقات. اما في العراق فتتم مناقشه جميع بنود الموازنة الفدرالية بصورة متكاملة دون اجتزائها.
- 6- بعد اجراء المناقشات المستفيضة حول الموازنة العامة، بالنتيجة اما يحصل تعديل اولاً، في حال حصول التعديل بزيادة النفقات عندها يجب اخذ موافقة مجلس الوزراء، وبعد ذلك يصار الى التصويت عليها وبأغلبية اعضاء المجلس بخلاف قوانين بعض الدول التي تسمح للمجلس بالتصويت على الموازنة العامة كالقانون الاردني.
- 7- بعد اقرار الموازنة العامة داخل مجلس النواب يحال مشروع الموازنة الفدرالية الى مجلس رئاسة الجمهورية لغرض المصادقة عليها بالأجماع واصدارها، وفي حالة عدم الموافقة عليها والاعتراض عليها ويعاد الى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية الى مجلس رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها واذا نقضها مجلس الرئاسة عندئذ يحتاج لإقرارها موافقة مجلس النواب عليها بأغلبية ثلاثة اخماس عندئذ تعتبر مصادقا عليها وغير قابله للاعتراض.
- 8- وبعدها ينشر قانون الموازنة الفدرالية السنوية في الجريدة الرسمية بعد اصدارها وتعتبر نافذة من هذا التاريخ.

ثالثاً: تنفيذ الموازنة العامة في العراق

على اثر صدور قانون الموازنة الفدرالية ونشره في الجريدة الرسمية تقوم وزارة المالية بأخطار كل وزارة بميزانياتها المعتمدة مبنياً فيها اعتمادات الالية موزعة على ابواب وفصول وبنود وكذلك الإيرادات المعتمدة، وبهذا تنتقل الميزانية الى مرحلة التنفيذ التي تتمثل في عمليات مختلفة من تحصيل وصرف في حدود الميزانية ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

وتتحمل وزارة المالية مسؤولية تنفيذ الموازنة العامة، اذ لا يتم صرف اي مبلغ من المبالغ المرصودة في الموازنة الا بموجب تخصيص موجود في قانون الموازنة السنوية، او التكميائية، او مقرر في قانون اخر، او لأغراض استثمارية كما مشار اليه في المادة (4) من القسم (5) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (94) لعام 2004 ، ويكون كل ذلك بقرار كاشف صادر من وزير المالية، ووفق خطة انفاق تصادق عليها وزارة المالية، بعد اعدادها وتقديمها من قبل الوحدات الانفاقية كالوزارات والادارات. (ديوان الرقابة المالية، 2013)

اما فيما يتعلق بالأموال المخصصة في الميزانية للحالات الطارئة التي ربما تتعرض لها الدولة، فيجوز ان تستخدم لتسديد النفقات الطارئة وغير المتوقعة، ولكن بعد موافقة رئيس الوزراء ووزير المالية، وفي ختام مرحلة تنفيذ الميزانية العامة السنوية في العراق، نود ان نشير الى انه يجوز لوزير المالية ان يخول الوزراء المختصين كل حسب ميزانيته المخصصة له بان يقوم بالمناقلة واعادة تخصيص مخصصات الميزانية المصادق عليها من وحدة صرف الى اخرى وذلك بنسبة 5% من المبلغ المرصود من قانون الميزانية السنوية او التكميلية لوحد الانفاق التي تم تخصيص مخصصاتها وفق الحدود الاتية: (مزيد، 2013:164)

1- لا يجوز اعادة تخصيص الاموال بين المصروفات الجارية لأحدى الوحدات الاتفاقية. والمصروفات الرأسمالية الاخرى، او بين نفقات التمويل لأحدى الوحدات وفقرات اخرى لا سيما المرتبات والبضائع والخدمات ومصاريف راس المال المتعلقة بالوحدات الاخرى.

2- بعد الحصول على موافقة وزير المالية الفدرالي يجوز لوحد الانفاق ان تعير تخصيص اموالها المصادق عليها بين المدفوعات المخصصة في الميزانية بنسبة (5%) من اجمالي مبلغ الاموال المصادق عليها شرط ان لا يعاد تخصيص الاموال من راس المال الى المصروفات الجارية لا سيما المرتبات والبضائع والخدمات.

3- يجوز مناقلة النفقات الجارية الى نفقات الرأسمال بنسبة (5%) بعد مصادقة وزير المالية عليها.

4- هذه التحويلات والمناقلات، يجب رفع تقرير فصلي بشأنها الى مجلس النواب العراقي للوقوف مع مطابقتها للقانون.

رابعاً: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في العراق

تتم الرقابة على الموازنة العامة من قبل اطراف هي: (سلوم، 2010:85-86)

1- داخلية: متمثلة في شعبة التدقيق الداخلي الذي يتولى اجراء الرقابة السابقة للصرف للتحقق من ان عملية الصرف تتم وفق القانون والتعليمات ذات الصلة او قد تكون رقابة لاحقة للصرف للتأكد من سلامة تنفيذ عمليات الصرف وصحة تثبيتها في السجلات المحاسبية.

2- خارجية: تجري من قبل ديوان الرقابة المالية او دائرة المفتش العام او رقابة مجلس النواب.

وأياً ما كانت الجهة القائمة بعملية الرقابة على الموازنة العامة فأنها لا تخرج عن النطاق التقليدي المرتكز على التحقق من سلامة التصرف بالمال العام واستخدامه في الاغراض المحددة له حصراً ومدى التزام الوحدات الحكومية بتنفيذ الموازنة العامة على وفق ما جاء في قانون الموازنة العامة السنوي وتعليمات تنفيذ الموازنة، مع تجاهل النجاح او الاخفاق في اداء الخدمات العامة او مدى تحقيق البرامج والانشطة لأهدافها .

استناداً لما تقدم يمكن القول ان انجاز المراحل الاربع لدورة الموازنة العامة في العراق ضمن مدد زمنية مختلفة يترتب عليها تكبد الدولة تكاليف كبيرة الا ان المنافع المتحققة منها ستفوق هذه التكاليف اذا ما تم الاخذ بنظر العناية المتطلبات المستقبلية الموقعة خلال السنة القادمة والاستعداد المسبق لها وكذلك معرفة الإيرادات العامة التي ستحصل والنفقات العامة التي ستنفق ومن ثم الحفاظ على المال العام واستغلاله بالشكل الصحيح وبما يتوافق مع التشريعات النافذة مع التشريعات المتعلقة بالموازنة.

المطلب الثاني: تحليل فقرة الفائض والعجز للموازنة العامة للمدة (2004-2020)

تعد مرحلة ما بعد 2003 مرحلة جديدة إذ تم رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق، وشهدت العوائد النفطية زيادة ملحوظة، الامر الي نتج عنه زيادة الإيرادات العامة في الوقت ذاته ارتفع الانفاق العام بمديات كبيرة تفوق الإيرادات العامة، لذا فان بنود الموازنة الاتحادية المنشورة في جريدة الوقائع العراقية تشير الى وجود عجز متوقع خلال المدة قيد البحث، اذ ان الاسهاب والاسراف في تقدير الانفاق العام كان سببا في هذر الاموال العامة، وبالتالي فان اعتماد موازنة البنود بشكلها الحالي يشجع على الفساد المالي والاداري اذ ان تقدير النفقات يعطي غطاء شرعي للوزرات والهيئات بصرف المبلغ بعد التصويت على بنود الموازنة من قبل السلطة التشريعية، لذا فان اقتراح تطبيق الموازنة سيبيح امكانية اكبر للاجهزة الرقابية التدقيق والمتابعة فضلا عن ذلك ايقاف التخصيصات او تخفيضها نحو المشاريع المتلكئة والفاشلة، ولمزيد من التعرف على حركة تطور العجز المالي للموازنة الاتحادية نستعين ببيانات الجدول (10)

إذ شهدت بنود الموازنة الاتحادية عجزاً دائماً خلال المدة قيد البحث اب بلغ اجمالي العجز (7.023) ترليون دينار عراقي عام 2005، ليرتفع عام 2006 الى (5.571) ترليون دينار، شهدت اسعار النفط الخام ارتفاعاً كبيراً لاسيما عام 2013، فقد بنيت الموازنة إيراداتها على اساس سعر البرميل الواحد (90) دولار والفعلي تجاوز (120%)، وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط وتصدير العراق (2.900) مليون برميل يوميا الا ان العجز المخطط ارتفع معها

الى (19,127) ترليون دينار، وفي العام 2015 تراجعت اسعار النفط فقد بنيت الموازنة على اساس (56) دولار للبرميل الواحد بأجمالي تصدير بلغ (3.300) مليون برميل يوميا وبعجز بلغ (25.414) ترليون دينار عراقي، وخلال السنوات اللاحقة بنيت الموازنة على عجز دائم بسبب الاسراف في الانفاق غير المبرر نتيجة الفساد المالي والاداري وضياع خطط التنمية فقد اضاع العراق عقديين كاملين من التنمية الاقتصادية، وفي عام 2021 بلغ اجمالي العجز (21.684) ترليون دينار عراقي على اساس سعر برميل النفط (58.8) دولار للبرميل الواحد وباجمالي تصدير (3.400) مليون برميل يوميا

جدول (10) الإيرادات والنفقات والعجز للموازنة الاتحادية في لعراق للمدة (2004-2020) (القيم ترليون دينار)

السنة	الإيرادات المتوقعة	اجمالي الانفاق	العجز والفائض
2004	-	-	-
2005	28.958	35.981	-7.023
2006	45.392	50.963	-5.571
2007	42.064	51.727	-9.662
2008	50.775	59.861	-9.086
2009	50.408	69.165	-18.757
2010	61.735	84.657	-22.922
2011	80.984	96.711	-15.727
2012	102.326	117.122	-14.792
2013	119.296	138.424	-19.127
2014	139.640	163.416	-23.775
2015	94.048	119.462	-25.414
2016	81.700	109.895	-24.194
2017	79.011	100.671	-21.659
2018	91.642	104.158	-12.514
2019	105.569	133.107	-27.537

المصدر: مسودة الموازنات العامة الاتحادية، جريدة الوقائع العراقية، موقع وزارة المالية العراقية على الرابط:

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/federalbudgetlaw.aspx>

الملاحظ مما تقدم استمرار العجز المخطط في ظل تفوق النفقات العامة دون ايجاد الحلول المناسبة فالاقتصاد العراقي اصبح رهينة لتقلبات اسواق النفط العالمية دون ان يكون هناك خطط تنموية لتنوع الاقتصاد وايجاد منافذ جديدة للإيرادات*.

اولاً: التحديات التي تواجهها الموازنة العامة في العراق

تواجه عملية تنفيذ برامج الموازنة العامة عدد من التحديات من أهمها: (علي،-2016:38)
(40)

1- ضخامة المبالغ المطلوبة لإعادة بناء البنية التحتية ، التي تتراوح بين 16 بليون دولار الى 55 بليون دولار حسب تقديرات البنك الدولي، ويبقى المبلغ رهن المعايير التي سوف تعتمد في اعادة البنية التحتية الاساسية للبلاد.

2- استمرار حالة عدم الاستقرار الامني، وما تتركه من اثار خطيرة على تعطيل عملية اعادة الاعمار والمباشرة بتنفيذ الاهداف التي اقرتها الموازنة.

3- الحاجة الملحة لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي، وفي مقدمتها الالغاء التدريجي للدعم الحكومي وبخاصة دعم اسعار المشتقات النفطية، الذي يستحوذ مع البطاقة التموينية على نسبة عالية من الانفاق العام. ولم يطرأ تحسن كبير على عملية نشر هذه البيانات عن حالة الاقتصاد العراقي مقارنة بالوضع الذي كان سائدا في ظل النظام السابق ، فما زال كثير من تلك البيانات طي السرية والكتمان ربما بسبب حالة عدم الاستقرار الامني.

4- نقص المعلومات عن اصول الشركات المملوكة من الدولة وعن المسؤوليات التي تتخذها هذه الشركات وعن المنتجات او الخدمات التي تقدمها للحكومة او للجمهور. لذلك على الميزانيات المستقبلية للعراق ان تتضمن تقارير سنوية عن اصول تلك الشركات وطبيعة نشاطاتها.

*لمزيد من الاطلاع مراجعة مسودة الموازنات الاتحادية على موقع وزارة المالية حسب الرابط التالي

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/federalbudgetlaw.aspx>

5- توزيع الانفاق الاستثماري الاداري والاقتصادي، على الاقاليم او محافظات القطر غير مبني على اسس علمية، ولا يسند الى توجهات او دراسات او احصاءات جغرافية اقتصادية وبشرية). فالموازنة العامة للدولة لم يستخدم فيها حتى الان التبويب الجغرافي، ناهيك عن انعدام الدراسات التي تبين اثارها على سكان الريف والحضر من اذ الاسهام في مواردها او الافادة من ثمارها. واذا كان ذلك جائزا في الماضي، فهو غير جائز في الوقت الحاضر، في عصر المعلوماتية وتطور برامج الحاسب ، بعد ان اصبح من السهل اجراء جميع التبويات والتصانيف المطلوبة للموازنة.

6- ضعف الكفاءة الفنية لمؤسسات التدقيق والمحاسبة والاجهزة الضريبية في العراق.

7- لم تصمم الموازنات المنفذة خلال المدة (2004-2015) على اسس ترقى الى المعايير الدولية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي المتعلقة بشفافية الموازنة ، ويحددها الصندوق بأربعة مجالات اساسية وهي وضوح الادوار والمسؤوليات، توفر المعلومات للجماهير، تحضير منفتح للموازنة وتطبيق منفتح لها وضمانات النزاهة. ويقدم الصندوق تحديدات مفصلة لكل مجال من هذه المجالات.

8- مشكلة البطالة التي تتجاوز نسبتها (20%) حسب الاحصاءات الرسمية.

9- التوترات الاجتماعية التي رافقت تنفيذ برامج تحرير الاسعار لاسيما بعد رفع اسعار المشتقات النفطية والتوترات الاخرى التي يمكن ان تحدث مستقبلا.

10- الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة.

11- ضعف قدرة الدولة على تنويع مصادر إيراداتها وزيادتها.

ثانياً: معالجة الموازنة العامة في العراق

1. تعزيز إيرادات الضريبة على المستوى الوطني والمحلي: (توسيع قاعدة الضريبة - تنويع الضرائب - فرض ضرائب محلية / حسب المحافظة لتقليل الاعتماد على موازنات الحكومة المركزية - تطوير كفاءة الجهاز الضريبي وتحصيل الرسوم).
2. وضع سياسات تسعير عادلة وتحصيل فعال لخدمات (الماء، الكهرباء، الهاتف).
3. تحديث الادارة المالية العامة في مجالات اعداد الموازنة والتنفيذ والتقارير المالية لتحسين مستوى الاداء مع اصلاح اطار العمل المحاسبي الرقابي: (اتباع التقييم الوظيفي للموازنة - تثبت سقف موازنة قطاعية الى الاولويات - دمج النشاطات والمشاريع الممولة من

المانحين في الموازنة العامة - تحسين اجراءات ادارة النقد مع متابعة نقدية للأرصدة العاطلة في الحسابات المصرفية للوحدات المنفقة).

وهناك بعض الحلول الاقتصادية الممكنة للموازنة على وفق الاتي:

أ- تأسيس المجلس الاعلى للنفط ومنح الصلاحيات المالية والادارية والتعاقدية لتطوير الحقول وتعزيز وزيادة الانتاج.

ب- تأسيس صندوق نفطي كأداة استثمارية وكحل لاستعادة التوازن المالي وإدارة مجلس مشترك.

ت- الاستمرار بتحسين المناخ الاستثماري وتنمية القطاع الخاص وما تستلزمه المهمة من اصلاحات تشريعية وادارية

ث- المبادرة بإنشاء شركات استثمارية مساهمة عامة تشترك فيها الحكومة بنسبة معينة تمتص الفائض من الموارد البشرية في اجهزة وشركات الدولة لرفد الموازنة العامة مستقبلا (الاستقطاعات الضريبية).

ج- الاسراع بتقرير مصير شركات التمويل الذاتي وايفاف الدعم المالي من خلال الموازنة العامة.

ح- اصلاح وتعزيز اداء نظام الخدمة المدنية واصدار قانوني الخدمة المدنية ومجلس الخدمة الاتحادي.

خ- تعديل الدستور وقانون الادارة المالية لتحسين سياسة الموازنة وتأسيس قاعدة ضريبية وموازنات محلية فرعية. (استعادة الثقة في الاقتصاد والادارة العراقية - الاستمرار بتعزيز الامن والاستقرار - الاستمرار بجهود المصالحة - بناء مناخ استثماري محفز).

د- دعم وتعزيز جهود مكافحة الفساد وتشريع قانون مكافحة الفساد واعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ذ- تفعيل دور البرلمان في الاشراف والرقابة على الموازنة والاستفادة من التقارير والبيانات المالية.

ر- تحديد هيكلية وسياقات وضع ومتابعة الاستراتيجية الوطنية وتحديد الاولويات (ميرزا، 20:2013).

المطلب الثالث: لموازنة الصفرية كبديل عن موازنة البنود

تنطلق فكرة الموازنة الصفرية من مبدأ وجوب إجراء المراجعة وتقييم شاملين لجميع البرامج والمشاريع التي تنفذها الأجهزة الحكومية، وتتطلب أن يقدم المدير الإداري المبررات، والدراسات التي تدعم برامجها القديمة وكأنها برامج جديدة، مبتدئاً من نقطة الصفر. (عصفور، 2008:252)

وفي عام 1967 عرف مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الدنمارك على أنها " أسلوب يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في بداية السنة المالية مع الأخذ في نظر الاعتبار أكثر الطرق كفاءة وفاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة. (حمة، لطيف، 2012:36) ولا يعني الأساس الصفري انه عند أعداد الموازنة سوف تبدأ من الصفر وإنما يقصد به التخطيط الدقيق والمنظم لكل عمل أداري وذلك يتطلب إعادة النظر بجميع المشاريع التي تنفذ لأجراء عملية استبعاد أو إضافة إلى تلك البرامج والمشاريع سواء كانت جديدة ام برامج ومشاريع قائمة من قبل، وفي ضوء الموازنة الصفرية فان المشاريع والبرامج لا يعاد تقييمها عن طريق الكلف فحسب بل أيضاً" عن طريق كفاءتها وفعاليتها ومدى صلتها بالأهداف طويلة الأجل المتوقعة فهذه الموازنة تعمل على تحقيق كل من الفعالية والكفاءة.

أولاً: مزايا وعيوب تطبيق الموازنة الصفرية

- مزايا الموازنة الصفرية، وتتمثل بالآتي: (الجنابي، 2007:306)

1. تساوي بين البرامج الجديدة والقديمة من حيث التقييم والتمويل.
2. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الأجهزة الحكومية بشكل عام وتحقيق الأهداف المحددة وتنمية المهارات البشرية، وتبادل الآراء بين الأفراد .
3. توزيع الموارد بحسب الأسبقية والأهمية .
4. تستطيع الربط بين التكاليف والعوائد لكل برنامج ونشاط مما يساعد على التقسيم الدقيق لها.
5. زيادة الرقابة والاشراف على صرف الاموال وتنفيذها وايقاف تخصيصات المؤسسات المتكئة والغير منتجة.

- عيوب الموازنة الصفرية، وتتمثل بالآتي: (الخطيب وآخرون، 2003:60)
- 1- عدم جدية أسلوب المشاركة لعدم توفر البيانات الكافية والمعايير الضرورية عن البرامج الحكومية .
 - 2- عدم الرغبة في التعاون والتضارب بين الوحدات القرارية، لصعوبة اخضاع بعض البرامج لمتطلبات الموازنة الصفرية لأنها ذات طابع اجتماعي وتخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية.
 - 3- صعوبة توفير عدد كبير من المدراء الأكفاء الذين لا يترددون في اتخاذ القرارات المهمة ولديهم القدرة على تسليط الضوء على الأنشطة الأساسية في دوائرهم .
 - 4- زيادة الوقت المصروف والعبء المبذول في الأعوام الأولى لأعداد الموازنة ، مقارنة مع ما يبذل في السنتين التي تم فيها تطبيق الموازنة التقليدية .

ثانياً: معوقات تطبيق الموازنة الصفرية في العراق

وتشمل المعوقات التالية: (هادي، 2014:188)

1- المعوقات الادارية

- أ- صعوبة تطبيقها في المرافق العامة من خلال جمع المعلومات والتحليل والتخطيط والمراقبة وعدم دقة الاقتراحات التي تضعها الادارة لأعداد الموازنة.
- ب- المتغيرات التي تعتمدها الادارة على الاقتراحات لوحدة القرار مما يسبب ارباكاً في فروض التخطيط والتنسيق بين الانشطة المختلفة.
- ت- يصاحب تطبيق الموازنة الصفرية تعقيدات وتكاليف عالية تؤدي الى العزوف عن تطبيقها مجدداً وفي مرافق اخرى كما ان ذلك يؤثر على النظرة الايجابية لها فتصبح اداة سلبية تؤدي الى العزوف عن تطبيقها.
- ث- ان تطبيق الموازنة الصفرية يحتاج الى خبرات وكفاءات عالية سواء كان ذلك للقيادات العليا متخذة القرار او للقيادات الدنيا الى تتولى تطبيقها.
- ج- ان اعداد الموازنة الصفرية يحتاج الى وقت طويل لا سيما في السنة الاولى اذ ان الموازنة التقليدية لا تحتاج الى الوقت في الاعداد.

2- المعوقات القانونية

- أ- عدم وجود تشريع خاص بالموازنة الصفرية على الرغم من اختلاف طريقة اصدارها ومراحلها ومقوماتها التي تختلف عن انواع الموازنات الاخرى إذ ان عدم وجود تشريع خاص بها من شأنه ان يعطل اصدار الموازنة.
- ب- عدم وجود التعليمات المالية اللازمة لتنفيذ الموازنة الصفرية اذ تنفيذ الموازنة الصفرية يحتاج الى التعليمات اللازمة لذلك.
- ت- عدم تحديد المرافق العامة والمنشآت العامة التي سوف يتم تطبيق الموازنة الصفرية وفق نظام قانوني خاص بها.

3- المعوقات المتعلقة بالصياغة والترتيب

بالنظر الى الحجم المناسب للمجموعات الخاصة بالقرار الذي يفرضه متطلبات التحليل اللازم ينتج لدى المنشأة عدد كبير من مجموعات القرار التي يجب ترتيبها، وتتمو مشكلة هذا الكم الهائل من مجموعات القرار بدرجة كبيرة كلما كبر حجم المنشأة، وتصبح مشكلة الترتيب اكثر صعوبة خصوصاً امام الادارة العليا، والتي تقوم بأجراء راسة لعلمية الترتيب لمجموعات القرار من ادارات المنشأة المختلفة وتتمثل الصعوبات بالآتي:

- أ- صعوبة تحديد التكلفة والعائد في بعض الحالات.
- ب- تقييم الوظائف او المهام غير المتشابهة.
- ت- يواجه المديرين صعوبة في تحديد الأنشطة.
- ث- تحديد الطرف الذي سيقوم بعملية الترتيب.

ثالثاً: مقومات نجاح الموازنة الصفرية في العراق

وتشمل المقومات التالية: (عبد، 8:2007)

1- المقومات الادارية

- أ- دراسة الاوضاع الادارية والمالية للمرافق العامة وذلك من خلال الدراسة المتقنة للشركات العامة والوزارات وبيان هيكلها والاسلوب الذي تتبته في ادارة المرافق الخاص لها وامكانية تقليص النفقات والغاء بعض الأنشطة الغير ضرورية.

ب- تحديد الاهداف ذات الامد الطويل: ان الموازنة الصفرية تقوم على اساس الاهداف الطويلة الامد الى ان يوازي انواع الموازنات الاخرى وقد تكون اقل نفقات وجهد في المستقبل.

ت- الايجابية والتقييم المالي للموازنة الصفرية: ويعني التعامل بإيجابية مع الاساس الصفري سواء كان ذلك من المديرين والقيادات العليا او الموظفين الوسيطين والعاملين على وحدات القرار في الموازنة الصفرية.

2- النظام المتكامل للمعلومات والبيانات

أ- تهيئة الموظفين العاملين ذي القدرة والكفاءة من خلال التدريب الجيد والدورات المكثفة من خلال اعداد برنامج تدريبي دقيق وشامل وتقييم كفاءة المساعدات والتسهيلات التي يحتاجها المتدربين للوصول الى اعلى مراحل الادارة العلمية في ادارة الموازنة الصفرية.

ب- النظام المتكامل للمعلومات والبيانات اذ لا بد من توفير بيانات متكاملة عن مصروفات التشغيل والمصروفات الادارية والنظم المحاسبية ونظم التخطيط والرقابة المالية كما ممن من قياس الاداء بطريقة سليمة واتخاذ القرارات الصائبة.

ت- التقييم الدوري لمراحل الانجاز لابد من اجراء تقييم دوري والذي من خلاله يتم معرفة الصعوبات والمعوقات ومناطق الضعف والقوة وذلك لغرض تجاوزها وهل يتم الاستقرار على نفس الخطوات ام يتم تبديلها الى اجراءات وخطوات اخرى وصولا الى التقييم النهائي للموازنة الصفرية.

مما سبق يتضح ان الموازنة الصفرية اداة للتخطيط, تطبق تحليل الكلفة والمنفعة للبرامج والوظائف لتحسين تخصيص الموارد في الوحدة الاقتصادية, ويخصص التمويل بناء على ضرورة وكفاءة البرامج على عكس موازنة البنود اذ لا يوجد عنصر يخصص تلقائيا في الموازنة اللاحقة, بل يجري تجميع واعادة تقييم التكاليف ومستوى الخدمات والبرامج واختيار البرامج الاكثر كفاءة.



الفصل الثالث

تحليل وتقدير العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)



المبحث الأول: التأسيس النظري للنماذج المعتمدة في التحليل

المبحث الثاني: توصيف المتغيرات وتحليل اختبار السكون

المبحث الثالث: تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام ARDL

تمهيد

ان اختبار التنوع الاقتصادي ليس له قواعد ثابتة، وإنما تتنوع النماذج القياسية وطرق اختبارها، فضلاً عن اختلاف المتغيرات المستخدمة ونوعيتها (اسمية، حقيقية، ونسبية)، ان الغرض من الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، هو قياس تأثير كل متغير وفهم المتغيرات التي لها اكبر تأثير على المتغير التابع، و تمثلت هذه الأساليب نماذج الانحدار الخطي، و تحليل اختبار السلاسل الزمنية مثل اختبار الاستقرارية (السكون) والتعرف على خصائصها في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، ومن اجل التطلع الى رؤية مستقبلية تحقق متطلبات التنوع الاقتصادي للايرادات في العراق من خلال الخطط التنموية الصحيحة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المبحث الأول: التأسيس النظري للنماذج المعتمدة في التحليل

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة (السكون) للسلاسل الزمنية

أولاً: جذر الوحدة، المفهوم وطرق القياس

يرجع الفضل في إضافة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي الى العالمين السويديين (انجل ونيوبولند)، اذ ان اعداد النماذج القياسية، يتطلب معرفة سكون السلسلة الزمنية Stationary، ففي حالة انعدام وجود خاصية السكون للسلسلة الزمنية المستخدمة فإن ذلك يؤدي الى ما يعرف بالانحدار الزائف Spurious Regression، والمقصود به عدم وجود اتجاه عام للسلسلة (ارتفاعاً وانخفاضاً) في مسارها الزمني، أي ان خصائصها ثابتة لا تتغير عبر الزمن مما يجعل بيانات السلسلة الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي بمعزل عن الزمن (Adkins&Carter,2011:391).

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتبة ترتيباً زمنياً، اذ تتناسب كل مدة زمنية مع قيمة المؤشر، ويطلق عليها اسم مستوى السلسلة، أي انها مجموعة من المعطيات تكون ممثلة عبر الزمن باتجاه تصاعدي (David&Michaud,1989:22)، كما ان تحليل الاستقرارية للسلاسل الزمنية يساهم في الحصول على طرق وأساليب اكثر دقة يمكن من خلالها التنبؤ والحصول على نتائج تساعد في إيجاد تحليل سليم للمتغيرات الاقتصادية وبالتالي الوصول الى اتخاذ القرار الصائب (Helmut,2004:11)، ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من استيفاء الشروط الاتية:

1- ثبات الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية

$$[E(Y_t) = U] \dots(1)$$

ان ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحا في جميع السلاسل الزمنية، لا سيما اذا كان الاتجاه العام هو المميز لقيم السلسلة الزمنية، فلو كان هنالك اتجاه عام تصاعدي او تنازلي في بيانات السلسلة الزمنية، فلا يمكن التنبؤ بقيمه الوسط الحسابي، والسبب في ذلك لأنه يتم استخدام قيمة واحدة مثلاً قيمة (\bar{X}, \bar{Y}) للتمثيل عن قيم جميع سلاسل الزمنية، بغض النظر عن ما اذا كانت هذه القيم منخفضة عند بداية السلسلة او في نهايتها، والعكس صحيح، فان الاعتماد على

قيمة الوسط الحسابي سيجعل القيمة اعلى من القيمة الفعلية في حالة الاتجاه العام المتناقص، ويسجل قيم اقل من القيمة الفعلية في حاله الاتجاه العام المتزايد.

2- ثبات التباين للسلسلة الزمنية

$$Var(Y_t) = E[Y_t - U]^2 = \delta^2 \dots \dots (2)$$

يعبر ثبات التباين للسلسلة الزمنية عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي، الذي يعد ثابتاً، كما انه يعبر عن درجه عدم التأكد واليقين بالتنبؤ، فاذا كان مختلفاً عن مجموع قيم السلسلة الزمنية نفسها، فان ذلك يجعل متوسط القيم ذات التنبؤ الاعلى أضعف من متوسط القيم ذات التنبؤ الأقل، وذلك لان درجة عدم التأكد في الحالة الاولى هي أكبر من الحالة الثانية والعكس بالعكس (عبد، 2017: 396-397).

3- التباين المشترك (Covariance): يتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما يكون التباين المشترك بين قيمتين بنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية، (K) بين القيمتين (Y_t) ، (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات.

$$COV(Y_t Y_{t-k}) = \sum(Y_t - U)(Y_{t-k} - k) = y \dots \dots (3)$$

عندما لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة ودقيقة، يعود السبب في ذلك الى عدم توافر صفة السكون في السلاسل الزمنية، لان البيانات غالباً ما يكون لها اتجاه زمني يعكس حقيقة ظروف معينه تؤثر على المتغيرات وتجعلها تسير في نفس الاتجاه (Gujarati, D. N, 2004: 451).

ثانياً: طرق قياس استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية

1- الرسم البياني

يعد الرسم البياني اول وابسط اختبار استباقي، إذا يتم من خلاله معرفة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، من خلال النظر الى الشكل البياني تسهل عملية التعرف فيما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة ام لا؟ إذا يمكن ملاحظة وجود اتجاه عام تصاعدي او تنازلي، وبالتالي هي الصفة الغالبة لمعظم المتغيرات الاقتصادية مما يشير الى عدم ثبات متوسطات المشاهدات الجزئية ومن ثم عدم ثبات المتوسط بشكل عام اضافه الى ذلك ابتعاد المشاهدات عن وسطها الحسابي وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية (عذافة، 2018: 152).

2- اختبارات جذر الوحدة للسكون The Unit Root of Stationary

يعود عدم استقرارية او سكون بيانات السلاسل الزمنية غالباً الى وجود جذر وحده في قيم السلاسل، ولفهم مدى سكون هذه السلاسل من عدمه لكل متغير في الأنموذج لابد من اجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، تعد تلك الاختبارات ضرورية للتحقق من خصائص السلاسل الزمنية لكل متغير في مده زمنية معينة والتأكد من سكونها واستقرارها (G.S. (Maddala,1998:100-101)، وبشكل عام فان السلاسل تعاني صفتين الاولى الاتجاه الزمني trend الناتج عن تأثير بعض المتغيرات على القيم كالتضخم والكساد ومؤثرات اخرى كثيرة وهذه الحالة لها مقاييس عدة منها اختبار Dickey-Fuller واختبار Phillips-perron وحسب عدد المشاهدات اذا يجري تطبيق الاختبار الاول فيما لو كانت المشاهدات كبيرة في حين يتعامل الاختبار الثاني مع المشاهدات الصغيرة ، والصفة الثانية الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية اي تأثير القيم السابقة على القيم اللاحقة وللكشف عن هذه الحالة نستعين باختبار correlogram، وحسب الآتي :

أ- اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) 1981

يعد هذا الاختبار أحد أشهر اختبارات جذر الوحدة ولأكثرها استخداما في السلاسل الزمنية (Arltova&Fedorova,2016:49) تم تطوير هذا الاختبار من قبل العالمان Dickey & Fuller عام 1979 تجنباً لمشكلة الارتباط الذاتي في نطاق الاخطاء العشوائية التي عانى منها الاختبار البسيط عند عدم وجود سكون في بيانات السلسلة الزمنية عند المستوى Level، ويعتمد الاختبار على ثلاثة عناصر وهي (صياغة الأنموذج، مستوى المعنوية، حجم العينة)، (W.Enders,1995:221).

يستند اختبار Augmented Dickey-Fuller بشكل أساس على صيغ المعادلات

التالية: (Dickey.D& Fuller.W, 1981: 1057-1070):

- الصيغة الأولى: لا تحتوي على حد ثابت، ولا تحتوي اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k b_j \Delta Y_{t-1} + Y_{t-j} + V_t \dots \dots (4)$$

- الصيغة الثانية: تحتوي على حد ثابت، ولا تحتوي على اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k b_j \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots \dots (5)$$

- الصيغة الثالثة: تحتوي على حد ثابت، وتحتوي على اتجاه عام

$$\Delta Y_t = A_0 + bt + A_2 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k b_j \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \dots (6)$$

اذ ان:

(Y) السلسلة المختارة

(Δ) الفروق الأولى للسلسلة

(V_t) حد الخطأ العشوائي

بعد اجراء اختبار Augmented Dickey–Fuller يتم اختبار الفرضيات التالية:

1- فرضية العدم ($H_0: A = 0$), الدالة على عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير, أي انها تحتوي على جذر الوحدة.

2- الفرضية البديلة ($H_0: A > 1$), التي تدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير, أي انها لا تحتوي على جذر الوحدة، من خلال مقارنة اختبار t لجدول توزيع Dickey–Fuller، فاذا:

1- كانت قيمة (t) المحسوبة > (t) القيمة الجدولية، تُرفض فرضية العدم، وتُقبل الفرضية البديلة، أي ان السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة).

2- كانت قيمة (t) المحسوبة < (t) القيمة الجدولية، تُقبل فرضية العدم، أي ان السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة).

لذلك، إذا كانت السلسلة الزمنية الاصلية مستقرة يقال انها مستقرة من الرتبة صفر، اما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول فتكون سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، وفي حال استقرت السلسلة الزمنية عند الفرق الثاني فأنها تكون مستقرة من الدرجة الثانية (كاظم واخرون، 2018:55).

ب- اختبار فليبس بيرون 1988 Philips–Perron Test (P–P)

يستند اختبار Philips–Perron في تقديره على نفس المعادلات المذكورة أعلاه، ألا إنه يختلف عن اختبار Augmented Dickey–Fuller (ADF) في التعامل مع وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، لأنه يؤدي عملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (t) لمعلمة المتغير التابع

المتباطى، بينما يعالج اختبار (ADF) مشكله الارتباط الذاتي، بطريقه تصحيح معلمية، عن طريق اضافة حدود الفرق المتباطى للمتغير على يمين المعادلة (خلف، 85-84:2015)، وعليه يعد (p-p) الاختبار الأكثر دقة من اختبار (ADF) في العينات صغيرة الحجم، كما انه يفضل الاعتماد على نتائج (p-p) في حالة تضارب او عدم مطابقة نتائج الاختبارين (Hallam.D&Zanoil.R,1993:160).

وبشكل أساس يعتمد اختبار (P-P) على المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = U_1 + pY_{t-1} + e_t \dots \dots (7)$$

يمثل اختبار (p-p) اختبار (ADF) من حيث الفرضيتين (العدم، البديلة)، فضلاً عن استخدام القيم الحرجة (critical value) نفسها في كلا الاختبارين (داغر، 2017:188).

ثالثاً: الأشكال الدالية لنماذج الانحدار Functional Forms of Regression Models

ان نماذج الانحدار الخطية الأكثر استخداماً يمكن ان تكون غير خطية في المتغيرات، ولكن خطية في المعامل، ولجعل هذه النماذج خطية في المتغيرات يتم استخدام التحويلات المناسبة، ومن نماذج للانحدار هذه النماذج الآتية:

- 1- الأنموذج الخطي - اللوغاريتمي.
- 2- النماذج شبه اللوغاريتمية.
- 3- نماذج المقلوب.
- 4- نماذج مقلوب اللوغاريتم.

وبالتحديد سيتم التطرق لأنموذج الانحدار الخطي - الدالة اللوغاريتمية (Logarithmic function) كونها المستخدمة في الأنموذج القياسي الخاص بالدراسة: (Gujaratr,2015:225) ان الصيغ غير الخطية في الاقتصاد القياسي متعددة، ويمكن دائماً استحداث صيغ جديدة، من بعض الصيغ الغير خطية يمكن الوصول الى صيغة خطية ملائمة، كما في المعادلات التالية: (علوش، 2015)

$$Y_i = A + BX_i^2 + U_i \dots \dots \dots (8)$$

$$Y_i^2 = C + D \left(\frac{1}{X} \right) U_i \dots \dots \dots (9)$$

$$Y_i = FX_i^M U_i \dots \dots \dots (10)$$

أذ أن كل من (A,B,C,D,F) تمثل ثوابت تقدر قيمتها في النموذج المعني, اذ تشير هذه الصيغ الى وجود علاقة غير خطية بين المتغير (Y) والمتغير التفسيري (X) في الثلاث صيغ أعلاه, ومع ذلك يلاحظ ان إعادة تعريف المتغير (X^2) في الأنموذج (8), كأن نضع ($X^2=W$) يحول المعادلة الاصلية غير الخطية الى علاقة خطية وهو المطلوب فتصبح صيغة المعادلة:

$$Y = A + BW_i + U_i$$

وان استخدام التحويلة الرياضية اللوغاريتمية يحول المعادلة ذات الرقم (10) الى علاقة خطية كذلك:

$$\log Y_i = \log F + m \log X + \log U_i$$

أما فيما يتعلق بالأسس التي يتم فيها إختيار صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها:
 أ - ان تكون الصيغة الرياضية منسجمة مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة, فأن هذه النظرية غالباً ما تساعد في اختيار المتغيرات التي تدخل في المعادلة, فضلاً عن انها تساعد في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع بصورة منفردة.

ب - مراعاة المعادلة التي تعكسها المشاهدات الإحصائية, حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة, إذ قد ترجح هذه المعادلة صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً.

ت - ان تكون المعادلات المختارة تتميز بالبساطة التي تتجلى في اختيار أبسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة, أي بالإمكان التخلي عن اختيار معادلة من الدرجة الثانية إذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض, وكذلك تجنب اختيار معادلة من الدرجة الثالثة إذا كانت المعادلة من الدرجة الثانية ملائمة.

المطلب الثاني: التأسيس النظري لأنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

اولاً: أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المفهوم)

يعد هذا النموذج احد نماذج التنبؤ، فقد ظهرت الحاجة الى استخدامه بسبب محدودية استخدام نماذج التكامل المشترك, لان نماذج اختبارات التكامل المشترك التي تستند على اعمال Engle and Granger (1987)، Johansen (1988)، Johansen and Juselius (1990), تشترط ان تكون المتغيرات المستخدمة في معادلة التكامل من الدرجة نفسها, أي ان هذه الاختبارات لن تكون مجدية في حالة وجود بعض المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر (0) او متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) او من الأسباب قادت كل من Pesaran

(1999) and Shin و (2001) Pesaran et al الى ادخال نماذج (ARDL), في هذه النماذج اذ تم دمج كل من نماذج الانحدار الذاتي, Autoregressive model, ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed Lag Model (العشعوش, 2018:29), و يستخدم أنموذج (ARDL) في العديد من الدراسات القياسية التي تهدف الى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات, كما يمكن ان يستخدم في حالة السلاسل الزمنية القصيرة, كما يمكن بهذا الاختبار الحصول على تقديرات المدى القصير والمدى البعيد في آن واحد, لكن يشترط في الأنموذج عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية اي ممكن ان يطبق النموذج فيما لو كانت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية مستقرة عن المستوى والفرق الاول, يشار الى أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ $ARDL(p, q_1, q_2)$, اذا ان (p) تشير الى فترات ابطاء المتغير التابع, و (q_1) , (q_2) تشير الى فترات ابطاء المتغيرات المستقلة, (Pesaran, M. H., 326-289) Shin, Y., & Smith, R. J, 2001: وتكتب معادلة (ARDL) بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p Y_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (11)$$

ثانياً: مميزات أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يتميز أنموذج (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة: (Narayan, P. 2005: 1979-1990)

- 1- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة $I(0)$ او متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ او متكاملة من درجات مختلفة, اي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة, او ليست موحد له لكل المتغيرات محل الدراسة.
- 2- نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة ما إذا كانت حجم العينة أي عدد المشاهدات صغيراً, وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- 3- ان استخدامه يساعد على تقدير مكونات الاجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين.

ثالثاً: شروط تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

قبل تطبيق أنموذج (ARDL) لابد من تحقق الشروط التالية (Battal,2020:2):

- 1- يجب ان تزيد المشاهدات على 30 مشاهدة .
- 2- اجراء اختبار الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية, ومن الممكن ان تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى $I(0)$, او عند الفرق الاول $I(1)$ او خليط بينهما.
- 3- ينبغي ان يكون حجم العينة بحدود 30 مشاهدة, وذلك لان أنموذج (ARDL), يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة, وهذا يعني تقليل درجة حرية الأنموذج.
- 4- ان يكون معامل تصحيح الخطأ في أنموذج (ARDL) القصير الاجل سالب ومعنوي ECM, بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بواسطة اختبار الحدود.
- 5- تحديد فترات الابطاء باستخدام معايير تحدد رتبة الأنموذج منها AIC وغيره, واعتماد القيمة الأقل في تحديد اختيار الأنموذج المناسب.
- 6- اجراء الاختبارات القياسية للتأكد من سلامة الأنموذج, مثل اختبار LM الارتباط الذاتي, اختبار عدم ثبات التجانس للتباين, واختبار استقرارية الدالة.

رابعاً: مراحل استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

- 1- يتم في المرحلة الأولى اختبار التكامل المشترك, وذلك في إطار UECM الذي يأخذ الصيغة التالية بافتراض العلاقة بين (Y) المتغير التابع, (X) المتغيرات المستقلة:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t \dots \dots \dots (12)$$

أذ ان:

(λ_1, λ_2) : تعبر عن معاملات العلاقة طويلة الاجل (Long- run Relationship).

(β, θ) : تعبر عن معاملات العلاقة قصيرة الاجل (short- run Relationship).

(Δ) : يشير الرمز الى الفروق الأولى للمتغيرات.

(m, n) : تمثل فترات الابطاء الزمني lags للمتغيرات, * ومن الجدير بالإشارة ليس من الضروري ان تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسه او العدد $(m \neq n)$.

(η): يمثل حد الخطأ العشوائي, الذي له وسط حسابي يساوي صفر, وتبايناً ثابتاً, وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها (Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B,2013:914-921).

2- يتم في المرحلة الثانية التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات بواسطة اختبار الحدود من (Pesaran et al. 2001) الذي يعتمد على اختبار (F) اختبار wald, الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك, للكشف عن وجود العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل, إذ يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (9) من خلال الفروض التالية:

$$\begin{aligned} & - \text{فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك } (H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0) \\ & \text{الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك } (H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0) \end{aligned}$$

وبما ان توزيع اختبار (F) غير معياري والذي يعتمد على :

- 1- فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في (ARDL) متكاملة من $I(0)$, او $I(1)$.
- 2- عدد المتغيرات المستقلة.
- 3- إذا تضمن النموذج (ARDL) على قاطع واتجاه زمني.
- 4- حجم العينة.

يعتمد اختبار الفروض على مقارنة قيمة (F) المحتسبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة (Critical Bounds) المقترحة من (Pesaran et al. 2001) إذ يتكون من حدين:

- قيمة الحد الأدنى (Lower Critical Bound, LCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$.
- قيمة الحد الأعلى (Upper Critical Bound, UCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة الأولى $I(1)$.

فاذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من UCB في هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك).

اما إذا كانت (F) المحتسبة اقل من LCB في هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك).

وفي حالة وقوع (F) المحتسبة بين UCB و LCB تكون في منطقة عدم الحسم.

وإذا أثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل حسب بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (13)$$

أذن:

(ϑ, δ) : تمثل هذه الرموز معاملات المتغيرات.

(q, p) : تشير إلى فترات الإبطاء.

(ε) : يمثل حد الخطأ العشوائي.

تُختبر رتبة الإبطاء في أنموذج (ARDL) حسب معيار Akaike (AIC), او معيار (SBC) Schwarz Bayesian Criterion, قبل ان يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة (OLS), بهدف إلغاء الترابط التسلسلي او الذاتي في الأخطاء العشوائية, ويوصي باختبار فترتي ابطاء كحد اقصى للبيانات السنوية (Pesaran,2009).

3- في المرحلة الثالثة, يمكن استخلاص مواصفات (ARDL) لحركيات المدى القصير عن طريق بناء أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) اذ تأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \vartheta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-1} + \Psi ECT_{t-1} + v_t \dots \dots (11)$$

(ECT_{t-1}) : حد تصحيح الخطأ.

جميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقرب الأنموذج لحالة الاتزان.

(Ψ) : معامل تصحيح الخطأ, الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: توصيف المتغيرات وتحليل اختبار السكون

المطلب الأول: مرحلة توصيف الانموذج واختبار السكون

اولاً: توصيف الأنموذج

تعد هذه المرحلة الخطوة الاولى للخوض في تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات، ففيها يتم اعطاء رمز تعريفي للمتغير وما هو نوعه، لذا وصفت المتغيرات كما في الجدول الاتي:

الجدول (11) توصيف متغيرات الدراسة

رمز المتغير	المتغير باللغة الانكليزية	المتغير باللغة العربية	المتغير
TR	Total revenue	اجمالي الإيرادات	المتغيرات المستقلة
RX	total tax revenue	اجمالي الإيرادات الضريبية	
PP	Border Ports Revenue	إيرادات المنافذ الحدودية	
TS	Tourism sector revenue	نسب إيرادات القطاع السياحي	
AN	Other revenue	الإيرادات الأخرى	
RO	total oil revenue	اجمالي الإيرادات النفطية	
DI	Federal budget deficit	عجز الموازنة الاتحادية	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: اختبار السكون

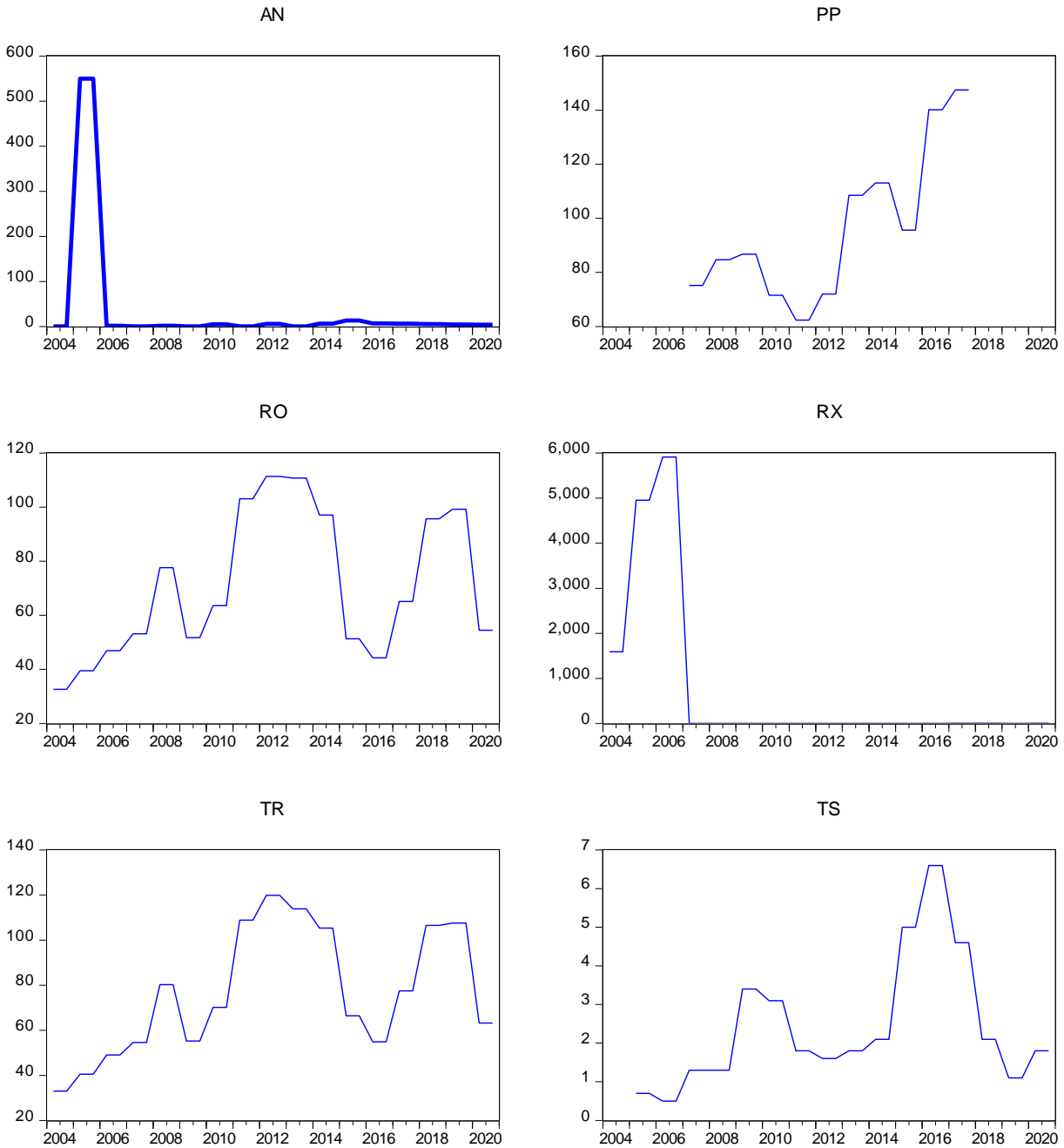
يعد تحليل اختبار سكون قيم السلاسل الزمنية خطوة مهمة، لتلافي ما يسمى الانحدار الزائف، اي التوصل الى قيم غير معنوية لبعض الاختبارات كاختبار R^2 وارتفاع معنوية الاختبارات الأخرى كاختبار F ، ان الغرض الاساس من هذا الاختبار هو معرفة الخصائص الاحصائية للسلسلة الزمنية، هل تعاني من اتجاه زمني (تصاعدي او تنازلي) نتيجة تأثير الازمات والتقلبات وبعض المتغيرات وبالتالي ادت الى سلوك قيم المتغير بالاتجاه ام ان قيم المتغير اتجهها حقيقي، او للكشف فيما اذا كانت القيم السابقة لنفس المتغير تؤثر على القيم اللاحقة، وللتأكد من خلو السلاسل من جذر الوحدة، سنعمد الى اختبار Dickey-Fuller لانه يتعامل مع العينات الطويلة الاجل، و جرى تحويل البيانات الى Semi-Annal، وذلك حسب

شروط انموذج ARDL، ولكن قبل البدء بتحليل استقرارية السلاسل الزمنية سنلجأ الى الخطوة الاولى وهي رسم قيم السلاسل الزمنية وحسب الاتي:

1- الشكل البياني للسلاسل الزمنية:

لمعرفة فيما اذا كانت السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه، تم تغذية البرنامج الاحصائي E-Views10 لتتوصل الى الاتي:

الشكل (9) اتجاه قيم السلاسل الزمنية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

من الشكل أعلاه نلاحظ ان قيم السلاسل الزمنية غير مستقرة لذا للتأكد من استقرارية القيم سنلجأ الى الاختبار الآتي:

2- اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF):

للتأكد من خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد البحث من مشكلة جذر الوحدة، سيتم اللجوء لهذا الاختبار لانه يتعامل مع العينات طويلة الاجل، ومقارنة النتائج المحسوبة مع قيم توزيع جدول ديكي فولر بمقارنة قيم t المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين، فاذا كانت القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة، اما اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيم الجدولية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود جذر وحدة وبالتالي نحكم على عدم استقرارية السلسلة الزمنية، ومن ثم نعيد التحليل بعد اخذ الفرق الاول، وعند عدم استقرارها مرة ثانية يتم اخذ الفرق الثاني، وعند المستويات الثلاثة لكل مرحلة، لذا تم ادخال قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث والتوصل الى النتائج الآتية:

الجدول (12) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
DI	-5.246293	-3.689194	-2.971853	-2.625121				
TR	-5.495999	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	
RX	-5.486376	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	
PP	-4.534317	-3.808546	-3.020686	-2.650413	0.0021		**	
TS	-3.398681	-3.689194	-2.971853	-2.625121	0.0197	*		
AN	-3.379018	-3.646342	-2.954021	-2.615817	0.0191	*		
RO	-5.486424	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

- مستقرة عند المستوى (*)، مستقرة بالفرق الاول (**)

أ- نتائج اختبار استقرارية عجز الموازنة العامة (Di)

دلّت النتائج الموضحة في الجدول (12) على عدم استقرار القيم الخاصة بعجز الموازنة الاتحادية، إذ أنها لم تستقر عند المستوى لذا تم إعادة التحليل والتوصل إلى استقرار القيم بعد أخذ الفرق الأول وبوجود قاطع واتجاه زمني، إذ بلغت القيمة المحسوبة (-5.246293) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (1%) وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة.

ب- نتائج اختبار استقرارية إجمالي الإيرادات (TR)

من نتائج الجدول (12) اتضح أن قيم السلسلة الزمنية غير مستقرة، إذ كانت قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذا تم إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول، لتتوصل إلى خلوها من جذر الوحدة، إذ بلغت القيمة المحسوبة (-5.495999) وهي أصغر من قيمتها الجدولية بدون قطاع زمني عند مستوى معنوية 1% وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرض العدم والحكم بسكون السلسلة.

ت- نتائج اختبار استقرارية إجمالي الإيرادات الضريبية (RX)

دلّت النتائج الواردة بالجدول (12) بعدم استقرار قيم السلسلة الزمنية بالمستوى وبحدودها الثلاث، لذا تم إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول لتستقر، إذ بلغت القيمة المحسوبة (-5.486376) وهي أصغر من القيمة الجدولية وبوجود قاطع زمني حسب اختبار T، عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم وبالتالي سكون السلسلة الزمنية.

ث- نتائج اختبار استقرارية إيرادات المنافذ الحدودية (PP)

بالرجوع إلى نتائج الجدول (12) بأنها غير مستقرة عند المستوى، لذا تم إعادة التحليل لتستقر عند الفرق الأول وبوجود القاطع، إذ بلغت القيمة المحسوبة (-4.534317) وباحتمالية (P=0.0021) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند كافة مستويات المعنوية، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرض العدم وبالتالي صلاحية أن تدخل السلسلة الزمنية للاختبار اللاحق.

ج- نتائج اختبار استقرارية نسب إيرادات قطاع السياحة (TS)

من نتائج الجدول (12) اتضح ان قيم السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل بانها مستقرة عند المستوى، فقد بلغت القيمة المحسوبة (-3.398681) وباحتمالية (P=0.0197) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم والحكم على سكون قيم السلسلة الزمنية.

ح- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الإيرادات الاخرى (AN)

بعد تحليل قيم السلسلة الزمنية لاجمالي الإيرادات الاخرى الواردة في الجدول (12) لوحظ بانها استقرت عند المستوى اذ بلغت القيمة المحسوبة (-3.379018) وباحتمالية (P=0.0191) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%، وعليه قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم والحكم بسكون قيم السلسلة الزمنية.

خ- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الإيرادات النفطية (RO)

لم تستقر قيم السلسلة الزمنية الخاصة باجمالي الإيرادات النفطية عند المستوى حسب النتائج الواردة في الجدول (12) لذا تم اعادة التحليل بعد اخذ الفرق الاول لتستقر وبوجود قاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحسوبة (-5.486424) وباحتمالية (P=0.001) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%، لذا نقبل الفرضية البديلية ونرفض فرض العدم والحكم على سكون قيم السلسل الزمنية.

المطلب الثاني: اختبار الارتباط الذاتي Correlogram

في هذه المرحلة سيتم اختبار الارتباط الذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اي للكشف عن تأثير القيم السابقة على القيم اللاحقة، وللتأكد من جوهرية العلاقة الاحصائية يجري مقارنة قيم احصاءة Q-Stat، مع القيم الجدولية لاختبار Chi-Square، فاذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على ان معامل اختلاف القيم مساوي للصفر، اي عد وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسل الزمنية، لذا تم اجراء الاختبار وبدرجة (16) درجة تأخر حسب معطيات البرنامج الاحصائي، والتوصل الى النتائج التالية:

جدول (13) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل حسب اختبار Correlogram

Correlogram test statistic				
Variable	Estimated Value	P-Value	Level	Difference
DI	49.706	0.000	*	
TR	55.963	0.000	*	
RX	42.274	0.000	*	
PP	50.320	0.000	*	
TS	64.660	0.000		
AN	47.873	0.000		**
RO	52.518	0.000	*	
Critical value	1%= 50.892	5%= 43.773	10%= 40.256	

- مستقرة عند المستوى (*)
- مستقرة عند الفرق الاول (**)

1- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي العجز

اشارت النتائج الواردة في الجدول (13) بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحسوبة لاختبار (Q-Stat=49.706)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

2- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات (TR)

من نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحسوبة لاختبار (Q-Stat=55.963)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

3- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات الضريبية (RX)

بالرجوع الى النتائج الواردة بالجدول (13) اتضح بعد وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، فقد بلغت قيمة اختبار (Q-Stat=24276) عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرض العدم.

4- نتائج اختبار Correlogram لايرادات المنافذ الحدودية (PP)

من نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=50.320)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

5- نتائج اختبار Correlogram لنسب ايرادات قطاع السياحة (TS)

اشارت النتائج الواردة في الجدول (13) الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=64.660)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

6- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات الاخرى (AN)

من التحليل الاولي لقيم السلسلة الزمنية اتضح وجود ارتباط ذاتي بين القيم ، اذ بلغت قيمة اختبار (Q-Stat= 8.585)، وبمستوى معنوية (0.929) وهي اصغر من قيمتها الجدولية لذا تم اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الاول، اذ بلغت القيمة المحتسبة (47.873) وبمستوى معنوية 5%، لذا تم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية الدعم.

7- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات النفطية (RO)

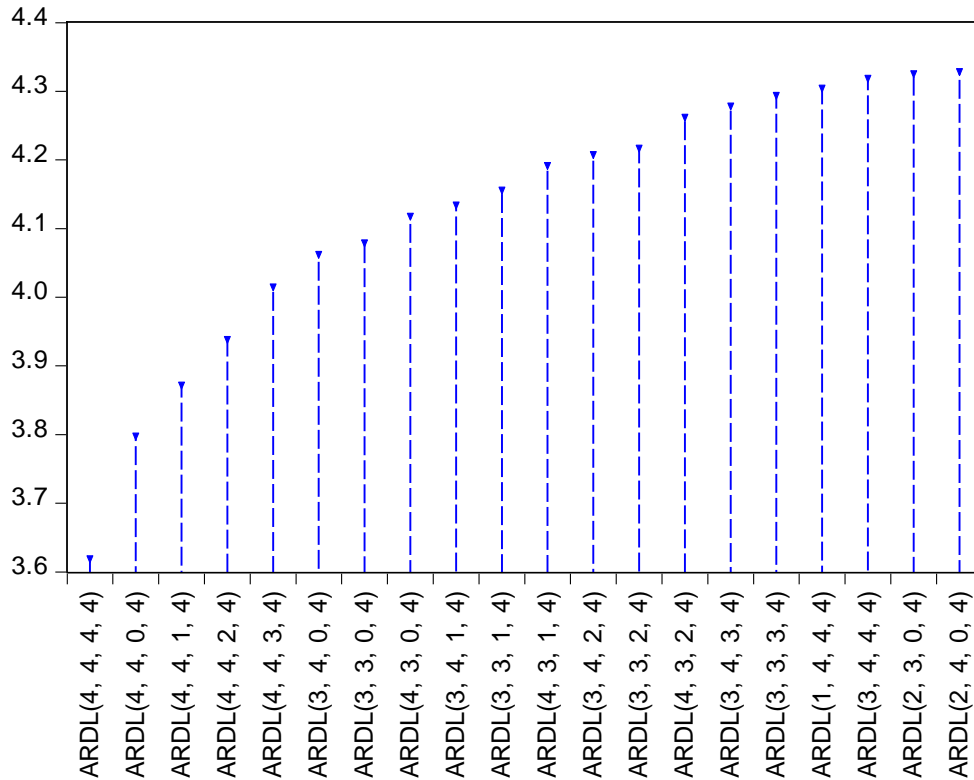
بالرجوع الى نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=52.518)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

المبحث الثالث: تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بأستخدام ARDL

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TR,RX,RO) والمتغير التابع عجز الموازنة الاتحادية (DI)

بعد التأكد من خلو قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات، تأتي الآن مرحلة تقدير العلاقة الدالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، وتم اختيار المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً والأعلى قيمة وهي إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي إيرادات الضرائب وإجمالي الإيرادات النفطية لبيان أثرها على المتغير التابع عجز الموازنة الاتحادية، وعليه فإن الخطوة الأولى حسب خطوات نموذج ARDL، هي تحديد فترات الابطاء للمتغيرات وعليه تم التوصل إلى النتائج الواردة في الشكل البياني الآتي:

الشكل (10) تحديد فترات الابطاء
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

نلاحظ من الشكل (10) ان فترات الابطاء المثلى هي (4,4,4,4) حسب معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للابطاء كحد أعلى لكل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لننتقل الى الخطوة التالية وهي تقدير العلاقة الدالية وحسب النتائج الواردة في الملحق (1)

دلت النتائج الواردة في الملحق (1) معنوية العلاقة، اذ فسرت احصاءة نحو $(R^2=0.96)$ من التغيرات الحاصلة للمتغير التابع (DI)، كما اشار اختبار Adjusted R-squared الى القوة التنبؤية للأنموذج اذ بلغت (0.86)، اما اختبار معنوية النموذج، فقد دلت النتائج على معنوية العلاقة، فقد تجاوزت قيمة F المحسوبة قيمتها الجدولية اذ بلغ (9.633220)، عند مستوى معنوية 1%، البالغة (4.02)، وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل، لننتقل بعدا الى الخطوة التالية للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك، او ما يسمى اختبار Bound Test ، لذا وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (14) اختبار علاقة التكامل المشترك (Bounds Test)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.303848	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

دلت النتائج الواردة في الجدول (14) على تجاوز قيمة اختبار (F- Stat) فهي اكبر من القيم العظمى I(1) والصغرى I(0) عند جميع مستويات المعنوية، قد بلغت (8.303848)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات.

وللكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وايضا للكشف عن عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) تم التوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (15) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للمتغيرات

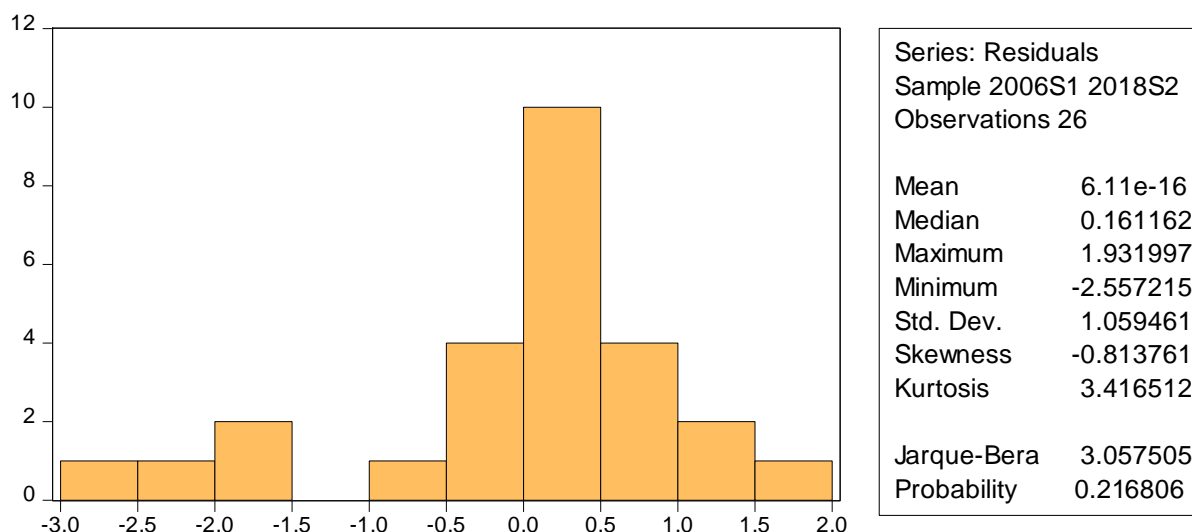
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	15.75509	Prop . F	0.0127
Obs*R-squared	23.07126	Prob. Chi-Square	0.0000
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.744007	Prob. F	0.7134
Obs*R-squared	18.25274	Prob. Chi-Square	0.5056
Scaled explained SS	1.174472	Prob. Chi-Square	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

بالنظر الى النتائج الواردة في الجدول (15) لاحظ ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اذ بلغت قيمة اختبار $F=15.75509$ ، وباحتمالية (0.0127) كذلك دلت قيمة اختبار $D.W$ ، البالغة (1.389607) بانها في منطقة عدم الحسم اذ بلغت القية الدنيا $dl=0.941$ ، والحد الاعلى $du=1.511$ ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، اما التحقق بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التجانس فان النتائج دلت على عدم معنوية المقدرات، اي أن تباين الاخطاء متجانس.

ولاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

الشكل (11) التوزيع الطبيعي للبواقي للمتغيرات

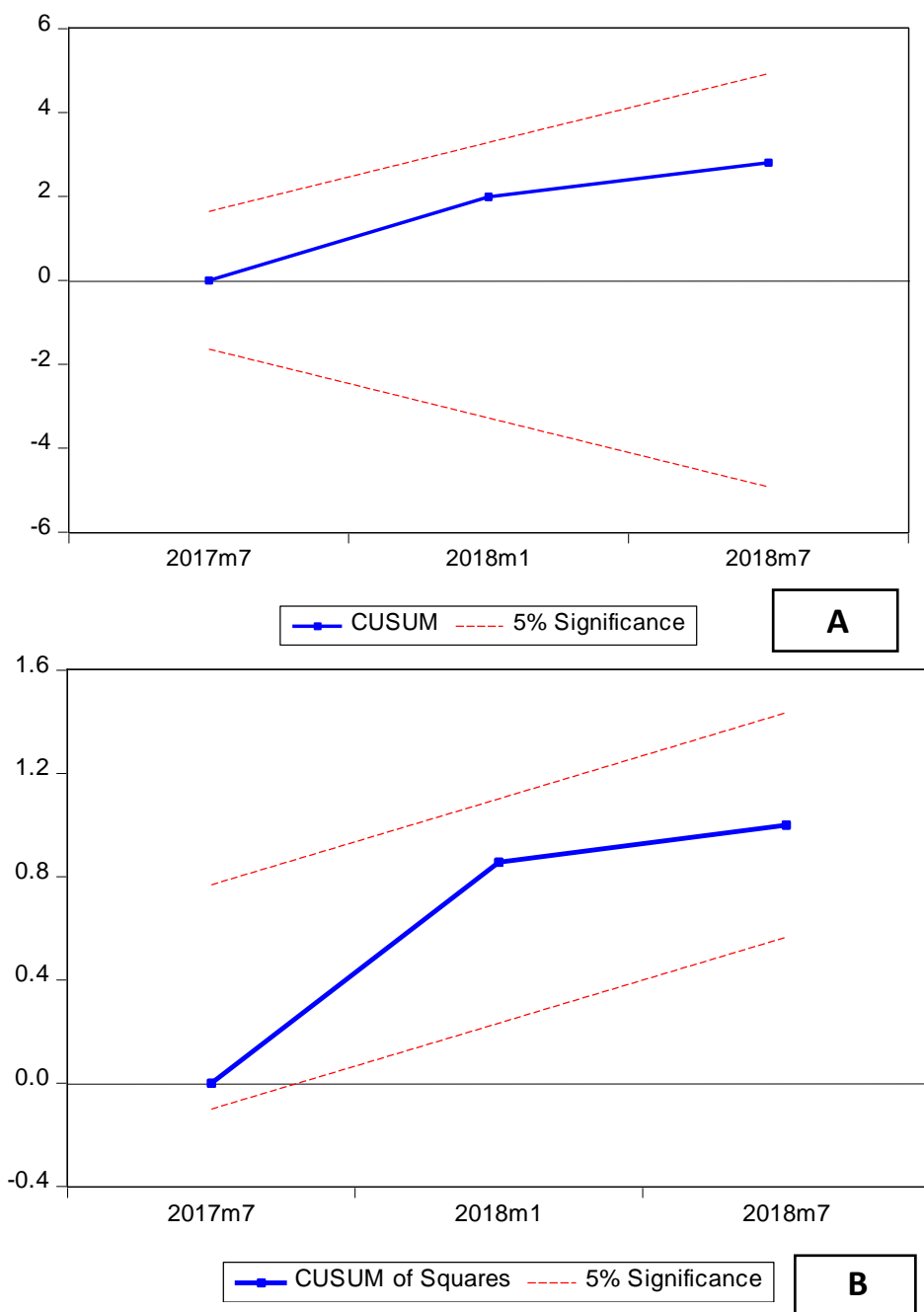


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

دلت النتائج الى ان قيمة اختبار Jarque-Eera بلغت (3.057505)، وباحتمالية (0.216806) اي عدم معنوية النتائج لذا نقبل فرضية عدم الدالة على التوزيع الطبيعي للبقاى.

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج تم الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUMQ) وحسب الاشكال البيانية التالية:

الشكل (12) استقرارية الانموذج المقدر للمتغيرات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

يشير الشكل البياني (A) الى ان المجموع التراكمي للبواقي كانت داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي الحكم على استقرارية المعلمات المقدره، في حين اشار الشكل البياني (B) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، فقد كانت داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الاجل الطويل.

بعد الاختبارات السابقة، سنلجأ الى الكشف عن منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وحسب متطلبات النموذج، لنتوصل الى النتائج كما في الملحق (2).

دلت نتائج الملحق (2) بان معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-4.673453) وهي معنوية عند مستوى 5% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (4.67%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلية بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TS,PP,AN) والمتغير التابع (DI)

ان الغرض من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعلاه وعزلها بهذا الشكل كون ان ايراداتها ضعيفة جدا، لذا تم تحويل اخذ القيمة اللوغاريتمية لقيم المتغيرات لانها تعطي نتائج على شكل نسب صحيحة فضلا ان النموذج اعطى افضل تقدير من الأنموذج اللاخطي السابق، وعليه وبعد اجراء التقدير تم التوصل الى النتائج التالية:

Regression Analysis: DI log versus TS log, PP log, AN log

The regression equation is

$$DI \log = 1.25 - 0.011 TS \log - 0.365 PP \log - 0.0332 AN \log$$

24 cases used, 6 cases contain missing values

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	1.254	1.163	-1.08	0.294
TS log	-0.0109	0.1491	-0.07	0.942
PP log	-0.3648	0.2664	-1.37	0.186
AN log	-0.03318	0.04701	0.71	0.488

$$S = 0.314510 \quad R-Sq = 17.5\% \quad R-Sq(adj) = 5.1\%$$

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	0.41883	0.13961	1.41	0.269
Residual Error	20	1.97833	0.09892		
Total	23	2.39716			

Durbin-Watson statistic = 0.852232

أختبارات الأنموذج

1-الاختبارات الاقتصادية

من نتائج التحليل للنموذج المقدر، يتضح تطابق إشارات المعلمات مع منطوق النظرية الاقتصادية، إذ ارتبطت المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بعلاقة عكسية، مما يدل على أن ارتفاع إيرادات السياحة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة، بقيمة المعلمات، إذ أن ارتفاع إيرادات السياحة سيؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار (1%)، في حين أن زيادة إيرادات المنافذ الحدودية سيؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار (36%)، أما الإيرادات الأخرى ففي حال زيادتها سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العجز بمقدار (3%). من الملاحظ أن نسبة التغير في العجز ضعيفة جداً، نتيجة انخفاض الإيرادات الناتجة عن تلك المتغيرات.

2-الاختبارات الإحصائية

أ- اختبار (t-Test): بالنظر إلى النتائج الواردة، اتضح عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ أن قيم اختبار T المحتسبة أصغر من قيمها الجدولية عند مستويات المعنوية كافة، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، وأيضاً يمكن الاستدلال من قيمة P-Value والتي كانت أكبر من (5%) لجميع المتغيرات.

ب- أشار اختبار Coefficient of Determination (R^2) إلى تفسير (17.5%) فقط من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهي ضعيفة جداً، وبالنظر أيضاً إلى القوة التنبؤية للأنموذج حسب اختبار Adjusted Coefficient of Determination (\bar{R}^2) التي بلغت (5.1%)

ت- أما اختبار معنوية الأنموذج ككل فقد دلت النتائج حسب قيمة اختبار (F- Test) المحتسبة بعدم معنوية الأنموذج المقدر والتي بلغت (1.41) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند كافة مستويات المعنوية، ولذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرض العدم.

إختبار Durbin – Watson test (DW)

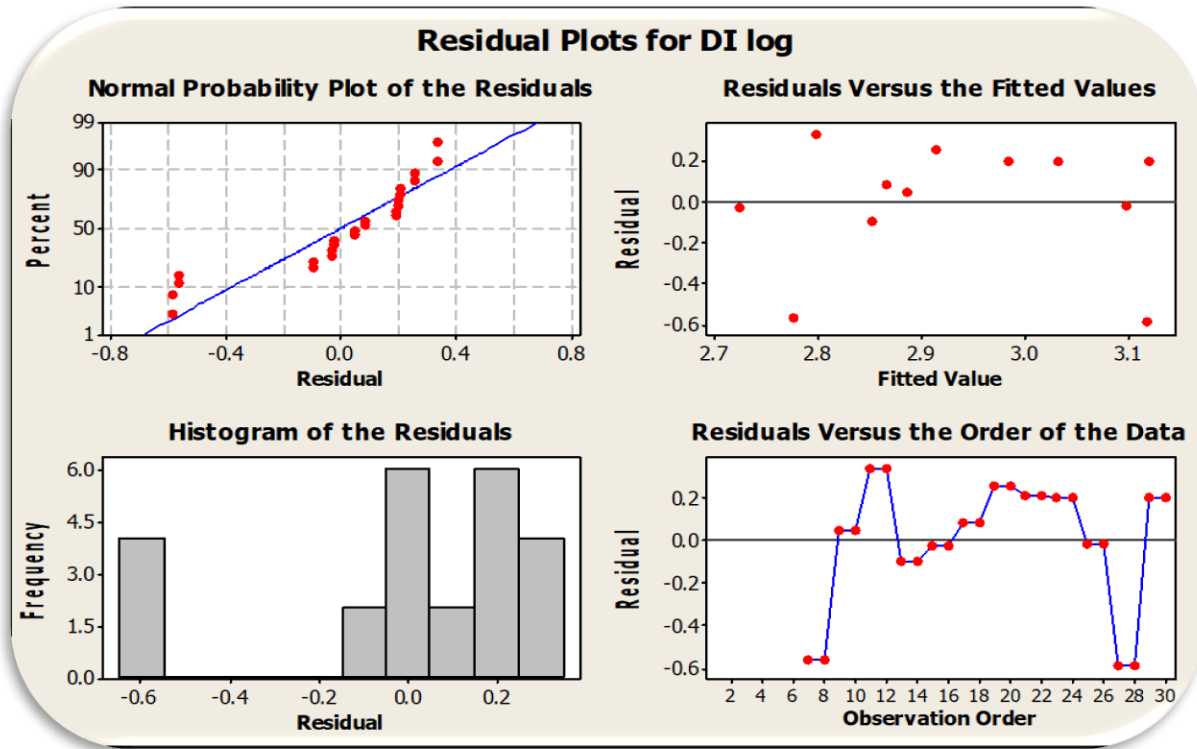
عند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (D.W*) وبالباغة (0.852232) مع القيمتين الحرجتين

$$dl=0.941 \quad du= 1.510$$

نلاحظ أن القيمة المحتسبة أصغر من الحد الأدنى وبالتالي وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية.

وبالنظر الى اشارة المعلمات المقدره فقد كانت عكسية وهي مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية بيد انها ضعيفة جدا في تفسير حركة المتغير المستقل، واذ اثبتت اختبارات نموذج ARDL، عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، لذا انتقت الحاجة الى تطبيق النموذج، وقد تبين حسب الشكل البياني (13) بعدم التوزيع الطبيعي للقيم وايضا وجود مشاكل قياسية .

شكل (13) التوزيع الطبيعي للقيم حسب نتائج الاختبار



• الشكل يدل على نتائج تقدير الدالة

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ان مشاكل الاقتصاد العراقي تعود بمجملها الى عدم وجود تخطيط سليم وادارة فعالة للمرحلة ما بعد 2003، اذ ان الاعتماد المفرط على الايرادات المتحققة من صادرات النفط شكلت النسبة العظمى من اجمالي الايرادات، والتي كان من المفترض ان يمثل القطاع النفطي القطاع القائد لجذب القطاعات الانتاجية الاخرى.
- 2- فشل خطط التنمية الاقتصادية التي سعت الى تنويع منافذ الايرادات العامة، التي اقترتها الحكومات لأنها كانت حبرا على ورق ولم تدخل حيز التنفيذ بسبب الفساد المالي والاداري.
- 3- تراجع إيرادات القطاعات الاقتصادية البديلة لإيرادات القطاع النفطي، لاسيما الايرادات المتحققة من الضرائب نتيجة التسوية في تطبيق الوعاء الضريبي بشكل فعلي على المكلفين، لذا انعكس على تراجع تلك الايرادات
- 4- ضعف الايرادات المتحققة من المنافذ الحدودية على الرغم من تحرير الميزان التجاري وحرية دخول مليارات السلع والتي كان من المؤمل ان ترفد الموازنة العامة بالإيرادات لأسباب السابقة ذاتها.
- 5- ضعف الايرادات المتحققة من المنافذ الاخرى كالرسوم والدومين العام وايرادات القطاع السياحي، اذ كان من المؤمل ان تدعم الموازنة الاتحادية على الرغم من وفود ما يقارب 2 مليون زائر سنويا.
- 6- ان اعتماد العراق على تطبيق موازنة البنود يشجع على هدر الاموال العامة للبلد اذ ان العجز الدائم في الموازنة يعود الى التقدير غير الصحيح للنفقات وبشكل مبالغ به سنة بعد اخرى، على حساب تراجع إيرادات الدولة نتيجة تقلبات اسعار النفط العالمية.
- 7- على الرغم من ارتفاع سعر برميل النفط خلال بعض السنوات لاسيما المدة (2011-2013) الا ان العجز ارتفع معها مما يظهر ان موازنة البنود هي مدعاة لهدر الاموال.
- 8- عدم السعي لتنويع منافذ الايرادات العامة سيؤدي في النتيجة الى ارتفاع الفقر في زيادة النمو السكاني المفرط وتقلبات اسعار النفط العالمية.
- 9- دلت النتائج الاحصائية على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اجمالي الايرادات العامة واجمالي إيرادات القطاع النفطي واجمالي إيرادات الضرائب وبنسب متفاوتة، وايضا وجود تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل حسب نموذج التنبؤ.
- 10- عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات الاخرى إيرادات السياحة وإيرادات الرسوم والدومين العام وإيرادات المنافذ الحدودية، من الناحية الاحصائية وضعف تفسير الأنموذج حسب الاختبارات الاخرى وبالتالي الحكم على التأثير الضعيف جداً للإيرادات الاخرى على دعم الموازنة الاتحادية.

التوصيات

- 1- ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة والسعي الى تنفيذ تلك الخطط، لإيجاد منافذ للإيرادات لدعم الموازنة الاتحادية.
- 2- دعم القطاع الخاص ليساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة العوائد الناتجة عن الضرائب والايجارات وغيرها.
- 3- توجيه جزء من الإيرادات المتحققة من بيع النفط نحو دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، لاسيما الفوائض المالية الناتجة عن اختلاف اسعار برميل النفط بين اعداد الموازنة والاسعار الفعلية.
- 4- السعي لإنشاء صناديق سيادية لاسيما الاستثمار في الاسهم والسندات الدولية لدعم الموازنة الاتحادية بالأرباح المتحققة اثناء تراجع اسعار النفط.
- 5- التطبيق الصارم للقوانين الخاصة بجباية الإيرادات لاسيما الإيرادات المتحققة من المنافذ الحدودية، من خلال تسليم تلك المنافذ للجيش او لجهاز مكافحة الارهاب للسيطرة على منع تهريب الاموال والتهرب من دفع الاموال والحد من ادخال الممنوعات للبلاد.
- 6- اعتماد الموازنة الصفرية كبديل لموازنة البنود وذلك سيمنح العراق فرصة الغاء او تخفيض التخصيصات عن المشاريع المتلكئة والمتوقفة، فضلا عن انه يتيح للأجهزة الرقابية متابعة تنفيذ الاعمال وصرف الاموال بشكل حقيقي لإيقاف عملية استنزاف الاموال بمبالغ تقديرية خيالية للحد من الفساد المالي والاداري.
- 7- نتيجة للتوصية السادسة، ضرورة تكليف لجنة مختصة لدراسة الية تطبيق الموازنة الصفرية بالاعتماد على تجارب الدول التي طبقتها.

المصادر العربية والانجليزية

المصادر العربية

- القرآن الكريم

اولاً: الكتب

- 1- ابجمان، مايكل، (1988)، "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الإنكليزية.
- 2- ادوارد موروس واخرون، (2007)، " النفط والاستبداد الاقتصادي والسياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد . أبريل .لبنان.
- 3- الجنابي، طاهر، (2007)، "علم المالية والتشريع المالي"، العراق.
- 4- الجنابي، عدنان، (2016)، "الخلاص من الدولة الريعية"، الطبعة الاولى، دراسات عراقية، بغداد.
- 5- الحاج، طارق، (2009)، "المالية العامة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
- 6- الحلفي، عبد الرضا، عبد الجبار عبود، نبيل جعفر، (2013)، "نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص المركز العلمي العراقي"، بغداد دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- 7- الحلو، مشكور، عقيل حميد، سعود جايد، (2016) "مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق" العالمية للنشر والتصميم، العراق.
- 8- الخطيب، خالد شحادة وشامية، احمد زهير، (2003)، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 9- الدبيسي، حسن رشك غياض، (2016)، "السياسة النفطية في العراق، محددات الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني"، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت.
- 10- الرومي، نواف، (2000)، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا.
- 11- الزبيدي، حسن لطيف، (2013)، "ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق"، الطبعة الاولى، مطبعة الساقى، مركز العراق للدراسات، العراق.
- 12- السواط، السندي، واخرون، طلق عبد الله، طلعت عبد الوهاب، طلال مسلط الشريف، (2021) "الادارة العامة، المفاهيم، الوظائف" دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية.

- 13- العلي، عادل فليح،(2008)،" المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد، الاردن- عمان.
- 14- الفتلاوي، الزبيدي، كامل علاوي كاظم، حسن لطيف، (2015)،"الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق"، مركز العراق للدراسات، العدد 79 الطبعة الأولى.
- 15- الفتلاوي، الزبيدي، كامل علاوي، حسن لطيف، (2017)،"العراق تاريخ اقتصادي"، الجزء الرابع، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد.
- 16- اللوزي، مرار، احمد، فيصل، وائل العكشه،(1997)،"إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن- عمان.
- 17- المعموري، عبد علي كاظم،(2011)،" مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق"، مركز حمورابي، الطبعة الأولى.
- 18- النصراري، عباس، (1995)،"الاقتصاد العراقي، النفط والتنمية، التدمير الافاق 1950-2010"، الطبعة الاولى، دار الكنوز الادبية، بيروت.
- 19- الهيتي، احمد حسين، (1994)، "مقدمة في اقتصاد النفط"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق- الموصل.
- 20- الهيتي، احمد حسين،(2000) "اقتصاديات النفط"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- 21- الهيتي، الخشالي، نوزاد عبد الرحمن، منجد عبد اللطيف،(2006)،" المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن.
- 22- الياسري، احمد جاسم جبار،(2010)،" النفط ومستقبل التنمية في العراق"، الطبعة الثالثة، العارف للمطبوعات.
- 23- تودارو، ميشيل،(2009)،" التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسين حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الإنكليزية.
- 24- حسن، محمد سلمان،(1965)،"التطور الاقتصادي في العراق"، الجزء الاول، المكتبة العصرية، بيروت.
- 25- حسين، مصطفى حسن،(1995)،"المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 26- خلف، عمار حمد،(2015)،" تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام البرنامج "Eviews" الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- 27- خلف، فليح حسن،(2008)،" المالية العامة"، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن.

- 28- داغر، محمود محمد،(2017)،"أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق"، مؤسسة تائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق.
- 29- دراز، حامد عبد المجيد،(1979)،" مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الرابعة، الإسكندرية.
- 30- رسن، سالم عبد الحسن،(1999)، " اقتصاديات النفط"، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- 31- زيني، محمد علي،(2006)،" الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل"، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث العربية، ابو ظبي.
- 32- سالم، عماد عبد اللطيف،(2011)،" الدولة والقطاع الخاص في العراق"، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد.
- 33- شندي، أديب قاسم،(2015)،" استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي"، الطبعة الاولى، واسط، العراق.
- 34- طاقة، العزاوي، محمد، هدى،(2007)،" اقتصاديات المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن- عمان.
- 35- عايب، وليد عبد الحميد،(2010)،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.
- 36- عبد الحميد ، عبد المطلب،(2005)،" اقتصاديات المالية العامة" ، الدار الجامعية ، القاهرة.
- 37- عبد الرضا، نبيل جعفر،(2011)، " اقتصاد النفط"، الطبعة الأولى، التراث العربي للطباعة.
- 38- عبد الرضا، نبيل جعفر،(2016)،" عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي"، الطبعة الأولى، الغدير للطباعة والنشر، العراق- البصرة.
- 39- عبد الله، عبد القادر محمد،(2001)،"الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر"، دار الثقافة، الدوحة - قطر.
- 40- عبد الواحد ، سيد عطية (2000) " مبادئ واقتصاديات المالية العامة " ، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربي، القاهرة.
- 41- عبد، حميد عبيد،(2017)،"الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء- العراق.

- 42- عبدالله، حسين، (2000)، "مستقبل النفط العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء: بيروت - لبنان.
- 43- عصفور، محمد شاكر، (2008)، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن- عمان.
- 44- علي، احمد بريهي، (2011)، "اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق"، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، العراق.
- 45- عناية، غازي حسين، (1998)، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق للنشر والتوزيع، عمان.
- 46- عواد، فتحي احمد نياي، (2013)، "اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.
- 47- لوبينز. فيليب سيبييل، (2006)، "جيبولتك البترول"، ترجمة صلاح لينوف، دار نشر Armandcloin.
- 48- محمد، عباس علي، (2013)، "الامن والتنمية دراسة حالة العراق"، الطبعة الاولى، مطبعة الساقى، بيروت.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1- آسية، موسى، (2020)، "إثر صدمات أسعار النفط على توازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جباللي، سيدس بلعباس.
- 2- الياسري، ابراهيم جاسم، (2017)، "مصادر التمويل الداخلية والخارجية واثرها على الاقتصاد العراقي"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 3- جاسم، احلام حمزة، (2010)، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم المشاريع المنفذة ضمن الموازنة الاستثمارية في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
- 4- الجياشي، أم البنين حميد منشد، (2021)، "إمكانات تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام وعجز الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية للمدة 2005-2019)", رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.

- 5- الأنباري، مها أحمد حسين، (2016)، "تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط : دراسة تطبيقية في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال - قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 6- بو جمعة، قويدري قوشيح، (2009)، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحسين بن أبو علي، الجزائر.
- 7- دردوري، لحسن، (2014)، "سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس" أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- 8- شاني، سلام كاظم، (2011)، "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1988-2009)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص 16.
- 9- عذافة، حيدر حسين، (2018)، "فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
- 10- نعيمة، حمادي، (2009)، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية (1986-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، نقود ومالية، جامعة حسيبة بو علي الشلف، الجزائر.

ثالثاً: البحوث والدراسات والمؤتمرات

- 1- إسماعيل، كريم، محمود محمد، ماجد محمد، (2019)، "دور أدوات التمويل الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة في ماليزيا"، جامعة الموصل، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة والفكر الإسلامي، المجلد 10، العدد 3.
- 2- البصام، سهام، (1984)، "المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة 17/30/تموز 1968"، الموسوعة الصغيرة دائرة الشؤون الثقافية والنشر.
- 3- البو علي، يحيى حمود حسن، (2015)، "معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي ووافق المستقبل"، مركز العراق للدراسات، العدد 78، الطبعة الأولى.

- 4- الجبوري، باقر كرجي، (2015)، "الاثار الاقتصادية لتأخير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد 3.
- 5- الجزائري، حسين حيدر محمد، (2020)، "الأهمية الاقتصادية لنقل النفط في دول منظمة أوبك مع إشارة خاصة الى شركة ناقلات النفط العراقية"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 29، 2020.
- 6- الجنابي، حسين، نبيل مهدي، كريم سالم، (2011)، " العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد العدد 1.
- 7- الجندي، غيدان، جعفر طالب احمد، جليل كامل، (2009)، "تطور العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاثار البيئية"، الاقتصاد البيئي، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد 22، بغداد.
- 8- الخطيب، ممدوح عوض (2014)، "التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي"، جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد- كلية إدارة الاعمال.
- 9- الخليل، فادي، (2004)، "عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته (حالة خاصة قطر السوري)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 1.
- 10- الدوري، محمد احمد، (1983)، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 11- الزيتوني، الطاهر، (2012)، "الافاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط (الفرص والتحديات)"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142.
- 12- السماك، محمد ازهر، (1977)، "الصناعات البتروكيمياوية ومستقبل النفط العربي"، الموسوعة الصغيرة، الجزء الخامس، منشورات وزارة الثقافة والاعلام.
- 13- الطائي، بشير هادي عودة، (2021)، " دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات"، المجلد 17، العدد 26.
- 14- العباس، بلقاسم، (2004)، "إدارة الديون الخارجية"، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعني بقضايا الأقطار العربية، العدد 33، السنة الثالثة.
- 15- العشعوش، ايمن، (2018)، " استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العملية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 2 العدد 3.

- 16- الفیصل، إيهاب عباس محمد، (2019)، "دراسة تحليلية لواقع وافاق صناعة التكرير في العراق خلال المدة (2004_2016)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 42.
- 17- المشهداني، بان علي حسين، (2011)، "مستقبل صناعة البتروكيمياويات في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مجلد 7 العدد 23.
- 18- أميرة، ادريس، (2019)، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، الاقتصاد والتنمية والقانون، مجلة المشكاة، المجلد 5، العدد 9.
- 19- بودلال، علي، (2018)، "العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر العدد 6.
- 20- ثويني، فلاح حسن، (2009)، "الموازنة العامة في العراق ومصادر تمويلها"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21.
- 21- حسيبة، حياة، زايدي، بن إسماعيل، (2016)، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر".
- 22- حمه، لطيف، كاكه، زارا، (2012)، "موازنة البرامج والأداء ودورها في تخفيض النفقات العامة للدولة والرقابة عليها"، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العراق- أربيل.
- 23- خوري، راني، (2013)، "الموازنة العامة"، تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتمدى الإستراتيجيات الأردني.
- 24- رجب، علي، (2012)، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 38، العدد 141.
- 25- زغير، عمار نعيم، (2020)، "تأثير تقلبات اسعار النفط في استجابة السياسة المالية في العراق" مجلة البحوث والدراسات النفطية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العراق.
- 26- سالم، عبد الحسين سالم، (2012)، "عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.
- 27- سلوم، المهائني، حسن عبد الكريم، محمد خالد، (2007)، " تنفيذ الموازنة العامة وعلاقتها بالنظام المحاسبي الحكومي" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65.

- 28- سلوم، حسن عبد الكريم،(2010)،"الموازنة العامة ودور السلطتين تجاههما في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 66.
- 29- طبايبية سليمة، رباع الهادي (2008)، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف- الجزائر.
- 30- عبد الحسين، عطية، هناء، قحطان لفته عطية،(2011)، " قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة 1980-2008"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64.
- 31- عبد العزيز، أسامة،(1988)،"المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد مدخل لدراسة الميزانية العامة في اقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- 32- عبد، حيدر عباس،(2007)،"اطار مقترح لتطبيق موازنة الصفرية لتطوير الاداء المالي"، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية، العدد 4.
- 33- عز الدين، بيرش، عطية، احمد،(2020)،" أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 2.
- 34- عسييري، عيسى بن علي محمد (2018)، "الإيرادات العامة في النظام السعودي"، جامعة الأزهر - مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الاشراف، المجلد 2 العدد 20.
- 35- علي، محمد ابراهيم،(2016)،"الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد9.
- 36- عواد، عساف، خالد روكان، نزار ذياب،(2014)" متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر" مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 6 العدد 12، جامعة الانبار - كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- 37- غيلان، مهدي سهر (2007)، "دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق" جامعة كربلاء - مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5 العدد 2.
- 38- فضيلة، رجب، عابد، هدى،(2009)،"التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ظل وصفا صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2.

- 39- كاظم، صالح، احمد صالح حسن، علي وهيب عبد الله، (2015)، "اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق (1990-2013)", المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالث عشر، العدد 46.
- 40- محرز، راشي، صالح، طارق، (2019)، "التنوع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن اطار التنمية المستدامة"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1، العدد 4.
- 41- مجبل، إسماعيل حمادي، (2018) "استراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة دولة الإمارات أنموذجاً" مجلة الدنانير، العدد 14، الجامعة العراقية-بغداد، العراق.
- 42- محمد، سحر قاسم، (2011)، "الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء.
- 43- محمود، مريم شطيبي، (2015)، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة منظمة من قبل قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- 44- مخلفي، امينة، (2011)، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، العدد 9.
- 45- مزيد، انعام، (2013)، "اصلاح الموازنة العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية"، العدد 9.
- 46- هادي، سالم عواد، (2014)، "استخدام اسلوب الموازنة الصفرية لمواجهة تحديات الموازنة العامة في العراق"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 40.
- 47- وهيب، زامل، (2017)، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية علي الاقتصاد الكلي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- 48- وسيلة، بوفنش، (2017)، "اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للدراسات و البحوث، المجلد 3، العدد 1.

رابعاً: شبكة الأنترنت والمواقع الإلكترونية

- 1- mhmud،Taha (2018)، "بحث كامل حول الإيرادات العامة للدولة" بحث منشور في موقع معلومة تك متوفر على الرابط التالي:

<http://termsconcepts.blogspot.com/2018/02/inflow-general-money.html>

- 2- الأمير، فولد قاسم، (2015)، "النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العامة العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط التالي: [/http://iraqieconomists.net](http://iraqieconomists.net)
- 3- البعاج، طاهر جاسب، (2017)، "التنوع الاقتصادي والامكانات في العراق"، الحوار المتمدن، المحور - الإدارة والاقتصاد:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=548463>
- 4- الجبوري، حامد عبد الحسين، (2016)، "التنوع الاقتصادي واهميتها لدول النفطية" مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: [/ http://fcds.com](http://fcds.com)
- 5- العبيدي، رائد، (2021)، "اهم العوامل المؤثرة على اسعار النفط" شبكة يس عراق، متوفر على الرابط التالي: <https://yesiraq.com>
- 6- جعفر قاسم (2020) كورونا وحرب الأسعار وكالة الأناضول 2021 متوفر على الرابط التالي: <http://www.aa.com.tr/ar>
- 7- علوش، خالد، (2015)، "الاقتصاد القياسي"، المعرفة، متوفر على الرابط التالي:
[/https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)
- 8- قاسم، جعفر، (2021)، "النفط في 2020 كورونا وحرب الأسعار"، وكالة الاناضول، متوفر على الرابط التالي: <http://www.aa.com.tr/ar>

خامساً: التقارير الاقتصادية

- 1- الرفاعي، امير احمد،(2014)،"صناعة البتروكيمياويات عربيا وعالميا الواقع والمستقبل"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطاقة العربي العاشر أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- 2- السيارى، احمد محمد،(2015)،"نظرة عامة على اهم مصادر الطاقة غير التقليدية، مؤسسة السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية.
- 3- جسر التنمية،(2007)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث والستون.
- 4- جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، دليل تقييم الاداء،(2013).
- 5- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية (2011).
- 6- جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، الطبعة الثانية، الجزء الاول، وزارة التخطيط، بغداد،(1972).
- 7- ميرزا علي، العراق: الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، (2013)، ان ديونز.
- 8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقديرات الفصلية والاجمالية للنتاج المحلي الاجمالي لسنة (2018).

English Reference

- 1- Abdul, Kareem,(2011),”Puplic Finance” school of distance education, university of Calicut, India.
- 2- Abdulrahman M. Jolo, Ibrahim Ari, and Muammer Koç,(2022),” Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence”, Division of Sustainable Development, College of Science and Engineering, Hamad bin Khalifa University, Qatar Foundation, Doha P.O. Box 5825, Qatar; ajolo@hbku.edu.qa (A.M.J).
- 3- Akpadock, F. (1996).” Diversification trends of the regional economy of mill-towncommunities in northeast Ohio, 1980-1991”. Community Development, 27(2),177-196
- 4- Alesina & Tabellin, Alberto, Guido (2010),”Voting On The Budget Deficit, American Economic Association, The American Economic Review”. Vol . 80, No. 1.
- 5- Angelier, Jean pierre,(1987)K “ Energie international (1987- 1988)” Economic.
- 6- Angelos Qkanoutas- Leventis,(1980),”Spikes and shocks the Financial lisat of the oil market from 1980 to the present day”.
- 7- Arltova&Fedorova, Markéta, Darina (2016),” Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter”.
- 8- Blyberg, Hofbauer, Ann, Helena,(2014),”Governments Budgets” What does the obligation of progressive realization¹ in article 2 mean?.
- 9- BOYCE, PAUL,(2022),” Budget Surplus Definition”, What is a Budget Surplus.
- 10- Brauninger, Michael,(2002),”The Budget Deficit , Public Debt And Endogenous Growth , Hamburg _ Germany”.
- 11- Battal, Ahmad,(2020),” ARDL Cointegration test in Eview”, Research Gate Discover the world's research.
- 12- C.Adkins, L. and Hill, R C. (2011), Using State for Principles of Econometrics. 4 thed, New York.
- 13- Cristian And Others,(2010),” Fiscal Sustainability And Social Cohesion, Common And Specific In Eu Sub _Models” (1), Theoretical And Applied Economics, No. 3 (544), Volum,.
- 14- David and Michaud, J. (1989), "La Prevision: Approche empirique d'une method statistique", Paris: Masson.

- 15- Delbz Louis, éléments de finance publique, pedone paris,(1955).
- 16- Diala bank (2019), Public Revenue – Tax and Non-TaX ,
<https://www.dialabank.com/income-tax-article/public-revenue-tax-and-non-tax/>
- 17- Dialabank,(2019),” Public Revenue – Tax and Non-Tax”, Available:
<https://www.dialabank.com/income-tax-article/public-revenue-tax-and-non-tax/>
- 18- Dickey.D and Fuller.W, (1981), "Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A", Vol.49.
- 19- David Hallam and Raffaele Zanolì, (1993), "Error Correction Models and Agricultural Supply Response, European Review of Agricultural Economics, Vol. 20, Issue 2.
- 20- Endole ,Derseh,(1993) “ External Imbalances, Famines And Entitlements A Case Study. World Institute For Development Economic”, Research Of The United Nations University, Annankath 42c, 00100 Helsinki, Finland.
- 21- Ferreira, G.F.C. (2009). "The Expansion and Diversification of the Export Sector and Economic Growth: The Costa Rican Experience". The Department of Agricultural Economic and Agribusiness. Ph.D. Thesis, MBA McNeese State University, Louisiana State University.
- 22- G. S. Maddala, In-Moo Kim, (1998), "Unit Roots, Cointegration and Structural Change", Cambridge University Press.
- 23- Gamal El-Din, Amira (2016). State Budget Formulation Process and Good Governance Framework in the Context of Egypt. The American Univerity in Cairo. Thesis Submitted to the Public Policy and Administration Department.
- 24- Garcia, Ramajo, Agustin, Julian,(2004),” Budget deficit and interest rates: empirical evidence for Spain”.
- 25- GLOBAL INNOVATIVE LEADERSHIP MODULE,(2015),” BUDGET AND FINANCIAL PLANNING” ERASMUS+ STRATEGIC PARTNERSHIP FOR YOUTH, P 2.
- 26- GSDP, General Secretariat for Development Planning, (2011), Qatar national develop-ment strategy 2011–2016, Doha, Qatar.
- 27- Gujarati, D. N, (2004), "Basic Econometrics", 4th ed, New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc.

- 28- Helmut, Lytkepohi,(2004),Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series Econometrics, Cambridge University press, New York.
- 29- Hvidt, Martin (2013) “Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends”.
- 30- Hyman, David N, (2011)“Public Finance – Acontemporary Application Of Theory To Policy”,10E, South –Western Cengage Learning.
- 31- Hallam.D&Zanoil.R,(1993),James D.Hamilton,”Oil and the mecroeconoy since woeld war II.Journal of political Economy.N 2.
- 32- Jaques fontanel, (2005), " analysis des politiques economiques universitaires", universite pierre mendes, France.
- 33- KAGAN, JULIA, (2020),” FISCAL POLICY GOVERNMENT SPENDING Budget Surplus”, Reviewed by MICHAEL J BOYLE Fact checked by MICHAEL LOGAN.
- 34- Kaznacheev, Peter, 2013. "Resource Rents and Economic Growth: Economic and institutional development in countries with a high share of income from the sale of natural resources. Analysis and recommendations based on internatio," EconStor Research Reports 121950, ZBW - Leibniz Information Centre for Economics.
- 35- Kharas & Mishra, Homi, Deepak (1997), “Fiscal Policy , Hidden Deficits, And Currency Crises, International Monetary Fund Working” Paper WP/98/130, Washington, D.C.
- 36- Killian, M. S., & Hady, T. F. (1988). “What is the payoff for diversifying ruraleconomies? Rural America/Rural Development Perspectives”, 4(2221-2021-881).
- 37- Musell, R. Mark,(2009),” Understanding Government Budgets: A Practical Guide”.
- 38- Maghyereh, Aktham,(2004),” Oil Price Shocks and Emerging Stock Markets:A GeneralizedVAR Approach”,United Arab Emirates University.
- 39- Michael L. Ross,(2017),” What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?” University of California, Los Angeles (UCLA) - Department of Political Science.
- 40- Nakhle, Carole,(2021),” How Iraq Can Move Beyond the Oil Sector” This Dossier is the result of a collaboration between ISPI and the Iraq Policy Group.

- 41- Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China:
42- evidence from cointegration tests. *Applied economics*,37(17), 1979-
1990.
- 43- Onucheyo (2001), "Agriculture and the economic future of
Nigeria", Available: <http://www.wazobia.biafranigeria.com/>
- 44- OPEC,(2016), Annual statistical bulletin, Austria, Table (3,1).
- 45- Past record and future trends" Kuwait Programme on Development,
Governance and Globalisation in the Gulf States.
- 46- Premchand, A.,(1987)," Govrenment Budgeting and Productivity",
public Productivity Review, No.41,..Spring.
- 47- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing
approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied
econometrics*, 16(3).
- 48- Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013).
Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth
interactions in India: The ARDL bounds testing approach. *Social and
Behavioral Sciences*, Vol.104.
- 49- Pesaran, M. and Pesaran, B. (2009). *Time Series Econometrics:
Using Microfit 5.0 (Window Version)*.Oxford: Oxford University Press.
- 50- Routledge Encyclopedia, (2001). Search term: 'Diversification', in
R. J. B. Jones (ed.),*Routledge Encyclopedia of International Political
Economy*. London: Routledge, Vol. 1.
- 51- Ruppel, Warren,(2015)," Wiley GAAP for Governments 2015:
Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting
Principles for State and Local Governments" The Importance of Budgets
to Government Ch 10.
- 52- Ruy, J.(2014)" The Public Budgeting and Finance Primer: Key
Concepts in Fiscal Choice by Jay Eungba", London: M.E. Sharp.
- 53- Samuelson, P. (1967). "General Proof that diversification pays,"
Journal of Financial and Quantitative Analysis,2: 1-13.
- 54- Shehabi, Manal R,(2019)," Economic Diversification and its
Measurement Using Qualitative and Quantitative Tools", Oxford Institute
for Energy Studies.
- 55- SRISTI NIMODIA (2021),"Public Revenue – Income of the
Government", Company: N/A Location: Bokakhat, Assam, India.
- 56- W. Enders, *Applied*, (1995), "econometrics time series", New York,
john wily & sous inc.

- 57- Wagner, Deller, John E, Steven C (1998),” Measuring the Effects of Economic Diversity on Growth and Stability”.
- 58- Wagner, John (2000),” Regional Economic Diversity: Action, Concept, or State of Confusion” The Journal of Regional Analysis and Policy.
- 59- World Bank, 2019. Chapter 5 Economic Diversification, Lessons FromPractice.
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade19_chap5_e.pdf
- 60- ZEGHACHOU,DEHANEandothers(2017),Meriem, ZEGHACHOU and Mohammed, DEHANE,” The role of public spending policy in activating economic diversification - Theeconomy of the United Arab Emirates asa model - University of Cpntantine2.

الملاحق

الملحق (1) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Dependent Variable: DI
Method: ARDL
Date: 07/23/22 Time: 12:30
Sample (adjusted): 2006S1 2018S2
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TR RO RX
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DI(-1)	0.126265	0.198573	0.635861	0.5483
DI(-2)	-4.817323	0.929610	-5.182091	0.0021
DI(-3)	0.030031	0.268424	0.111881	0.9146
DI(-4)	0.987574	0.501463	1.969384	0.0964
TR	-0.900869	0.498319	-1.807817	0.1206
TR(-1)	0.030770	0.299543	0.102723	0.9215
TR(-2)	-1.655313	0.561320	-2.948967	0.0256
TR(-3)	-0.068898	0.324001	-0.212647	0.8386
TR(-4)	1.548298	0.401793	3.853468	0.0084
RO	0.349953	0.411570	0.850288	0.4278
RO(-1)	-0.025636	0.280255	-0.091474	0.9301
RO(-2)	1.746978	0.559814	3.120640	0.0206
RO(-3)	0.041481	0.307414	0.134934	0.8971
RO(-4)	-0.967982	0.339168	-2.853991	0.0290
RX	-0.006982	0.001583	-4.411118	0.0045
RX(-1)	-3.51E-05	0.000573	-0.061254	0.9531
RX(-2)	-0.002542	0.000588	-4.327041	0.0049
RX(-3)	0.000136	0.000516	0.264454	0.8003
RX(-4)	-0.005884	0.001306	-4.505017	0.0041
C	98.53976	18.67916	5.275385	0.0019
R-squared	0.968259		Mean dependent var	18.85892
Adjusted R-squared	0.867747		S.D. dependent var	5.946700
S.E. of regression	2.162615		Akaike info criterion	4.452638
Sum squared resid	28.06143		Schwarz criterion	5.420405
Log likelihood	-37.88430		Hannan-Quinn criter.	0.045639
F-statistic	9.633220		Durbin-Watson stat	1.389607
Prob(F-statistic)	0.004988			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

الملحق (2) نتائج تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(DI)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/23/22 Time: 12:52
 Sample: 2004S1 2020S2
 Included observations: 26

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DI(-1))	3.799718	0.470393	8.077747	0.0002
D(DI(-2))	-1.017605	0.172432	-5.901482	0.0011
D(DI(-3))	-0.987574	0.189089	-5.222796	0.0020
D(TR)	-0.900869	0.180157	-5.000475	0.0025
D(TR(-1))	0.175913	0.165567	1.062491	0.3289
D(TR(-2))	-1.479400	0.295353	-5.008926	0.0024
D(TR(-3))	-1.548298	0.257630	-6.009782	0.0010
D(RO)	0.349953	0.152929	2.288346	0.0621
D(RO(-1))	-0.820477	0.182549	-4.494570	0.0041
D(RO(-2))	0.926501	0.223240	4.150249	0.0060
D(RO(-3))	0.967982	0.204884	4.724527	0.0032
D(RX)	-0.006982	0.000927	-7.532443	0.0003
D(RX(-1))	0.008289	0.001045	7.934311	0.0002
D(RX(-2))	0.005747	0.000860	6.682298	0.0005
D(RX(-3))	0.005884	0.000762	7.718733	0.0002
CointEq(-1)*	-4.673453	0.561809	-8.318578	0.0002

R-squared	0.946278	Mean dependent var	0.844846
Adjusted R-squared	0.865695	S.D. dependent var	4.570980
S.E. of regression	1.675155	Akaike info criterion	4.144946
Sum squared resid	28.06143	Schwarz criterion	4.919159
Log likelihood	-37.88430	Hannan-Quinn criter.	4.367891
Durbin-Watson stat	1.389607		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

Abstract

This study starts from the role that economic diversification of revenues plays in providing support to the federal budget in light of the shocks that global markets are subjected to affecting the reality of the Iraqi economy. The following: Is there a possibility to find new outlets to diversify the structure of public revenues in Iraq? What is the percentage of the contribution of non-oil revenues from the structure of public revenues? Do external fluctuations affect the Iraqi economy and then the federal budget?, using the method of combination or consensus between The deductive approach based on abstraction and the inductive approach based on studying the facts in detail through the formulation of economic analysis in its two styles (descriptive first and standard second), with the aim of analyzing the methods of preparing the Iraqi general budget and showing the deficit and surplus, and analyzing the reality of non-oil revenues and ways to enhance them in order to support the federal budget, In addition to the possibility of the state adopting economic policies to revive the economic sectors (industrial, agricultural, tourism, tax). In order to estimate the relationship between the variables of the study, the ARDL method was adopted, as it is one of the models for predicting the functional relationship between revenues and its impact on the federal budget, as well as estimating the relationship between the budget deficit and other revenues using the logarithmic function. A number of conclusions, the most important of which are: the lack of sound planning and effective management for the post-2003 phase, the failure of economic development plans that sought to diversify public revenue outlets, the presence of a permanent deficit in the federal budget items during the years of study, as well as the existence of a long-term functional relationship between total revenues and revenues Oil and revenues generated from the tax, while the second estimated model proved insignificant the relationship between revenues resulting from fees, border crossings, the tourism sector and the federal budget deficit. The federal budget, and directing part of the revenues generated from the sale of oil towards supporting the various economic sectors The zero-based budget will be extended as an alternative to balancing items, and this will give Iraq the opportunity to cancel or reduce allocations for lagging and stalled projects.

Keywords: diversification of revenues, the federal budget, oil shocks, oil markets, ARDL model, logarithmic function.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Muthanna University
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences



**Diversification of revenues to support the federal budget in
light of global oil shocks, Iraq as a model for the period
(2005-2020)**

Master Thesis Submit

**to the board of Administration and Economic College - Muthanna
University as apart of fulfilment to obtaining a Master's degree in
Financial and Banking Sciences**

by

Qamar Majed Al-ghorabe

Supervised by: Prof. Dr

Aqeel Hamid Jaber Al-Helo

2144 H.O

2202 A.D